الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر باتنة

كلية الآداب واللغات قسم اللغة العربية وآدابها

بنية الفعـــــل في قـــراءة الإمام نافـــــع

دراسة في الوظائف النحوية والدلالية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم اللغة

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:

نور الدين مهري د.لخضر بلخير

لجنة المناقشة:

أ.د. الشريف ميهوبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر – باتنة	رئيـــــــــسا
ا.د. لخضر بلخيـــــر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر – باتنة	مشرفا ومقـــررا
ا.د. بوبكر حسينـــي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة	عضـــوا مناقشا
ا.د. صالح خديـــش	أستاذ التعليم العالي	*جامعة* عباس لغرو –*خنشلة*	عضـــوا مناقشا
ا.د. زغـــدودة ذياب	أستاذ محاضـــر	جامعة الحاج لخضر – باتنة	عضـــوا مناقشا
ا.د. عمـــار ربيح	أستاذ محاضـــر	*جامعة* محمد خيضر –*بسكرة*	عضـــوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014م – 2015م/1435هـ – 1436هـ

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا؛ أنزله في أوجز لفظ وأعظم بيان، وأوجد من أفنوا أعمارهم في خدمته، ليبقى محفوظا على مر الزمان، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر، 9].

وممن خدم كتاب الله بإخلاص وتفان وإتقان، علَم قراء مدينة الرسولﷺ, الإمام نافع بن أبي نعيم، الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالمدينة المنورة، وسارت بذكره الركبان، فرحل إليه أهل الحجاز والمشرق والمغرب، لتعلّم قراءته، والحظوة بشرف العرض عليه.

ولا تزال هذه القراءة قبلةَ طلبة القراءات، فلم يكد يخلو زمان بعد نافع من قلوب وعتها، وألسنة لقّنتها، وكتب أشاعتها بين الناس...

ولأهمية هذه القراءة، فقد اخترت في مرحلة الماجستير دارسة رواية ورش، في مذكرة عنوانها: (الخصائص الصرفية والنحوية لرواية ورش، سورتا البقرة وآل عمران أنموذجا)، وحين أنهيت عملي في ذلك الموضوع، تبين لي أن قراءة نافع مازلت بحاجة إلى مزيد من الدراسة، فقررت أن أواصل البحث في هذه القراءة، في رسالة الدكتوراه، مركزا على الفعل، باعتباره عاملا قويا؛ فهو مادة مهمة في بناء الجملة، وهو الذي يصور النشاط والحركة، بل هو مصدر التعبير عن الأفكار.

وقد كان العنوان المختار لهذه الدراسة هو: (بنية الفعل في قراءة الإمام نافع، دراسة في الوظائف النحوية والدلالية).

ومن أسباب هذا الاختيار:-

1-الوفاء بالوعد الذي قطعته على نفسي في خاتمة مذكرة الماجستير، بمواصلة البحث في قراءة نافع.

2- قلة البحوث التي درست هذه القراءة دراسة لغوية شاملة[1]، بينما هناك قراءات دُرست بشكل أشمل وأعمق[2].

3- شيوع قراءة نافع في بلاد المغرب العربي، ومنها الجزائر، التي تعتبر رواية ورش عن نافع قراءتها الرسمية.

أما إشكالية هذا البحث، فيمكن تجليتها من خلال الأسئلة التالية:

هل القرآن الكريم والقراءات القرآنية بمعنى واحد، أم هما حقيقتان مختلفتان؟ ولماذا آثر نافع تسهيل الهمز، وخاصة في رواية ورش؟ ولماذا مالت هذه الرواية إلى الإمالة (التقليل)، بينما لم يظهر ذلك في رواية قالون؟ ولماذا ظهر تفخيم اللام، وترقيق الراء عند ورش في بعض المواضع؟ وما سبب امتياز روايته بطول بعض المدود؟ ولماذا كان نافع يميل إلى الإظهار، ولا يدغم إلا في حالات قليلة؟ ويختار المجرد أحيانا، والمزيد أحيانا أخرى؟ والمخفف في مواضع، والمشدد في مواضع أخرى؟ والمبني للفاعل تارة، والمبني للمفعول تارة أخرى؟ ولماذا كان يختار حرف المضارعة، بدل حرف آخر؟ وزمن الفعل، بدل زمن آخر؟ وما دلالة اختياره حركة إعرابية، بدل حركة أخرى؟ واختياره اللازم أحيانا، والمتعدي أحيانا أخرى؟ و(كان) التامة في مواضع، و(كان) الناقصة في مواضع أخرى؟ ولماذا كان يذْكر الفعل طورا، ويحذفه طورا آخر؟ ويختار حرفا من حروف المعاني الداخلة على الفعل، بدل غيره؟

---

[1] – هناك بعض الدراسات التي عالجت رواية قالون وورش، ولكنها تركز على الناحيتين، الصرفية والنحوية، منها: الظواهر اللغوية النحوية في رواية قالون عن نافع، لعبد الستار مشحن الدليمي، ورواية قالون عن نافع، دراسة نحوية صرفية، لمحمد علي مفتاح، إضافة إلى مذكرتي في الماجستير: الخصائص الصرفية والنحوية لرواية ورش، سورتا البقرة وآل عمران أنموذجا.

[2] – من الأمثلة على ذلك: الخصائص اللغوية لقراءة حفص، دراسة في البنية والتركيب، لعلاء إسماعيل الحمزاوي، والملامح اللغوية والصوتية في قراءة الإمام الكسائي، لمحسن هاشم درويش، وقراءة يعقوب بن أبي اسحق الحضرمي، وأثرها في الدراسات الصوتية والصرفية والنحوية، لخليل عبد العال خليل، وغيرها.

وباختصار، هل كان نافع ينوّع في اختياراته السابقة، قصد مخالفة بعض القراء، أم أنه قد رسم لنفسه منهجا، يتبعه في كل ما يختار؟ وإذا كان كذلك، فما هي سمات هذا المنهج، وأسسه التي يقوم عليها؟

ولقد اقتضت طبيعة هذا الموضوع أن تكون خطته متكونة من: مدخل، وثلاثة فصول، وخاتمة.

ففي المدخل، عرّفت القراءات القرآنية، وبينت نشأتها، ومراحل تطورها، ثم تحدثت عن حياة نافع، ومكانته العلمية، وختمته بالحديث عن موقف النحاة من القراءات القرآنية.

وقد خصصت الفصل الأول لدراسة الفعل من الناحية الصوتية، وهو متكون من خمسة مباحث؛ درست في المبحث الأول: الهمز بين التحقيق والتخفيف، وفي الثاني: الفتح والإمالة، وفي الثالث: المد والقصر، وفي الرابع: التفخيم والترقيق في اللام والراء، وفي الخامس: الإظهار والإدغام.

وجعلت الفصل الثاني لدراسة الفعل من الناحية الصرفية، وقد حوى ستة مباحث؛ خصصت المبحث الأول منه: لحركة (فاء وعين) الفعل، والثاني: للتجرد والزيادة في الأفعال، والثالث: للتشديد والتخفيف في بنية الفعل المزيد، والرابع: لحروف المضارعة، ودلالتها على الفاعل المضمر، والخامس: للمبني للفاعل والمبني للمفعول، والسادس: للفعل ودلالة الزمن.

وثالث الفصول هو الفصل النحوي الدلالي، وهو متكون من خمسة مباحث؛ عالجت في المبحث الأول: الحركة الإعرابية ودورها في المعنى، وفي الثاني: دلالة كل من اللازم والمتعدي، وفي الثالث: دلالة ذكر الفعل وحذفه، وفي الرابع: دلالة (كان) التامة والناقصة، وفي الخامس: دلالة حروف المعاني المتصلة بالفعل.

وقد ختمت بحثي بخاتمة، جمعت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

أما المنهج الذي سارت عليه هذه الدراسة، فهو المنهج الوصفي التحليلي، وفي ظلال هذا المنهج، قمت بنقل قراءة نافع، والقراءة المخالفة لها من مصادرها، ثم بينت موضع الخلاف في بنية الفعل بين القراءتين، ثم شرعت في التفسير والتحليل

والتعليل، معتمدا كتب التفسير، والنحو، واللغة، وعلل القراءات؛ مفيدا – أحيانا– من معطيات الدرس الحديث، حين يضفي على الظاهرة تعليلا جديدا، يضاف إلى تعليلات المتقدمين.

وقد التزمت في هذا البحث بما يلي:

1– تدوين الآيات القرآنية برواية ورش عن نافع.

2– عدم ذكر أسماء القراء الذين وافقتْ قراءتهم قراءة نافع، أو خالفتها، والاكتفاء بذكر قراءتهم فقط، إلا إذا كان قارئا واحدا أو اثنين؛ ذلك أن المقصود هو بيان القراءة المخالفة قراءة نافع، وليس معرفة القارئ.

3– القراء المعتمدة قراءتهم في هذه الدراسة هم القراء العشرة، أصحاب القراءات العشر المتواترة؛ لأن الاقتصار على قراءتهم كاف لبيان مميزات قراءة نافع من جهة، وحتى لا يطول البحث كثيرا، بذكر عدد كبير من القراءات من جهة أخرى.

4– حين توافق قراءة نافع أكثر من خمسة قراء، أقول: قرأ نافع والجمهور، وأشير إلى قراءة الجمهور أيضا، إذا خالفت قراءة نافع بمثل هذا العدد.

أما المصادر المعتمدة في هذه الدراسة فهي متنوعة؛ منها كتب القراءات: كالمبسوط في القراءات العشر، للنيسابوري، والنشر في القراءات العشر، لابن الجزري، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه، وحجة القراءات لابن زنجلة، والحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، وغيرها، وكتب التفسير: كالجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، وتفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، والتحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور وغيرها، وكتب اللغة والنحو والصرف: ككتاب العين، للخليل بن أحمد، والكتاب، لسيبويه، والخصائص، لابن جني، ولسان العرب، لابن منظور، وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي الإستراباذي، وغيرها، وكتب علوم اللغة الحديثة: كعلم اللغة، لمحمود السعران، والأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس، وعلم الأصوات، لكمال بشر، وغيرها...

ولا يفوتني في نهاية هذه المقدمة أن أتقدم بشكري الجزيل إلى أستاذي الدكتور لخضر بلخير، المشرف على هذه الرسالة، فلولا توجيهاته المثمرة، ما كانت لتخرج

بهذه الصورة، ابتداء من عنوانها، إلى آخر سطر فيها، فقد كان لي نعم العون والمشجع والمفيد، فأسأل الله سبحانه وتعالى له، ولكل أساتذتي الكرام دوام الصحة والعافية، وحسن التوفيق.

وأعتذر عن كل ما قد يصاحب هذا البحث من نقص أو خطإ؛ فالكمال لله، والعصمة لمن عصمهم الله ﷻ من المرسلين، وأسأله عز وجل – إن لم يكتب لي أجريْ المجتهد المصيب– ألا يحرمني أجر المجتهد المخطئ، كما أسأله سبحانه أن يجازي كل من ناقشه، بقصد تسديدِ وإصلاحِ ما يمكن أن يكون فيه من نقص، فعمل البشر لا يعيبه أن يكون ناقصا، ما دام صاحبه قد استفرغ وسعه، وبذل جهده، وأدى بعض ما عليه.

والله ولي التوفيق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

مدخـــــــــل

أولا – تعريف القرآن الكريم والقراءات القرآنية

ثانيا– نشأة القراءات القرآنية ومراحل تطورها

ثالثا– حياة نافع ومكانته وركائز الاختيار لديه

رابعا– موقف النحاة من القراءات القرآنية

قبل الحديث عن حياة الإمام نافع، وموقف بعض النحاة من قراءته، ينبغي التعريف بالقرآن الكريم، وقراءاته، ونشأتها، ومراحل تطورها، ليكون ذلك تمهيدا طبيعيا للحديث عن نافع، والبيئة التي نشأ فيها، ومكانته العلمية، وشيوخه وتلامذته...

أولا – تعريف القرآن الكريم والقراءات القرآنية:

1–تعريف القرآن الكريم:

لقد اختلف العلماء حول لفظ (القرآن) من حيث كونه مهموزا، أو غير مهموز، ومن حيث كونه مشتقا، أو غير مشتق، ولهم في ذلك أقوال مشهورة، ذكرتها كتب علوم القرآن، وبعض كتب التفسير[1].

أما من الناحية الاصطلاحية، فيعرفونه بأنه: "الكلام المعجز، المنزل على النبيﷺ، المكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر، المتعبد بتلاوته"[2].

2 – تعريف القراءات القرآنية والفرق بينها وبين القرآن الكريم:

أ–تعريفها لغة: القراءات: جمع قراءة، وهي في اللغة مشتقة من مادة (قرأ)؛ يقال: قرأ، يقرأ، قرآنا، وقراءة[3].

ب–تعريفها اصطلاحا والفرق بينها وبين القرآن: أشهر تعريف للقراءات، هو تعريف ابن الجزري: "علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها، بعزو الناقلة"[4].

---

[1] – ينظر: البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، دط، 1391هـ، 277/1، 278، والجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن الثعالبي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، دط، دت، 18/1.

[2] – مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، تح: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط1، 1996م، 15/1.

[3] – لسان العرب، محمد بن مكرم بن على جمال الدين بن منظور، دار صادر، بيروت، ط1، دت، 201/13.

[4] – منجد المقرئين ومرشد الطالبين، أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري، تح: عبد الحليم بن محمد الهادي قابة، دار البلاغ، الجزائر، ط1، 1424هـ، 2003م، ص17.

وأحسن منه صياغة تعريف عبد الفتاح القاضي: "علم يُعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها، اتفاقا واختلافا، مع عزو كل وجه إلى ناقله[1].

ذلك أن الله أباح قراءة القرآن الكريم بوجوه لغوية وصوتية، تيسيرا وتخفيفا على العباد، وقد قام كل إمام من الأئمة باختيار بعضها، وفق أسس معينة، مكوّنا قراءة خاصة تنسب إليه، مثل: قراءة نافع، أو عاصم، أو ابن كثير ...

وهنا يطرح إشكال، وهو: هل القرآن الكريم والقراءات القرآنية بمعنى واحد، أم هما حقيقتان مختلفتان؟

لقد ذهب محمد محيسن إلى أنهما بمعنى واحد، معتمدا على تعريف كلٍّ منهما؛ حيث إن القرآن مصدر مرادف للقراءة، والقراءات جمع قراءة، كما اعتمد أيضا على الأحاديث النبوية الواردة في نزول القراءات، والتي تدل على أنه لا فرق بين القرآن والقراءات، إذ كل منهما وحي منزل[2].

وقد قرر الزركشي قبل ذلك أنهما حقيقتان متغايرتان؛ فالقرآن: هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات: هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف، أو كيفيتها، من تخفيف وتثقيل وغيرهما[3].

أما شعبان محمد إسماعيل، فقد قال – وهو يعلق على كلام البنا الديمياطي الذي وافق فيه الزركشي– : " فإذا كان الزركشي ومن معه يؤيدون التغاير التام من كل الوجوه، فهذا غير مسلّم به، إذ ليس بين القرآن والقراءات تغاير تام، فالقراءات

[1] – البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، من طريقي الشاطبية والدرة، عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دط، دت، ص7.

[2] – في رحاب القرآن الكريم، محمد سالم محيسن، دار محيسن للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1409هـ، 1989م، ص209، 210.

[3] – البرهان في علوم القرآن، 318/1 .

الصحيحة التي تلقتها الأمة بالقبول جزء من القرآن الكريم، وبعض حروفه، فبينهما ارتباط وثيق؛ ارتباط الجزء بالكل"[1].

والحقيقة أن رأي محمد محيسن غير دقيق؛ لأن ما يجري على القراءات من أحكام، لا يجري بالضرورة على القرآن، وإلا فإن عددا من النحاة قد ردوا بعض الأحرف من القراءات، وبينوا خطأها، يحدوهم في ذلك حرص على القرآن الكريم، حتى لا يتسرب التحريف إلى قراءته، فلو كانا بمعنى واحد، فكيف يسوغ رد بعض القراءات بنيّة الحفاظ على القرآن؟

وأما الزركشي الذي اعتبر القرآن والقراءات حقيقتين متغايرتين، فهو وإن سلمنا برأيه من حيث الشكل، إلا أنه لا يمكننا التسليم به من حيث المضمون؛ لأنهما ليسا بهذه الحدة من التغاير، فالقرآن وحي، واختلاف كيفياته نازل معه، كل من عند الله[2]، ولهذا، فإن حديثة عن التغاير بين القرآن والقراءات بحاجة إلى توضيح.

وأما رأي شعبان محمد إسماعيل الذي اعتبر القراءات جزءًا من القرآن الكريم، فهو الأقرب إلى الصواب؛ ذلك أن الله تعالى أباح لقارئ كتابه أن يختار حرفا من سبعة أحرف نزل بها القرآن، بحسب ما يتيسر على لسانه، أو يوافق لهجته، تخفيفا على الأمة، وتوسعة عليها، لأنه قد تستعصي على القارئ بعض النواحي الصوتية التي لا تتوفر في لهجته، فالقبائل العربية كثيرة، وبيئاتها مختلفة، وطرائق النطق عندهم متفاوتة[3].

---

[1] – إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنا، تح: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407هـ، 1987م، ص69 .

[2] – ينظر: القرآن والقراءات والأحرف السبعة، عبد الغفور محمود مصطفى جعفر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1429هـ، 2008م، 168/1.

[3] – ينظر: القراءات واللهجات من منظور علم الأصوات الحديث، عبد الغفار حامد هلال، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1425هـ، 2004م، ص77.

وقد استمر الناس في عصر الصحابة وبعده، يروون القرآن، كلٌّ بما تعلم، إلى أن حل عصر الأئمة، وظهرت قراءاتهم التي تلقتها الأمة بالقبول، ومنها قراءة نافع، وهي من القراءات المتواترة؛ ولكن لا يمكن اعتبارها أبدا هي القرآن؛ لأن ذلك يعدّ طعنا في بقية القراءات.

وهكذا يصح القول: إن القراءات هي طرق أداء بشرية للقرآن الذي هو كلام الله القديم[1]، ومن هنا يظهر التمايز بين القرآن باعتباره كلام الله، وبين القراءات باعتبارها أداء بشريا لكلام الله، وما دامت القراءات كذلك، فإنها تقبل عددا من الأوصاف، لا يقبلها القرآن منها:

1- القراءات يمكن أن يقع التفاضل بينها؛ فقد قال ﷺ: "استقرئوا القرآن من أربعة: من ابن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبيّ بن كعب، ومعاذ بن جبل"[2]، وقد علق الباقلاني على هذا الحديث قائلا: "فهؤلاء الأربعة قد باينوا غيرهم من الصحابة في جودة القراءة، وصحتها، والعلم بها، لأن الغلط واللحن والتحريف والتصحيف إنما يقع في القراءة التي هي صفة القارئ، أما المقروء فهو كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه"[3].

---

[1] – علماء الكلام وخاصة الأشاعرة ومن وافقهم، حين يتحدثون عن (كلام الله) يقصدون الكلام النفسي، لأن كلام الله قديم، غير مخلوق، وهو صفة قديمة قائمة بذات الله تعالى، ليس بحرف ولا صوت، لكن الحروف التي كتبت بها كلمات القرآن، والأصوات التي تنطق به أمور حادثة، وجدت بعد أن لم تكن، وهي بمثابة الدليل على كلام الله القديم، والدليل غير المدلول، ولا يتصف بصفته، فالكلام الحقيقي: هو المعنى الموجود في النفس، فهو كلمات أزلية مجردة عن الحروف اللفظية... ينظر: مناهل العرفان، الزرقاني،13/1، والاقتصاد في الاعتقاد، أبو حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ، 1983 م، ص78 و83، ورسائل في التوحيد، عز الدين بن عبد السلام، تح: إياد خالد الطباع، دار الفكر، دمشق، ط1، 1415 هـ، 1995 م، ص12، 19، 20.

[2] – الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي البخاري، تح: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط3، 1407هـ، 1987م، 1372/3 .

[3] – الإنصاف فيما يجب اعتقاده، ولا يجوز الجهل به، أبو بكر بن الطيب الباقلاني، تح: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، دار التوفيق النموذجية، القاهرة، ط2، 1421هـ، 2000 م، ص80.

2- الاختلاف في القراءات مباح، فكل قارئ يقرأ بأي حرف من القراءات المتواترة، فهو مصيب، أما القرآن فهو واحد لا يتغير، ولا يجوز فيه الاختلاف؛ يدل على ذلك حديث عمر بن الخطاب ﷺ، حين أنكر على هشام بن حكيم، وقد سمعه يقرأ سورة الفرقان على غير ما تعلمه من رسول الله ﷺ، فلما سمع الرسول قراءتهما، لم ينكر على أي منهما، بل قال: "كذلك أنزلت، إِنَّ هَذَا الْقرآن أُنْزل عَلى سَبْعة أَحْرف، فَاقرَءُوا مَا تيَسَّرَ مِنْهُ"[1]، فالنبي ﷺ قد أقر اختلاف القراءتين، لأن كلا منهما أداء صحيح للقرآن الكريم، الذي لا يتبدل ولا يتغير.

3- القراءة يمكن أن تنسب إلى شخص، فيقال: هذه قراءة نافع، أو حمزة، أو غيرهما، كما نسب النبي ﷺ قراءة ابن مسعود إليه، فقال: "مَن أحَبّ أنْ يقرأَ القُرآنَ غَضًّا كَمَا أُنزِلَ، فَلْيقْرَأْهُ علَى قِراءَةِ ابنِ أمِّ عَبْد"[2]، ولكن القرآن لا ينسب إلا لمُنزله سبحانه وتعالى، فلا يجوز أن يقال: إن المقروء الذي يقرؤه ابن مسعود، غير المقروء الذي يقرؤه أُبيّ، لأن القراءة تكون غير القراءة، والقرآن الذي يقرؤه هذا بقراءته، هو القرآن الذي يقرؤه هذا، لا يختلف، ولا يتغير، وإن تغيرت القراءة له واختلفت[3].

ويمكن التفريق بين القراءات والقرآن بأكثر من هذا[4].

ثانيا – نشأة القراءات القرآنية ومراحل تطورها:

لقد مرت القراءات منذ نشأتها إلى أن صارت علما قائما بذاته بعدة مراحل:

1-القراءات في العهد النبوي:

لقد تميزت هذه المرحلة بميزات متعددة أهمها:

أ- نزول القرآن على سبعة أحرف؛ فقد قرأ الصحابة بعدة أوجه[1]، بسبب اختلاف لهجاتهم.

---

[1] – ينظر الحديث في: صحيح البخاري، 1923/4 .

[2] – المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ، 1990م، 359/3، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

[3] – ينظر: الإنصاف فيما يجب اعتقاده، ولا يجوز الجهل به، الباقلاني، ص 78، 79.

[4] – ينظر المرجع نفسه، ففيه عدد آخر من أوجه التفريق بينهما، وذلك ابتداء من ص76.

ب – قيام بعض الصحابة بتعليم القرآن، كمصعب بن عمير، وابن أم مكتوم، حين هاجرا إلى المدينة، قبل الهجرة النبوية[2].

ج– ظهور طائفة من الصحابة تخصصت بالقراءة، وقد سمّوا (القراء)[3].

وكان من القراء المشهورين: عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وأبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، وأبو موسى الأشعري، وأبو الدرداء؛ وقد قال عنهم الذهبي: "فهؤلاء الذين بلغنا أنهم حفظوا القرآن في حياة النبي ﷺ، وأُخذ عنهم عرضا، وعليهم دارت أسانيد قراءة الأئمة العشرة"[4].

2– القراءات زمن الصحابة:

لقد حرص النبي ﷺ على التنويه ببعض أصحابه، وبيان أقدارهم في القراءة؛ فقال: "استقرئوا القرآن من أربعة؛ من ابن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة، وأُبيّ بن كعب، ومعاذ بن جبل"[5]، وبعد وفاته ﷺ صار هؤلاء أبرز القراء الذين رُوي عنهم القرآن الكريم.

وفي عهد الصحابة حدثت أمور مهمة تتعلق بالقرآن أهمها :

---

[1] – تنظر الأحاديث الواردة في ذلك في: صحيح البخاري، 1177/3، وصحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت، 561/1.

[2] – ينظر: سنن النسائي الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تح: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ، 1991م، 513/6.

[3] – ينظر: مناهل العرفان، الزرقاني، 175/1 .

[4] – ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايْماز الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ، 1997 م، ص20 .

[5] – صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تح: شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414هـ، 1993م، 9/5.

أ-**جمع القرآن في مصحف واحد في عهد أبي بكر:** ففي موقعة اليمامة استشهد عدد كبير من الصحابة، منهم أكثر من سبعين من القراء[1]، وهذا ما جعل أبا بكر ﷺ يجمع القرآن في مصحف واحد، خشية ضياعه بموت القراء، بناء على اقتراح من عمر بن الخطاب ﷺ[2].

ب- **تدوين المصاحف في زمن عثمان:** لقد كان حذيفة بن اليمان يغازي أهل الشام، فرأى اختلاف الناس في القرآن، فعاد إلى عثمان ينبهه إلى الخطر، وينصحه أن يدرك هذه الأمة، قبل أن تختلف في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى[3]، فكان هذا دافعا قويا، جعل عثمان ﷺ يقوم بجمع القرآن وتدوينه[4].

وقد كون لجنة من خيرة الحفاظ، للقيام بهذا العمل العظيم، وكانوا أربعة، وهم: زيد بن ثابت من الأنصار، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، والثلاثة من قريش[5].

وقد اختلفت المصادر في عدد المصاحف التي استنسخها عثمان[6] ﷺ، والمهم أنه استنسخ عددا من المصاحف، يجمع بها كلمة الأمة، ويفي بحاجتها، ويحفظ لها كتابها.

ج- **تعيين قراء الأمصار:** كان الاعتماد في نقل القرآن ولا يزال، على التلقي من صدور الرجال، ثقة عن ثقة، وإماما عن إمام، إلى النبي ﷺ، ولذلك اختار عثمان ﷺ حفّاظا يثق بهم، وأرسلهم إلى الأمصار، وزود كل واحد منهم بنسخة من المصاحف التي نسخها، وكانت قراءة القارئ موافقة قراءة المصر الذي أُرسل إليه في الأغلب؛ فقد

---

[1] – ينظر: فضائل القرآن، أحمد بن شعيب النسائي، تح: فارروق حمادة، دار إحياء العلوم، بيروت، ط2، 1992م، ص74.

[2] – ينظر: سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تح: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، دط، 1414هـ، 1994م، 40/2.

[3] – ينظر الحديث في صحيح البخاري، 1908/4 .

[4] – ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، 240/1 .

[5] – نفسه، 236/1.

[6] – مناهل العرفان، الزرقاني، 278/1 .

أرسل إلى مكة عبد الله بن السائب المخزومي، وإلى الكوفة أبا عبد الرحمن السلمي، وكان فيها قبله عبد الله بن مسعود، كما أرسل عامر بن قيس إلى البصرة، والمغيرة بن أبي شهاب إلى الشام، وأبقى زيد بن ثابت في المدينة[1].

3- التابعون يرثون القراءة عن الصحابة:

لقد انتشر الصحابة في الأمصار المختلفة بعد وفاة النبي ﷺ، وهم مختلفون في قراءتهم، حسب الحرف الذي قرأ به كل منهم، وكانوا يُقرئون الناس بما قرؤوا، إلى أن أرسل عثمان ﷺ مصاحفه، بهدف توحيد قراءة المسلمين على ما هو مدون في المصحف، فالتزم الناس ما كانوا يحفظونه من حروف، مما لم يخالف رسم المصحف[2].

وقد ساعدهم على ذلك خلو المصحف من النقط والشكل، فكانت بعض الكلمات يُقرأ رسمها بأكثر من وجه، نحو: (فَتَبَيَّنُوٓا) من قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات، 6]، فإنها تصلح أن تقرأ (فتثبتوا)، عند خلوها من النقط والشكل، وهي قراءة أخرى[3].

وفي هذا العصر وجد الناس أنفسهم أمام رصيد هائل من الروايات الواردة في حروف القرآن، ظل يتنامى مع الزمن، بفعل التلاقح بين قراءات الأمصار، وتبادل الروايات، فتجرد بعض العلماء للقراءة، يتتبعون حروفها، ويتقصَّوْن سندها.

وهكذا فقد ازدادت الحاجة إلى أهل الثقة، والأمانة، والصدق، من أهل القرآن، ليقوموا بتهذيب القراءات، وتنقيح الروايات، فاختاروا من كل مصر وُجِّه إليه مصحف أئمةً مشهورين بالثقة، وحسن الدراية، وكمال العلم، أفنوا أعمارهم في القراءة

---

[1] – المرجع السابق، والصفحة نفسها.

[2] – ينظر: العواصم من القواصم، أبو بكر بن العربي، تح: عمار طالبي، مكتبة دار التراث، القاهرة، دط، دت، ص363.

[3] – مناهل العرفان، الزرقاني، 180/1 .

والإقراء، واشتهر أمرهم، وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم فيما نقلوا، والثقة بهم فيما قرؤوا، ولم تخرج قراءتهم عن خط مصحفهم[1].

وهكذا أخذ كل إمام في بلده يقوم بتنقيح رواياته، حتى تتخلص من الزائف والضعيف، ولم يعد يكتفي برواية كل شيخ من شيوخه على حدة، كما تلقاها عنه، ثم ينقلها بأمانة إلى أهل زمنه، بل دخل عنصر الاختيار، فصار كل إمام يدرس مروياته، ثم يختار منها أقواها سندا، وأكثرها شهرة واستفاضة، وأفصحها لغة، على أن تكون موافقةً رسم المصحف.

ومن أمثلة ذلك ما رواه الأصمعي عن شيخه نافع، قال: "قال لي نافع: تركت من قراءة أبي جعفر سبعين حرفا"[2]، وأبو جعفر هو أحد شيوخ نافع، كما سيأتي.

ومن الأمثلة أيضا قول نافع: "قرأت على سبعين من التابعين، فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شك فيه واحد تركته، حتى ألَّفت هذه القراءة"[3].

ومن ذلك أيضا ما ورد أن الكسائي قرأ على حمزة، وهو يخالفه في نحو ثلاثمائة حرف، وكذلك أبو عمرو، قرأ على ابن كثير، وهو يخالفه في أكثر من ثلاثة آلاف حرف، لأنه قرأ على غيره، واختار من قراءته، ومن قراءة غيره [4].

وهكذا برزت للوجود مدارس في القراءات، في مختلف الأمصار، على رأسها أئمة مشهود لهم بالثقة، والأمانة في النقل، وحسن الدراية، وكمال العلم، وخاصة الأئمة القراء، الذين تنسب إليهم القراءات السبع المتواترة، وهم المذكورون في هذا الجدول:

---

[1] – لطائف الإشارات لفنون القراءات، شهاب الدين القسطلاني، تح :عامر السيد عثمان، وعبد الصبور شاهين، القاهرة، دط، 1392 هـ، 1972م، 766/1، ومنجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، ص32.

[2] – معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي، ص65.

[3] – المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[4] – الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب حموش القيسي، تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، دط، 1987م، ص50.

القراء السبعة	وفاتهم	رواتـهم	وفاة الرواة
1-عبد الله بن كثير المكي[1]	120هـ	-البزي أبو الحسن أحمد -قنبل محمد بن عبد الرحمن	250 هـ 291 هـ
2-أبو عمرو بن العلاء البصري [2]	154 هـ	- حفص بن عمر الدوري -أبو شعيب السوسي	246 هـ 261هـ
3-عبد الله بن عامر الشامي [3]	118 هـ	-هشام بن عمار الدمشقي -عبد الله بن ذكوان الدمشقي	245 هـ 242 هـ
4-عاصم بن أبي النجود الكوفي [4]	127 هـ	-أبو بكر شعبة بن عياش -حفص بن سليمان الكوفي	193 هـ 180 هـ
5-حمزة بن حبيب الزيات الكوفي [5]	156 هـ	-خلف بن هشام البزار -خلاد بن خالد الصيرفي	229 هـ 220 هـ
6-علي بن حمزة الكسائي الكوفي [6]	189 هـ	-أبو الحارث الليث بن خالد -حفص بن عمر الدوري (وهو الراوي عن أبي عمرو)	240 هـ 246هـ
7-نافع المدني	له ترجمة وافية في هذا البحث		

[1] – ينظر: كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1400هـ، ص 64، وتهذيب الكمال، يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي، تح: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1400 هـ، 1980م، 15/ 468 .

[2] – ينظر: كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص47.

[3] – ينظر: الفهرست، محمد بن إسحاق بن النديم، دار المعرفة، بيروت، دط، 1398هـ، 1978 م، ص 43 .

[4] – ينظر: الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع المعروف بابن سعد، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1968م، 320/6، والتاريخ الصغير، محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، تح: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط1، 1397 هـ، 1977م، 9/2.

[5] – ينظر: الثقات، محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، تح: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، ط1، 1395 هـ، 1975م، 228/6.

[6] – ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، 403/11، وتهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، ط1، 1404هـ، 1984م، 275/7.

وعلى الرغم من اشتهار هؤلاء الأئمة السبعة وقراءاتهم، واعتبارها قراءات متواترة، إلا أن من محققي العلماء من اعتبر القراءات الثلاث، المتممة للعشر متواترة أيضا؛ يقول ابن الجزري – وهو يثبت تواتر هذه القراءات، اعتمادا على أدلة ساقها– : "فثبت من ذلك وتحقق أن القراءات الثلاث متواترة، تلقاها جماعة من جماعة، مستحيل تواطؤهم على الكذب"[1]، وهذه القراءات الثلاث: هي قراءة يعقوب، وأبي جعفر بن القعقاع ، وخلف البزار، وفي هذا الجدول مختصر لتراجمهم :

القراء الثلاثة المتممون للعشرة	تاريخ وفاتهم	رواتـهم	وفاة الرواة
1–يعقوب بن إسحق بن زيد الحضرمي[2]	205هـ	–أبو عبد الله اللؤلؤي رويس –روح بن عبد المؤمن	238 هـ 235 هـ
2–أبو جعفر المدني[3]	128هـ	–عيسى بن وردان –سليمان بن مسلم بن جماز	160هـ 170هـ
3–خلف بن هشام البزار البغدادي[4]	229 هـ	–إسحق الوراق –إدريس بن عبد الكريم الحداد	286 هـ 292 هـ

[1] – منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص 75 .

[2] – ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ص84، وغاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن علي بن الجزري، تح: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006 م، 336/2.

[3] – ينظر: معرفة القراء الكبار، ص40، والسبعة في القراءات، ص 56 .

[4] – ينظر: معرفة القراء الكبار، ص123، وغاية النهاية في طبقات القراء، 246/1 .

ثالثا- حياة نافع ومكانته وركائز الاختيار لديه:

1- اسمه وكنيته:

هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، ويكنّى بعدة كنى منها، أبو رُويم – وهي الأشهر- وأبو نعيم، وأبو عبد الرحمن، وأبو الحسن، وأبو عبد الله[1].

2- أصله ومولده :

أصله من أصبهان كما روى الأصمعي، وهو مولى جعْوَنة بن شعوب الليثي، حليف حمزة بن عبد المطلب[2].

ولد بالمدينة سنة بضع وسبعين، في خلافة عبد الملك بن مروان، وكان جده أبو نعيم قد سُبي غداة فتح بلاد فارس[3].

3- صفاته ومناقبه:

لقد ورد في المصادر أن نافعا كان أسود اللون حالكا، إلا أنه كان صبيح الوجه، وفيه دعابة وطيب أخلاق[4].

وقد شهد له تلميذه الأصمعي بأنه: "كان من القراء الفقهاء العباد"[5]، كما شهد له قالون، وهو تلميذه الملازم له، بأنه: "مِن أطهر الناس خلُقاً، ومن أحسن الناس قراءة، وكان زاهدا جوادا"[6].

---

[1] – معرفة القراء الكبار، ص64، ووفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1397هـ، 1977م، 369/5.

[2] – تهذيب الكمال، المزي، 29 /281 .

[3] – سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1405هـ، 1985م، 336/7 .

[4] – ينظر: النشر في القراءات العشر، 112/1، ومعرفة القراء الكبار، ص 64، وغاية النهاية، 330/2.

[5] – تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، 363/10.

[6] – غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، 290/2 .

ويبدو أن الله تعالى قد حباه عددا من الصفات الحسنة، مما جعل بعض الرواة يبالغ في ذلك، حتى رووا: أنه "كان إذا تكلم يُشمُّ من فيه رائحة المسك، فقيل له: يا أبا عبد الله، أتتطيب كلما قعدت تقرئ؟ قال: ما أمس طيبا، ولكني رأيت النبي ﷺ، وهو يقرأ في فيَّ، فمن ذلك الوقت أشمّ من فيّ هذه الرائحة"[1].

وهذه الحكاية على الرغم من شهرتها، إلا أنها تتسم بالغرابة؛ ذلك أن النبي ﷺ نفسه لم يثبت أن الصحابة كانوا يشمون منه رائحة المسك، كلما قرأ القرآن، فكيف برجل قرأ النبي ﷺ في فيه، وفي المنام؟

وقد شكك القسطلاني في هذه الحكاية، فقال ناقلا عن الذهبي: "وهذه الحكاية لا تثبت، بسبب جهالة راويها"[2]، وكيفما ما كان الأمر، فإن هذا يدل على رفعة نافع، وسموّه في أعين الناس.

4- مكانته العلمية وثَنَاء العلماء عليه:

إن المكانة الرفيعة التي تبوأها نافع في قلوب الناس، جعلت أهل المدينة يتمسكون بقراءته، وأهل الأمصار يتطلعون للقراءة عليه، حتى صار كما قال ابن حبان: "علَما يُرجع إليه في فنه، ومركزا يدار عليه فيه"[3]، بل لقد تيسر له أن يبرز في القراءة، ويصير إمام العامة والخاصة من الناس فيها، بحيث صاروا إلى قراءته، ورجعوا إلى اختياره، وذلك في حياة بعض شيوخه[4]، مع علو مكانتهم، وجليل قدرهم، ومن أهمهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، وشيبة بن نصاح .

ومما يدل على مكانة نافع العلمية في حياة شيخيه: أبي جعفر وشيبة، قول الأصمعي: "مررت بالمدينة رأس مائة، ونافع رأس في القراءة"[5]، وما حدّث به الليث بن

---

[1] – معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ص64، وغاية النهاية في طبقات القراء، 290/2 .

[2] – ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات، 93/1 .

[3] – مشاهير علماء الأمصار، محمد بن حبان بن أحمد البستي، تح: م. فلايشهمر، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1959م، ص 141.

[4] – ينظر: كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص62، ووفيات الأعيان، ابن خلكان، 368/5، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، 338/7 .

[5] – الكامل في القراءات العشر، والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم يوسف بن علي بن عقيل، تح : جمال بن السيد بن رفاعة الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1428هـ، 2007م، ص 42.

سعد: من أنه قدم المدينة سنة عشر ومائة، فوجد نافعا إمام الناس في القراءة، لا ينازع، وشيبة يومئذ حي[1]، بل ما ورد عن مالك أنه قال: "ما عرف فضل شيبة وأبي جعفر إلا بنافع، لأن مادة قراءته منهما"[2].

وقد رجح الذهبي أنه أقرأ في حدود سنة عشرين ومائة، مع وجود أكبر مشايخه[3]،غير أن هذا يتعارض مع الروايات التي سبق ذكرها، مما يدل على أنه أقرأ قبل سنة عشرين ومائة، وإذا كان ابن الجزري قد أورد أن مجال الاختلاف في تاريخ وفاته، يبدأ من سنة 50هـ، إلى سنة 70هـ، والراجح هو 169هـ[4]، وقد جلس للإقراء نيفا وسبعين سنة[5]، فهذا يثبت أنه جلس للإقراء قبل سنة 100 هـ.

وقد شهد له عدد من العلماء بالضبط والعلم والصدق؛ قال مالك لما سئل عن البسملة: "سلوا عن كل علم أهله، ونافع إمام الناس في القراءة"[6]، وقال صالح بن أحمد بن حنبل: "سألت أبي: أيّ القراءة أحب إليك؟ قال: "قراءة نافع"[7]، وقال عنه ابن حجر: "صدوق ثبت في القراءة"[8]، وقال محمد بن حبان: "من قراء أهل المدينة وأفاضلهم، ممن عني بالقرآن، حتى صار عَلَما يُرجع إليه، ومركزا يدار عليه"[9]، وقال ابن مجاهد: "كان الإمام الذي قام بالقراءة بمدينة رسول الله بعد التابعين، أبو عبد الرحمن، نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم"[10].

---

[1] – ينظر: السبعة في القراءات، ص 62 .

[2] – الكامل في القراءات العشر، ص 44 .

[3] – سير أعلام النبلاء، 141/11.

[4] – تنظر ص 34 من هذا البحث.

[5] – غاية النهاية في طبقات القراء، 334/2.

[6] – نفسه، 333/2.

[7] – معرفة القراء الكبار، ص 64.

[8] – تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تح: محمد عوامة، دار الرشيد، دمشق، سوريا، ط1، 1406هـ، 1986م، ص 558 .

[9] – مشاهير علماء الأمصار، ص141.

[10] – السبعة في القراءات، ص53.

وكل هذه الأقوال وغيرها، تبين مدى المكانة التي حظي بها نافع، بحيث أهلته لأن يكون إماما من هذا الطراز الرفيع.

5- نافع ورواية الحديث:

ليس الغرض من إثارة هذا الموضوع بيان مكانة نافع في رواية الحديث، فالكل يعلم أنه ليس من علماء الحديث، إنما الغرض دفع شبهة قد تنتج عن سوء فهم قول الإمام أحمد في نافع: "كان يؤخذ عنه القرآن، وليس في الحديث بشيء"[1]، خصوصا إذا علمنا أن نافعا قد عاصر كبار أهل الحديث، بل وجلس إليهم، وتلقى عنهم، ومنهم ابن هرمز الأعرج، صاحب أبي هريرة، وابن شهاب الزهري، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهم[2]، وكان يقول: "جلست إلى نافع مولى ابن عمر ومالك صبي"[3]، بل وأدرك بالسن عددا من الصحابة أحياء[4]، فكيف يكون تلميذا لهؤلاء، ويقول عنه أحمد ما قال؟!

الحق أن هناك أمرا لا بد من إدراكه، وهو أن نافعا لم يكن مشتغلا بالحديث، ولا من فرسانه[5]، وإنما كان شغله القرآن، وضبط قراءته، كما كان مشغولا بالإقراء، ونظرا لكونه إماما في القراءة، ذائع الصيت، فإن قاصديه لا يسألونه عن الحديث الذي يجدونه عند غيره، وإنما يسألونه عن القراءة، ومن ثم لا تُستغرب منه قِلّة الحديث، أو عدم التفرغ له، كما فعل بعض معاصريه ممن اشتغلوا به، ولم يبرعوا في القرآن براعته

---

[1] – جلاء الأفهام، في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تح: شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط ، دار العروبة، الكويت، ط2، 1407 هـ، 1987م، ص 477 .

[2] – سير أعلام النبلاء، 337/7.

[3] – معرفة القراء الكبار، ص65 .

[4] – آخر الصحابة وفاة هو: أبو الطفيل عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمرو بن جحش، توفي سنة 100هـ، وقيل سنة 102 هـ. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تح: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412 هـ، 230/7.

[5] – سير أعلام النبلاء، 337/7 .

فيه، وهذا ما عناه ابن الجزري حين قال: "هو قليل الحديث، مع أنه روى عن نافع، عن ابن عمر، وعن الأعرج عن أبي هريرة وجماعة، ولكنه تصدى للإقراء"[1].

والواقع أن نافعا لم يكن وحيدا في نسبة ضعف رواية الحديث إليه، بسبب اشتغاله بالقراءة، وتخصصه فيها، بل قد نُسب ذلك إلى غيره أيضا، كالكسائي، وحفص، وأبي عمرو الدوري، وقد دافع الذهبي عنهم، والتمس لهم العذر في ذلك؛ فحين ذكر – وهو يترجم للدوري – قول الدارقطني بأنه ضعيف، قال: "يريد في ضبط الآثار، أما في القراءات فثبت إمام، وكذلك جماعة من القراء أثبات في القراءة دون الحديث، كنافع، والكسائي، وحفص، فإنهم نهضوا بأعباء الحروف، فحرروها، ولم يصنعوا ذلك في الحديث، كما أن طائفة من الحفاظ أتقنوا الحديث، ولم يحكموا القراءة، وكذا شأن كل من برز في فن، ولم يعتنِ بما عداه"[2].

ومع ذلك فقد وثّقه عدد من أهل الجرح والتعديل، كيحي بن معين، الذي قال فيه: "نافع بن أبي نعيم القاري ثقة"[3]، وقال فيه أبو حاتم: "صدوق صالح الحديث"[4].

وكل ما سبق بيانه يضع الأمور في نصابها، ويرفع الإشكال الذي يمكن أن يثيره كلام الإمام أحمد السابق، ويحفظ لنافع مكانته .

---

[1] – غاية النهاية في طبقات القراء، 291/2

[2] – سير أعلام النبلاء، 543/11.

[3] – تاريخ أسماء الثقات، عمر بن أحمد أبو حفص الواعظ بن شاهين، تح: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ط1، 1404هـ، 1984م، ص240.

[4] – تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، 363/10 .

6- البيئة العلمية التي نشأ فيها نافع:

لقد نشأ نافع بالمدينة المنورة، وهي التي تلقّى فيها الصحابة القرآن عن رسول الله ﷺ، وكان من أهم من برز في القراءة منهم، وصار مرجعا للناس صحابيان، هما: أُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وكان لهذين الصحابيين تلاميذ كثيرون، أشهرهم ثلاثة، تنتهي أسانيد قراءة نافع إليهم، وهم: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، وأبو هريرة، وعبد الله بن عياش[1].

وحين كان نافع في عهد الطلب، كان مسجدها النبوي يعج بكثير من حلقات العلم، التي كان يديم الاختلاف إليها، ويجالس شيوخها، ويأخذ عنهم، ومنهم سبعون من التابعين، ذكر نافع أنه قرأ عليهم[2]، غير أن المصادر ركزتْ على خمسة منهم؛ فقد ذكر ابن الجزري عددا من شيوخ نافع، ثم قال: "وقد تواتر عندنا أنه قرأ على الخمسة الأول"[3]، وهم: عبد الرحمن بن هرمز، وأبو جعفر بن يزيد بن القعقاع، وشيبة بن نصاح، ومسلم بن جندب، ويزيد ابن رومان[4]، وهؤلاء تلقوا القرآن مباشرة من أبي هريرة، وابن عباس، وعبد الله بن عياش ﷺ، وهم قرؤوا على أبيّ ابن كعب، الذي قرأ على النبيﷺ[5]، وهذا الجدول يعطي تعريفا موجزا بكل منهم:

---

[1]- التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عمرو الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1404هـ، 1984م، ص4.

[2] - معرفة القراء الكبار، ص64، والسبعة في القراءات، ص61 .

[3] - غاية النهاية في طبقات القراء، 269/2 .

[4] - السبعة في القراءات، ص61 .

[5] - النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير بن الجزري، تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، دط، دت،112/1.

شيوخ نافع	التعريف بهم	وفاتهم
1- عبد الرحمن بن هرمز الأعرج	هو أول من وضع العربية بالمدينة، وكان يكتب المصاحف.	سنة 117، وقيل: 119 هـ[1].
2- يزيد بن القعقاع أبو جعفر المدني	أحد القراء العشرة، وكان رجلا صالحا، له حلقة في المسجد النبوي، وكان لا يتقدمه أحد في عصره .	سنة 128، وقيل130، وقيل133هـ[2].
3- شيبة بن نصاح	أهم شيخ لنافع، وكان إمام أهل المدينة في القراءة .	سنة 130هـ[3].
4- مسلم بن جندب الهذلي	أول من قرأ بالهمز بالمدينة، ويعد من فصحاء القراء والنحويين.	سنة 106، وقيل 110هـ[4].
5- يزيد بن رومان	وهو من كبار شيوخ نافع، وكان من فقهاء أهل المدينة.	سنة 130 هـ [5]

7- مجلس نافع قبلة قراء المدينة والأمصار:

إن مكانة نافع العلمية، جعلت طالبي القراءة يتوافدون على مجلسه، سواء أكانوا من أهل المدينة، أم من أهل الأمصار، مما جعل الوصول إليه، والحظوة بمجلسه، أمرا صعب المنال؛ قال ورش: "خرجت من مصر، لأقرأ على نافع، فلما وصلت إلى

[1] – ينظر: تهذيب التهذيب، 260/6، والسبعة في القراءات، ص57، ومعرفة القراء الكبار، ص44.

[2] – ينظر: معرفة القراء الكبار، ص40، ووفيات الأعيان، 274/6، 275، والسبعة في القراءات، ص 56.

[3] – ينظر: السبعة في القراءات، ص 58، ومعرفة القراء الكبار، ص44.

[4] – ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، علي بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1406هـ، 1986م، 261/3، والسبعة في القراءات، ص 59.

[5] – ينظر: مشاهير علماء الأمصار، البستي، ص135، وتهذيب الكمال، المزّي، 122/32.

المدينة صرت إلى مسجد نافع، فإذا هو لا تطاق القراءة عليه"[1]، وهذا ما جعله يتعرف إلى أحد المقربين منه، بحيث أوصله إليه، وأوصاه به، فأشار عليه أن يبيت في المسجد، حتى يكون أول من يحضر، فيكون ذلك مبررا مقنعا، لتقديمه على أبناء المهاجرين والأنصار، فقرأ عليه عدة ختمات، قبل أن يخرج من المدينة[2].

وصعوبة الوصول إلى مجلس نافع، بسبب كثرة العدد، هي التي جعلت الإمام أبا حنيفة يأتي المدينة ليقرأ عليه، فلم يتيسر له[3]، ومن أجل ذلك كان بعض الوافدين عليه يأتي مصحوبا بتوصية من أحد كبار العلماء، ومنهم معلّى بن دحية، الذي سافر برسالة من الليث بن سعد، إلى نافع ليقرأ عليه"[4].

أما من لم يتيسر له الوصول إلى مجلسه من قراء الأمصار، فإنه سيظل يلوك الحسرة، ويتجرع المرارة، كما حدث مع أبي عمرو الدوري، المقرىء البغدادي، الذي كان يقول: "قرأت على إسماعيل بن جعفر بقراءة أهل المدينة ختمة، وأدركت حياة نافع، ولو كان عندي عشرة دراهم، لرحلت إليه"[5].

ونظرا لشهرة نافع ومكانته، وإقرار الناس له بالإمامة، وكثرة الوافدين عليه من الحجاز، أو من بقية الأمصار، فإنه لم يكن يجلس في حلقته لعامة الناس، وإنما كان يجلس لمن مهر في القراءة، وبلغ فيها مستوى عاليا، بقصد معرفة درجة إتقانه، أو من أجل تزكية قراءته.

أما من هم دون هذا المستوى، فقد كان نافع يحيلهم على غيره، كما فعل مع أشهب بن عبد العزيز، حين جاءه ليقرأ عليه أبجديات القراءة، فقال: "إن كنت تريد تعليم الصبيان، فأت سليمان بن مسلم"[6].

---

[1] – معرفة القراء الكبار، ص92.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ص93.

[3] – غاية النهاية في طبقات القراء، 379/1 .

[4] – معرفة القراء الكبار، ص96.

[5] – تاريخ الإسلام، ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1407 هـ، 1987م، 250/18.

[6] – غاية النهاية في طبقات القراء، 259/2 .

8- تلاميذ نافع:

لقد كان زمن تصدر نافع للإقراء طويلا جدا [1]، وقد التف حوله خلال هذا العهد الطويل من طلاب القراءة عدد كبير جدا، سواء من بلاد الحجاز، أم من غيرها من الأمصار، غير أن بعض المصادر تكتفي بالحديث عن اثنين منهم؛ هما: ورش وقالون[2]، وقد ذكر الذهبي اثنين وعشرين تلميذا، وقال بعد أن سردهم تباعا: "وخلق كثير وكثير، منهم قرأ عليه، وبعضهم حمل عنه الحروف"[3]، كما ذكر ابن الجزري ما يقرب من ضعف هذا العدد؛ كلما ترجم لأحدهم، أشار إلى أنه قرأ على نافع[4].

والناظر في تراجم تلاميذ نافع، يجد أنهم يتوزعون على كل الجغرافيا التي تواجد فيها المسلمون في ذلك العهد، فله في كل مصر تلميذ أو أكثر:

فمن أشهر تلاميذه من أهل المدينة: عيسى بن مينا، قالون المدني، ومالك بن أنس الأصبحي، وإسحاق بن محمد المسيبي، وإسماعيل بن أبي أويس الأصبحي[5].

ومن الشام: مروان بن محمد الدمشقي الطاطري، وعتبة بن حماد أبو خليد الحكمي الدمشقي، وعبد الأعلى بن مسهر الغساني الدمشقي[6].

ومن العراق وما وراء النهر: خارجة بن مصعب بن خارجة بن مصعب ، وخالد بن مخلد أبو الهيثم القطواني البجلي الكوفي[7].

ومن اليمن : موسى بن طارق أبو قُرة[8].

ومن مصر: ورش عثمان بن سعيد، وأشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم، و سقلاب بن شنينة، ومعلى بن دحية بن قيس[1] .

---

[1] – معرفة القراء الكبار، ص64.

[2] – ينظر: الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر بن أحمد بن الباذش، تح: عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط1، 1403هـ، 57/1، 58، والتيسير في القراءات السبع، ص3، والنشر في القراءات العشر، 99/1.

[3] – معرفة القراء الكبار، ص64 .

[4] – ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، 378/1، 503/1، 616/1، 32/2، 162/2، 332/2...

[5] – ينظر: المصدر نفسه، 542/1، وتقريب التهذيب، ص 516 .

[6] – ينظر: غاية النهاية، 243/1، وتهذيب الكمال، 303/19.

[7] – ينظر: غاية النهاية، 243/1، 419.

[8] – ينظر: معرفة القراء الكبار، ص64، وغاية النهاية، 278/2.

ومن المغرب والأندلس: كردم بن خالد المغربي التونسي، وغازي بن قيس الأموي[2] .

وهذا العدد المختصر جدا، من تلاميذه الكثيرين، الموزعين على سائر الأقاليم الإسلامية، يدل بوضوح على مكانة نافع لدى المسلمين جميعا.

9- منهج نافع في الإقراء :

لقد كان مجلس نافع ينعقد بعد صلاة الفجر، وتلك سنة درج عليها أهل العلم؛ قال أنس بن مالك: "إنما كانوا إذا صلوا الغداة، قعدوا حلقا حلقا، يقرؤون القرآن، ويتعلمون الفرائض والسنن"[3].

وفي خبر قدوم ورش على نافع، ومبيته في المسجد، وقراءته عليه بعد صلاة الفجر، دليل واضح على ذلك[4].

أما صاحب الأولوية في القراءة في مجلس نافع، فهو الأسبق حضورا؛ ولذلك اضطر ورش إلى المبيت في المسجد، ليكون أول الحاضرين، وتكون له الأولوية في القراءة، فلما أن كان الفجر، جاء نافع، فقال: "ما فعل الغريب؟ فقال: "ها أنا رحمك الله، قال: "أنت أولى بالقراءة"[5].

أما المقدار اليومي الذي كان نافع يسمح لكل عارض عليه أن يقرأه بين يديه، فهو ثلاثون آية، ولعله لجأ إلى ذلك، بسبب كثرة العارضين عليه، أو اقتداء بشيخه مسلم بن جندب، حيث كان يفعل ذلك[6].

وقد كان نافع يجري على هذه السنة مع كل تلامذته؛ فحين قرأ ورش بين يديه في أول يوم من قدومه عليه ثلاثين آية، أشار إليه بيده أن اسكت[7].

---

[1] – ينظر: غاية النهاية،280/1، و259/2، وسير أعلام النبلاء، 296/9.

[2]– ينظر: غاية النهاية ، 30/2، وتاريخ الإسلام، الذهبي، 331/13.

[3] – جامع العلوم والحكم، ابن رجب الحنبلي ، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1408هـ، ص 334.

[4] – ينظر هذا الخبر في معرفة القراء الكبار، ص92، 93.

[5] – نفسه، ص93 .

[6] – ينظر: السبعة في القراءات، ص 59 .

[7] – معرفة القراء الكبار، ص93.

أما طريقة العرض عليه، فتمتاز بالمرونة التامة، فقد كان يتقبل بصدر رحب لهجة الراوي، وروايته، ما التزمت الفصاحة المطلوبة في القراءة، وما وافقت النقل الصحيح، ومن أجل ذلك لم يكن يردّ قراءةً لغيره من القراء، أو يتعصب لاختياره، بل كان يسهّل القرآن لمن قرأ عليه، إلا أن يقول له أحد: أريد قراءتك[1].

وهذا ما جعل معلّى بن دحية يتعجب من ذلك، حين قدم عليه من مصر، فوجده يقرئ الناس بجميع القراءات؛ قال :"سافرت بكتاب الليث إلى نافع لأقرأ عليه، فوجدته يقرئ الناس بجميع القراءات، فقلت له: يا أبا رؤيم ما هذا؟ فقال لي: سبحان الله، أأُحرَم ثواب القرآن؟ أنا أُقرئ الناس بجميع القراءات، حتى إذا كان من يريد حرفي، أقرأته به"[2].

وهذا يدل على أن منهج نافع مع العارضين عليه كان يقوم على التيسير، فقد كان يترك القارئ يقرأ بما اعتاد القراءة به، إن كان الوجه الذي يقرأ به صحيحا من حيث النقل، فصيحا من حيث اللغة، لا يخالف رسم المصحف، حتى لو خالفت هذه القراءة اختياره .

ولعل هذا هو السبب في اختلاف الرواة عنه؛ فقد اختلف كل من ورش وقالون في أكثر من ثلاثة آلاف حرف، من قطع، وهمز، وتخفيف، وإدغام، وشبهه، ولم يوافق أحد من الرواة عن نافع رواية ورش عنه، ولا نقلها أحد عن نافع غيره، لأن ورشا قرأ عليه بما تعلّم في بلده، فوافق ذلك رواية قرأها نافع على بعض أئمته، فتركه على ذلك، وكذلك ما قرأ عليه قالون وغيره، وكذلك الجواب عن اختلاف الرواة عن جميع القراء[3]، وهذا يعني أن الرواة عن نافع قسمان:

- قسم يقرأ عليه بما يخالف اختياره، ولكنها قراءة صحيحة عنده، فيقرّه عليها، فتكون رواية على سبيل الإقرار.

---

[1] – غاية النهاية في طبقات القراء، 333/2 .

[2] – معرفة القراء الكبار، ص 96 .

[3] – الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب، ص 84، 85.

- وقسم يقرأ عليه بما يوافق اختياره، فتكون رواية على سبيل الاختيار.

وما دام الحديث قد جرى عن الاختيار، فمن المناسب بيان معناه، وحقيقته، وتوضيح الأسس، والركائز التي اعتمدها نافع في اختياره.

10- الاختيار وركائزه عند نافع:

الاختيار: هو أن يعمد من كان أهلا له إلى القراءات المروية، فيختار ما هو الراجح عنده، ويجرد من ذلك طريقا في القراءة على حدة[1]؛ ذلك أن كل إمام قد وصل إليه عبر شيوخه عدد من أوجه القراءة، بالسند الصحيح إلى رسول الله ﷺ، فقام هو بالانتقاء، وفق طريقة خاصة به، فصار هذا الاختيار منسوبا إليه[2].

وأما سبب ظهوره عند الأئمة، فإن عثمان ﷺ لما كتب المصاحف، وجهها إلى الأمصار، وحملهم على ما فيها، وأمرهم بترك ما خالفها، فقرأ أهل كل مصر بما يوافق خط مصحفهم، وتركوا ما يخالفه، فاختلفت قراءة أهل الأمصار، لهذا السبب، ونقل ذلك الآخر عن الأول في كل مصر، حتى وصل النقل إلى الأئمة[3]، فكان كل واحد منهم يقوم باختيار وجه يرجحه، فينسب إليه.

وقد بين القرطبي هذه الحقيقة قائلا: "وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء؛ وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة، ورواه، وأقرأ به، واشتهر عنه، وعرف به،

---

[1] – كتاب التبيان، لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان، طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري، مطبعة المنار، مصر، ط1، 1334 هـ، ص90 .

[2] – الاختيار عند القراء، مفهومه، مراحله، وأثره في القراءات، أمين بن إدريس بن عبد الله فلاته، ماجستير مخطوطة، إشراف: محمد ولد سيدي ولد حبيب، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1420 هـ، ص43 .

[3] – ينظر: الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب، ص49 .

ونسب إليه"[1]. ويزيد ابن الجزري ذاك إيضاحا فيقول: "ونعتقد أن معنى إضافة كل حرف من حروف الاختلاف إلى من أضيف إليه من الصحابة وغيرهم، إنما هو من حيث إنه كان أضبطَ له، وأكثر قراءة وإقراء به، وملازمة له، وميلا إليه، لا غير ذلك، وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم، المراد بها أن ذلك القارئ، وذلك الإمام، اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة، حسب ما قرأ به، فآثره على غيره، وداوم عليه، ولزمه، حتى اشتهر، وعرف به، وقُصد فيه، وأُخذ عنه، فلذلك أضيف إليه، دون غيره من القراء، وهذه إضافة اختيار، ودوام، ولزوم، لا إضافة اختراع، ورأي، واجتهاد"[2].

ومن الجدير ذكره، أن اجتهاد القارئ في اختيار أحد وجوه القراءات، لا يؤثر على تواتر قراءته، لأنه اختارها من بين عدة وجوه، كلها متواتر[3]، قال نافع: "قرأت على هؤلاء، فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم، فأخذته، وما شذ فيه واحد تركته، حتى ألّفت هذه القراءة "[4]، مع العلم أن قراءة هؤلاء قراءة صحيحة، ولكنه الاختيار، فقد كان يأخذ من قراءة بعض شيوخه ويترك، كما قال:"تركت من قراءة أبي جعفر سبعين حرفا"[5].

ولهذا فقد رُوي عن كل واحد من القراء السبعة اختياران وأكثر، ولم يعرف عن أحد منهم أنه كان يتعصب لاختياره، ولم يمنع واحد منهم حرف الآخر، ولا أنكره، بل سوّغه وحسّنه[6].

والآن وبعد أن اتضح معنى الاختيار، ينبغي بيان الأسس التي اعتمدها نافع في اختياره، وأهمها:

---

[1] – الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي، تح: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، دط، 1423هـ، 2003 م، 46/1.

[2] – النشر في القراءات العشر، 52/1 .

[3] – المصدر نفسه، 46/1 .

[4] – معرفة القراء الكبار، ص 65.

[5] – المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[6] – الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب، ص83، والبرهان في علوم القرآن، 227/1 .

أ-**اعتماده النقل وبعده عن القياس:** إن النظر في الأسانيد لمعرفة الأوثق والأضبط، أمر عرف به أهل الحديث، غير أن الأمر ذاته موجود عند القراء؛ إذ إن الشرط الأساسي لقبول القراءة هو صحة السند، وأمارة ذلك: أن يروي القراءة العدل الضابط عن مثله، حتى تنتهي[1].

وقد كان نافع يعجب ممن يتبع القياس في القرآن؛ قال الأصمعي:"سمعت نافعا يقرأ: ﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾، [الأنعام، 57]، فقلت له: إن أبا عمرو يقرأ: (يقضِ الحق)، ويقول: (القضاء مع الفصل)، فقال نافع: وي! يا أهل العراق، تقيسون في القرآن؟"[2].

ولهذا لم يخرج الأئمة القراء في اختياراتهم عما نقلوه عن شيوخهم، من صحيح القراءة، بل ورد القول عن عدد منهم، كنافع وأبي عمرو: "لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت، لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا"[3]، وقد ورد عن نافع قوله أيضا: "والله ما قرأت حرفا إلا بأثر"[4].

ولا شك أن تتبع نافع الأسانيد وتفحصها، أوصله إلى معرفة الرجال الذين نقلوا الحروف، ومن ثم معرفة درجة ثقتهم وضبطهم؛ فقد كان يأتي أبا جعفر فيقول: "يا أبا جعفر، ممن أخذت حرف كذا وكذا؟ فيقول: من رجل قاريء من مروان بن الحكم، ثم يقول له: ممن أخذت حرف كذا وكذا؟ فيقول: من رجل قاريء من الحجاج بن يوسف"[5].

وهذا التفحص في الأسانيد، هو الذي أدى به إلى ترك حروف كثيرة، مما وجده عند بعض شيوخه، كما سبق الحديث عن ذلك.

---

[1] – النشر في القراءات العشر، 13/1.

[2] – ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري علم الدين السخاوي، تح: عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1419هـ، 1999م، 577/2.

[3] – النشر في القراءات العشر،17/1، والسبعة في القراءات، ص 48.

[4] – الكامل في القراءات العشر، والأربعين الزائدة عليها، ص 44 .

[5] – معرفة القراء الكبار، ص 65.

ب- التزامه موافقة المصحف: الثابت أن موافقة المصحف ركن أساسي من أركان قبول القراءة؛ إذ القراءة الصحيحة هي ما وافقت العربية، ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالا، وصح سندها[1].

ومن حرص نافع على موافقة المصحف، أنه كان يثبت الياءات الزوائد، في اللفظ دون الخط، احتراما للرسم؛ فقد روى ابن مجاهد بسنده عن الأصمعي، قال:"سمعت نافعا يقرأ "وَالْبَادِّ"[2]بياء، فقلت لنافع: هكذا كتابها؟ فقال: لا"[3]، وهذا الخلاف اليسير للمصحف مغتفر؛ لأنه يُرجع إلى معنى واحد، وتُمشِيه صحة القراءة وشهرتها، وتلقّيها بالقبول، وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها، وتقديمها وتأخيرها، حتى ولو كانت حرفا واحدا من حروف المعاني، فإن حكمه في حكم الكلمة، لا يسوغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته[4].

ج- تحريه الفصاحة في الوجه المختار: لقد حظيت قراءة نافع بمكانة رفيعة بين العلماء، حتى إنهم عدّوها مع قراءة عاصم من أصح القراءات سندا، وأفصحها في العربية[5] .

وإذا أضيف إلى هذا مدى ما حظي به بعض شيوخ نافع وتلامذته من سبق في العربية، ورسوخ قدم فيها، تبين مدى ما أتيح له من حظ وافر في ذلك؛ فقد كان شيخه عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أول من وضع العربية بالمدينة[6]، وكان من أعلم

---

[1] – النشر في القراءات العشر، 9/1.

[2] – وهي من قوله تعالى في سورة الحج، آية 25: ﴿ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِّ ﴾ .

[3] – السبعة في القراءات، 436.

[4] – النشر في القراءات العشر، 13/1.

[5] – فتح الباري، شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، دط، 1379هـ، 32/9.

[6] – ينظر: معرفة القراء الكبار، ص44 .

الناس بالنحو[1]، وكذلك شيخه مسلم بن جندب، أفصح القراء، ويعد من النحويين[2]، وقد كان الأصمعي أحد تلامذته، فقد لازمه، وروى عنه[3].

ومما هو مؤكد أن ملازمة نافع كبار فصحاء زمانه، من بعض أساتذته، أو من بعض تلاميذه، يدفعه حتما إلى مزيد من أخذ الحيطة والحذر في التزام أفصح الوجوه، وأسيَرها في اللغة، وأجدرها بالقبول في القراءة، ومن كان هذا شأنه، لابد أن تجيء اختياراته في القراءة والأداء جارية على مذاهب الفصحاء من الحجازيين، سائرة على المشهور المألوف من أساليب العرب في الاستعمال[4].

د- اعتماده المعنى في الاختيار: لقد كان نافع يبني اختياره على المعنى الذي يترجح عنده، أو يستيقن أنه الأنسب لهذا الموضع؛ فقد ورد أنه سأل مسلم بن جندب عن الآية: ﴿كَأَنَّهُمۡ إِلَىٰ نَصۡبٖ يُوفِضُونَ﴾ [المعارج، 43]، فقال: "إلى غاية"، فسأله عن: ﴿رِدۡءٗا يُصَدِّقُنِيٓ﴾، [القصص،34]، فقال: "الردء: الزيادة "[5].

وقد قرئت كلمة (نُصُب) بضم النون والصاد، وقرأها نافع: بفتح النون وإسكان الصاد (نَصْب)؛ قال ابن خالويه: " فالحجة لمن قرأه بضمتين، أنه أراد جمع

---

[1]– طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، 1984م، ص26 .

[2] – إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، 261/3 .

[3] – معرفة القراء الكبار، ص65 .

[4] – ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة، عبد الهادي حميتو، مطبعة إليت، سلا، المغرب، ط1، 1424 هـ، 2003م، 381/1 ، 382 .

[5] – معرفة القراء الكبار، ص46 .

(نَصْب)، والحجة لمن فتح وأسكن، أنه جعله ما نصب لهم كالعلَم، أو الغاية المطلوبة"[1].

أما (رداً)، فقد قال نافع: "من قرأ (ردءا) بالهمز، أراد: عونا، ومن قرأ (ردا) بلا همز، أراد: زيادة" [2] .

ويتضح مما سبق، أن اختيار نافع كان وفق أسس علمية متينة، تجعل القارئ يطمئن إلى أنه يقرأ قراءة صحيحة، بذل صاحبها جهدا كبيرا في اختيارها، مما جعلها تلقى القبول الحسن في حياته، وبعد وفاته.

11 – وفاته :

لقد سخر نافع حياته كلها لخدمة القرآن الكريم وتعليمه، وما إن حلّت سنة 169هـ – على أرجح الأقوال[3] – حتى جاءه أجله، وقبيل وفاته، طلب منه أبناؤه أن يوصيهم، فكانت وصيته آية من كتاب الله، وهي قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤمِنِينَ﴾، [الأنفال،1][4].

[1] – الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط4، 1401 هـ، ص353.

[2] – إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري النحوي، تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1390هـ، 1971م، 405/1، 406.

[3] – لقد ذكر ابن الجزري إضافة إلى هذا التاريخ عدة تواريخ أخرى لوفاته، وهي: 150، 157، 167، 170هـ، ولكن هذا التاريخ تكرر في عدد من المصادر، مما يدل على رجحانه، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، 291/2، وكتاب السبعة في القراءات، 63، ومعرفة القراء الكبار، ص66، وتهذيب التهذيب، 363/10 .

[4]– غاية النهاية في طبقات القراء، 291/2 ، ومعرفة القراء الكبار، ص66 .

رابعا– موقف النحاة من القراءات القرآنية:

إن قارئ كتب النحو واللغة يقف على حقيقة واضحة، وهي أن القرآن بقراءاته المتواترة والصحيحة والشاذة، يعتبر حجة في اللغة؛ قال سيبويه: "القراءة لا تُخالَف، لأن القراءة السنة"[1]، وقد علق الزركشي على كلام سيبويه قائلا: "وإنما كان كذلك لأن القراءة سنة مروية عن النبي ﷺ، ولا تكون القراءة بغير ما روي عنه"[2].

وقال السيوطي: "أما القرآن، فكل ما ورد أنه قرئ به، جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواترا، أم آحادا، أم شاذا"[3]، ثم قال: "وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة، لا أعلم فيه خلافا بين النحاة"[4].

وقال ابن خالويه: "فإني تدبرت قراءة الأئمة السبعة، من أهل الأمصار الخمسة، المعروفين بصحة النقل، وإتقان الحفظ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ، فرأيت كلاًّ منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه مذهبا من مذاهب العربية لا يدفع، وقصد من القياس وجها لا يمنع، فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية"[5].

وقال أيضا: "قد أجمع الناس جميعا، أن اللغة إذا وردت في القرآن، فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك"[6].

---

[1] – الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ، 1988م، 148/1.

[2] – البرهان في علوم القرآن، 322/1 .

[3] – الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ص24 .

[4] – المرجع نفسه، والصفحة نفسها .

[5] – الحجة في القراءات السبع، 61، 62 .

[6] – المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، 168/1.

غير أن قارئ هذه الكتب، لا يمكنه أن يغض الطرف عن تلك الردود التي صدرت عن بعض النحاة، بتخطئة هذه القراءة أو تلك، كما سيتضح فيما يلي:

1- انتقاد النحاة بعض القراءات القرآنية:

على الرغم من المكانة السامية التي حظيت بها القراءات القرآنية عند النحاة، إلا أن ذلك لم يمنعهم من أن يردوا بعضها، أو أن يتهموا أصحابها باللحن والخطإ، أو الجهل، وعدم معرفة العربية.

ومن هؤلاء ابن جني، فبعد أن قرر اختلاس الهمزة[1] في (بَارِئِكُم) من قوله تعالى: ﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة، 53]، اعتمادا على ما قاله سيبويه[2]، قال: "وهو – أي سيبويه – أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً"[3] .

ومنهم كذلك عدد من النحاة[4] الذين ردوا قراءة ابن عامر، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام، 138] ، فقد قرأها بضم الزاي وكسر الياء على البناء للمفعول، و(قتلُ) بالرفع، على أنه القائم مقام الفاعل، و(أولادَهم) بالنصب، على أنه مفعول القتل، و(شركائِهم) بالجر على الإضافة، وقد فصل بينهما بالمفعول[5].

---

[1] – الاختلاس: الإتيان ببعض الحركة في الوصل، وهو يدخل جميع أنواع الحركات، من فتح وضم وكسر، وُيقدَّر المحذوف من الحركة بالثلث، والمنطوق بالثلثين، وهو مرادف لـ (الإخفاء) و(الاختطاف). ينظر: مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، دار الحضارة للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1429هـ، 2008 م، ص14.

[2] – ينظر: الكتاب، 202/4 .

[3] – الخصائص، عثمان أبو الفتح بن جني، تح : محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، د ط، دت، 72/1.

[4] – هم البصريون، ومن تبعهم من البغداديين، أما الكوفيون، فهم يقبلون القراءات، ويحتجون بها. ينظر: مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، ط2، 1377هـ، 1958م، ص 341.

[5] – التبيان في إعراب القرآن، عبد الله بن أبي عبد الله الحسين العكبري، تح : علي محمد البجاوى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، دط، دت، 362/1 .

وقد أنكر الأنباري على الكوفيين إجازة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر[1]؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بينهما بالمفعول، في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة[2]، ولذا فالبصريون يقولون بوهْي هذه القراءة، ووهم القارئ؛ إذ لو كانت صحيحة، لكان ذلك من أفصح الكلام[3].

قال النحاس: "وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، لأنه لا يفصِل، فأما بالأسماء غير الظروف فلحن"[4].

وقال أبو غانم أحمد بن حمدان النحوي: "قراءة ابن عامر لا تجوز في العربية، وهي زلة عالم، وإذا زل العالم، لم يجز اتباعه" [5].

وقال الزمخشري: "وأما قراءة ابن عامر ﴿قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾، برفع القتل، ونصب الأولاد، وجرّ الشركاء، على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمجا مردودا، فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز، بحسن نظمه وجزالته"[6].

والحقيقة أن ابن عامر الذي عاب بعض النحاة قراءته، كان في الطبقة الأولى من التابعين، وقراءته ليست هينة السند، وقد روى ابن مجاهد عنه ثلاث روايات؛ إحداهن: أنه قرأ على عثمان، والثانية: أنه سمع من عثمان وهو صبي، والثالثة: أنه قرأ على من

---

[1] – على أساس أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يفصل بينهما.

[2] – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الأنباري، دار الفكر، دمشق، دط، دت، 435/2، 436.

[3] – نفسه، 436/2.

[4] – تفسير القرطبي، 91/7.

[5] – المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[6] – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، 1407هـ، 69/2 .

قرأ على عثمان، وليس هذا لغيره من أئمة القراء، بل بيْن كل واحد وبين علي، وعبد الله بن مسعود، وأبيّ، وابن عباس، رجلان أو ثلاثة[1].

وهو إضافة إلى ذلك، إمام من أعلام القراء، وكبار التابعين، وأحد القراء السّبعة، وإمام الشامِيِّين، وهو يعد من صميم العرب الذين يحتجّ بكلامهم، وقد تلقى قراءته هذه عن الأثبات، وتلقاها عنه المئات[2].

وقد رد ابن الجزري على الزمخشري قائلا: "والحق في غير ما قاله الزمخشري، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي! وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل؟ بل الصواب جواز مثل هذا الفصل، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول، في الفصيح الشائع الذائع اختيارا، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر، ويكفي في ذلك دليلا هذه القراءة الصحيحة المشهورة، التي بلغت التواتر؛ كيف وقارئها ابن عامر، من كبار التابعين، الذين أخذوا عن الصحابة، كعثمان بن عفان، وأبي الدرداء رضي الله عنهما؟! وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب، فكلامه حجة، وقوله دليل، لأنه كان قبل أن يوجد اللحن، ويُتكلم به، فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن، وروى وسمع ورأى؟ إذ كانت كذلك في المصحف العثماني المجمع على اتباعه، وأنا رأيتها فيه كذلك، مع أن قارئها لم يكن خاملا، ولا غير متبع، ولا في طرف من الأطراف، ليس عنده من ينكر عليه إذا خرج عن الصواب"[3] .

---

[1] – شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، المسمى الدر النفير والعذب المنير، عبد الواحد بن علي المالقي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ، 2003م، ص19، 20.

[2] – في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، دط، دت، ص43 .

[3] – النشر في القراءات العشر، 263/2.

وقد وصف سعيد الأفغاني، النحاة الذين خطّأوا هذه القراءة بالتعصب، وبين أنهم إنما فعلوا ذلك لتسْلم لهم قواعدهم، فقال:"ولكنّ البصريين من النّحاة تسرَّعوا فوهَّوْا هذه القراءة تعصُّبا لمقاييسهم النظرية، ومع أن القراءة ليست فَنَّهم، فقد حملهم التعصّب على القطع في مسألة من غير فهم، لتسْلم لهم قواعد وضعوها، دون استقراء واف"[1]، وقال أيضا: "وكان المنهج السليم يقضي أن يصحح النحاة البصريون قاعدتهم، محتجين بهذه القراءة، كما فعل الكوفيون، لا أن يضعّفوا قراءة متواترة، يرويها المئات من العرب، المحتج بكلامهم عن رسول الله ﷺ"[2].

2- انتقاد النحاة بعض ما ورد في قراءة نافع:

لقد انتقد عدد النحاة بعض ما ورد في قراءة نافع، ومن ذلك:

ا- انتقاد سيبويه تحقيق الهمز في نحو: (نبيء) و (بريئة)، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم،1]، و﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة، 7]، فقد قرأ نافع بتحقيق الهمز في الموضعين[3]، فقال سيبويه: "وقد بلغنا أن قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق، يحققون نبيٌ وبريئةٌ، وذلك قليلٌ رديء"[4] .

وقد فسر الرضي الإستراباذي ذلك بقوله: "يعني أنه قليل في كلام العرب"[5]، ثم قال: "ولعل القراءات السبع عنده ليست متواترة، وإلا لم يحكم برداءة ما ثبت أنه من القرآن الكريم"[6].

---

[1] – في أصول النحو، ص 40، 41.

[2] – نفسه، ص 45.

[3] – السبعة في القراءات، ص693، وجامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 1428هـ، 2007م، 865/2.

[4] – الكتاب، 554/3 .

[5] – شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ، 1982 م، 35/3.

[6] – المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

وهذا الوصف من سيبويه لهذه القراءة لا يغض منها، فكونها قليلة، لا يعني أنها ليست صحيحة، وخاصة أنها قراءة أهل مكة[1].

ب- تلحين بعض النحاة نافعا في همز (معايش)، في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف، 10]، فقد قرئت بالياء، من غير همز ولا مدّ، لكل القراء، وهو القياس، لأنّ الياء في المفرد أصل، لا زائدة فتهمز، وإنما تهمز الزائدة، نحو: (صحائف) في (صحيفة)[2].

قال ابن جني:"قد اختلفت الرواية عن نافع، فأكثر أصحابه يروي عنه (معايش)، بلا همز، والذي روى عنه بالهمز خارجة بن مصعب"[3]، وقد قال فيه ابن الجزري: "أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو، وله شذوذ كثير عنهما، لم يتابع عليه"[4].

ونظرا لشذوذ هذه القراءة، فقد قال فيها ابن عاشور: "وهي رواية شاذة عنه، لا يُعْبَأ بها"[5].

ومع هذا فإن ابن الأثير ينسبها إلى نافع، ويعيبه عليها، قائلا: "ألم تعلم أن نافع ابن أبي نعيم، وهو من أكبر القراء السبعة قدرا، وأفخمهم شأنا، قال في(معايش): (معائش) بالهمز، ولم يعلم الأصل في ذلك، فأوخذ عليه، وعيب من أجله"[6].

---

[1] – روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود أبو الفضل الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت، 206/30 .

[2] – تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422 هـ، 2001م، 271/4 .

[3] – المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف، للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، ط1، 1373هـ، 1954م، 308/1 .

[4] – غاية النهاية في طبقات القراء،243/1 .

[5] – التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، دط، 1997م، 34/8.

[6] – المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين نصر الله الموصلي بن الأثير، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ، دط ، 1995، 33/1 .

وممن عابه أيضا، أبو عثمان المازني؛ فقد قال في كتابه (في التصريف): "فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة: (معائش) بالهمز، فهي خطأ, فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية"[1].

والحق أن هذه القراءة لم تُروَ عن نافع وحده، بل رويت عن غيره أيضا؛ فقد رويت عن الأعرج، وزيد بن عليّ، والأعمش، وابن عامر[2].

وقد علل الفراء لهذه القراءة تعليلا حسنا، فقال: "وربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها (فعيلة)، لشبهها بوزنها في اللفظ، وعدّة الحروف، كما جمعوا مسيل الماء: (أمسلة)، شبه بـ(فعيل)، وهو(مَفعِل)، وقد همزت العرب المصائب، وواحدتها مصيبة، شبهت بفعيلة، لكثرتها في الكلام"[3].

وعلق أبو حيان على ذلك قائلا: "فهذا نقل من الفرّاء عن العرب، أنهم ربما يهمزون هذا وشبهه، وجاء به نقل القراء الثقات، كابن عامر، وهو عربيّ صراح، وقد أخذ القرآن عن عثمان، قبل ظهور اللحن، والأعرج، وهو من كبار قرّاء التابعين، وزيد بن عليّ، وهو من الفصاحة، والعلم، بالمكان الذي قلّ أن يدانيه في ذلك أحد، والأعمش، وهو من الضبط، والإتقان، والحفظ، والثقة، بمكان، ونافع، وهو قد قرأ على سبعين من التابعين، وهم من الفصاحة، والضبط، والثقة، بالمحلّ الذي لا يجهل، فوجب قبول ما نقلوه إلينا، ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا"[4]، ثم رد على المازني بقوله: " وأما قوله: إنّ نافعا لم يكن يدري ما العربية، فشهادة على النفي، ولو فرضنا أنه لا يدري ما العربية، وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب، فهو لا

---

[1] – المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ص 307.

[2] – تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، 271/4 .

[3] – معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تح: أحمد يوسف نجاتى، ومحمد على نجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبى، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، دط، دت، 373/1، 374 .

[4] – تفسير البحر المحيط، 271/4 .

يلزمه ذلك؛ إذ هو فصيح، متكلم بالعربية، ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء، وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظنّ بالقرّاء، ولا يجوز لهم"[1].

وهكذا فإن انتقاد بعض النحاة قراءة نافع، وغيرها من القراءات المتواترة، في غير محله، وقد التبس الأمر عليهم لأسباب، منها:

1-إن بعض النحاة، وخاصة البصريين منهم، كانوا كثيرا ما يحتكمون إلى قواعدهم، ويخطّئون ما خالفها؛ فما وافق قواعدهم، ولو بالتأويل قبلوه، وما خالفها، رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ[2].

2-اعتقاد بعضهم أن القارئ يختار قراءته اجتهادا، لا سماعا، وهذا ما جعل الزمخشري ينكر على بعض القراء تسكين الراء والباء في: ﴿فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَّشَآءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَّشَآءُ﴾ [البقرة، 283]، ثم يعلل لذلك بقوله: "والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الراوي، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو"[3].

وقد علق أحمد بن محمد، المعروف بابن المنير على تخطئة الزمخشري لابن عامر، في قراءته (شركائِهم)، من سورة الأنعام قائلا: "وأنا أبرأ إلى اللّه، وأبرئ حملة كتابه، وحفظة كلامه، مما رماهم به، فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة، اختار كل منهم حرفا، قرأ به اجتهادا، لا نقلا وسماعا، فلذلك غلّط ابن عامر في قراءته هذه، وأخذ يبين أن وجه غلطه رؤيته الياء ثابتة في شركائهم، فاستدل بذلك على أنه مجرور"[4].

---

[1] – السابق، 271/4 .

[2] – ينظر: مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ص337 .

[3] – الكشاف، 329/1.

[4] – نفسه، 70/2.

3- اعتقاد بعضهم أن بعض القراء لا علم لهم بالعربية، كما قيل ذلك عن نافع، وقد مر قبل قليل.

والواقع أن كثيرا من القراء هم من النحاة، وقد امتازوا بالضبط، والدقة في النقل؛ قال أبو حيان – وهو يرد على من قال إن ابن جني أثبت من أبي عمرو الداني:"هذا الذي قاله من أن أبا الفتح أثبت، كلام لا يصح، إذ رتبة أبي عمرو الداني في القراءات ومعرفتها، وضبط رواياتها، واختصاصه بذلك بالمكان الذي لا يدانيه أحد من أئمة القراءات، فضلا عن النحاة الذين ليسوا بمقرئين، ولا رووا القرآن عن أحد، ولا روى عنهم القرآن أحد، هذا مع الديانة الزائدة، والتثبت في النقل، وعدم التجاسر، ووفور الحظ من العربية، فقد رأيت له كتابا في (كلا وكلتا)، وكتابا في (إدغام أبي عمرو الكبير)، دل على اطلاعه على ما لا يكاد يطلع عليه أئمة النحاة، ولا المعْربين، إلى سائر تصانيفه رحمه الله"[1].

وهكذا يظهر جليا، أن طعن بعض النحاة في قراءة نافع، وغيرها من القراءات القرآنية الثابتة، لا مسوغ له، وكان ينبغي عليهم أن يعدّلوا منهجهم، لتكون القراءات القرآنية مما يحتجّون به؛ إذ هي أصح وأسلم، وأولى من كثيرٍ مما اعتمدوا عليه من الشعر، أو من أقوال العرب.

[1] – تفسير البحر المحيط، 311/4.

الفصـــــــل الأول

البنيـــة الصوتيـــة للفعـل في قراءة نافع

المبحث الأول : الهمز بين التحقيق والتخفيف

المبحث الثاني : الفتح والإمالة

المبحث الثالث : المد والقصر

المبحث الرابع : التفخيم والترقيق في اللام والراء

المبحث الخامس: الإظهار والإدغام

المبحث الأول- الهمز بين التحقيق والتخفيف:

قبل الشروع في الحديث عن الهمز الذي يدخل الأفعال في قراءة نافع، ينبغي التعرف باختصار على الهمزة، ومخرجها، وصفاتها، وتحقيقها، وتخفيفها.

أولا -مخرج الهمزة وصفاتها:

1-مخرج الهمزة:

لقد بين القدماء أن الهمزة صوت بعيد المخرج؛ يخرج من أسفل الحلق وأقصاه، يقول الخليل: "الهَمْز صوت مَهتوت[1] في أقصى الحلق، فإذا رُفِّه عن الهَمْز[2]، صار نفَسا؛ تحّول إلى مخرج الهاء"[3].

وهذا الذي قاله الخليل، لا يختلف عما قاله المحدثون إلا في المصطلحات فقط[4]؛ فهم يبينون كيفية حدوثها، بانطباق الوترين الصوتيين انطباقا تاما، فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق مدة هذا الانطباق، ومن ثم ينقطع النفس، ثم ينفرج هذان الوتران، فيخرج صوت انفجاري، نتيجة اندفاع الهواء الذي كان محبوسا، حال الانطباق التام[5].

2-صفات الهمزة:

لقد عد سيبويه وعدد من علماء اللغة القدامى الهمزة صوتا مجهورا شديدا[6]، أما المحدثون، فهم وإن لم يختلفوا مع القدماء في اعتبارها صوتا شديدا[7]، إلا أنهم اختلفوا

---

[1]- (هتَّ) الشيءَ هتّاً: عصره لَيُصوّت. ينظر: كتاب الأفعال، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1983هـ، 357/3 .

[2]- رُفه عنه: نُفّس، وخُفف. ينظر: لسان العرب، 13/ 493.

[3]- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، دط، دت، 349/3 .

[4] - صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء والمحدثين، يحي علي يحي مباركي، مجلة جامعة أم القرى للبحوث المحكمة، عدد 12، السنة التاسعة، 1416 هـ، 1996م، ص141 .

[5]- علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص157، وعلم الأصوات، كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط، دت، ص175.

[6] - ينظر: الكتاب، 434/4، والمفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري، تح: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م، 547/1، وأسرار العربية، محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري، تح: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995 م، ص361، وسر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ، 2000م، 61/1 .

[7] - ينظر: علم الأصوات، كمال بشر، ص 288 .

معهم في صفة الجهر؛ فقد اعتبرها بعضهم صوتا مهموسا[1]، وعدها بعضهم الآخر لا مجهورة، ولا مهموسة[2]، والخلاف بين المحدثين مرده إلى الخلاف حول النظرة إلى وظائف الحنجرة[3].

ثانيا –تحقيق الهمزة وتخفيفها:

لقد تصرفت العرب في الهمزة، بما لم تتصرف مثله في غيرها من الأصوات؛ قال سيبويه: "اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل"[4].

وقد فسر الداني التحقيق بقوله: "أن يُؤتى بالشيء على حقّه، من غير زيادة فيه، ولا نقصان، وذلك بإعطاء كل حرف حقه، من إشباع المد، وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار، والتشديدات، وتوفية الغنات"[5].

وهذا كله من غير تجاوز، ولا تعسف، ولا إفراط، ولا تكلف، فإذا أخرجها القارئ برفق ولطف، ولم يتعسف باللفظ بها، فقد وصل إلى اللفظ المستحسن المختار فيها[6].

أما التخفيف، فقد قال فيه ابن الحاجب: "تخفيف الهمزة يجمعه الإبدال، والحذف، وبين بين: أي بينها وبين حرف حركتها"[7]، وبعض علماء القراءات والتجويد يطلق عليه مصطلح التسهيل؛ قال ابن الجزري: "وأما التسهيل، فهو عبارة عن تغيير يدخل الهمزة، وهو على أربعة أقسام: بين بين، وبدل، وحذف، وتخفيف؛ فأما بين بين، فهو نشوء حرف

---

[1] – ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417هـ، 1997م، ص 56.

[2] – ينظر: علم الأصوات، كمال بشر، ص174، والأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، دط، دت، ص 77، وعلم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، السعران، ص157.

[3]– ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال محمد بشر، دار المعارف، القاهرة، ط9، 1986م، ص111، ومنهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، علي زوين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1986م، ص69.

[4] – الكتاب، 541/3 .

[5] – التحديد في الإتقان والتجويد، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، تح: غانم قدوري الحمد، مكتبة دار الأنبار، بغداد، ط1، 1407هـ، 1988م، ص158.

[6] – الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، تح: أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان، الأردن، ط3، 1417هـ، 1996 م، ص 146.

[7] – الشافية في علم التصريف، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني المعروف بابن الحاجب، تح: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط1، 1995م، ص87.

بين الهمزة وبين حرف المد[1]، وأما البدل، فهو إقامة الألف والياء والواو مقام الهمزة، عوضا منها، وأما الحذف، فهو إعدامها، دون أن يبقى لها صورة"[2].

ومن هنا يمكن القول: إن من يحقق الهمزة، فإنما يأتي بها على أصلها وكمال لفظها، ومن يطرحها، فإنه يُبقي فيها غالبا ما يدل عليها، كالمد، أو الحركة، فتظل الهمزة موجودة في النية، معدومة في اللفظ؛ قال الأنباري: "وكان الأصل في قولهم ايت يارجل: ائْت يارجل"[3]، وهو دليل على أن من العرب من ينطق الكلمة مهموزة، ومنهم من يترك الهمز.

ثالثا -الهمزة بين التحقيق والتخفيف في لهجات العرب:

لقد كان أهل الحجاز يميلون إلى تخفيف الهمزة لثقلها؛ فقد ورد أن النبي ﷺ كان لا يهمز؛ فقد ناداه أحدهم: "يَا نبيء اللَّه، فقال: إنّا معشرَ قريش لا نَنْبِر"[4]، فالرسولﷺ كان ينطق الهمزة مسهلة إلى أحرف علة من جنس حركتها، مثل: (ياجوج وماجوج)، بالألف دون الهمز، ومثل: (الذيب) في (الذئب)، ومثل: (مومن) في (مؤمن)[5].

وإذا كان تخفيف الهمزة من الخصائص الحضرية التي تميزت بها قبائل شمالي الجزيرة وغربيها، فإن تحقيقها كان خاصة من الخصائص البدوية التي اشتهرت بها

---

[1] – لقد رأى بعض المحْدثين أنه ليس من الصواب أن يقال: هذه همزة مسهلة، أو بين بين، أو همزة مقلوبة، معللا لذلك بأنه لا وجود للهمزة في هذه الحالات، إنما الموجود هو حركتها فقط، لأن وضع الحنجرة لدى النطق بهذه الحالات يتغير إلى وضع آخر، غير وضع الهمزة، إلا أن بعضهم الآخر لم يوافق هذا الكلام؛ فأحمد مختار عمر مثلا، يرى أن ما يحدث للهمزة من تسهيل، ما هو إلا تغيير يطرأ على الصوت. ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1408هـ، 1987م، ص168، والبحث اللغوي عند العرب، مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م، ص 189، والأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص 78، 79.

[2] – التمهيد في علم التجويد، شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري، تح: على حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1405هـ، 1985م، ص 56 .

[3] – كتاب إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، دط، 1391هـ، 1971م، 163/1.

[4] – ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير، تح: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ، 1979م، 16/5.

[5] – ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، 62/1.

قبائل وسط الجزيرة وشرقيها، أي تميم، وقيس، وبنو أسد، ومن جاورهم[1].

وعلى العموم، فقد ثبت أن للعرب نهجين في نطق الهمزة، هما: التحقيق والتخفيف، وقد نُسب الأول إلى بني تميم، بينما كان التخفيف سمة من سمات أهل الحجاز، وهذا لا يعني أن أهل الحجاز كلهم على نهج التخفيف، فإن منهم من يحققها؛ قال سيبويه: "وقد بلغنا أن قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيّ وبريّة، وذلك قليل رديء"[2]، وقد نسب ابن السكيت ذلك إلى أهل مكة[3]، ويبدو أن هذه النسبة تصدق على من هم أقرب إلى البادية، بدليل أن النبيﷺ كان لا يهمز، وهي لهجة عامة أهل الحجاز، كما مر بنا في الصفحة السابقة.

رابعا-الهمز بين التحقيق والتخفيف عند نافع:

إن كتب القراءات والتجويد حين تتناول موضوع الهمزة بالدراسة، تنظر إليها من ناحيتين: من ناحية كونها مفردة، ومن ناحية كونها مزدوجة، تلتقي مع همزة أخرى، سواء أكانت في كلمة واحدة، أم في كلمتين، وقد بين العلماء أحكامها في هذين الموضعين.

والذي يعني هذا البحث، هو بيان الأفعال المهموزة في قراءة نافع، وهي منقسمة قسمين: قسم تكون فيه الهمزة مفردة، وقسم آخر تكون فيه مزدوجة.

القسم الأول-الهمزة المفردة:

وهي الهمزة التي لم تقترن بهمزة مثلها، وتأتي على ضربين: ساكنة، ومتحركة، وتقع (فاء) من الفعل، و(عينا)، و(لاما)[4].

---

[1] – ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، دط، دت، ص30.

[2] – الكتاب، 554/3 .

[3] – إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن السكيت، تح: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1423 هـ، 2002 م، ص121 .

[4] – جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، 548/2.

1-الهمزة الساكنة:

يسهل نافع الهمزة الساكنة، على حسب الحركة التي قبلها، فإن كانت حركة فتح، صارت الهمزة ألفا، وإن كانت حركة ضم، صارت واوا، وإن كانت حركة كسر، صارت ياء، وذلك بالتسهيل بالبدل، أي إقامة الألف والياء والواو مقام الهمزة، عوضا منها[1]، قال سيبويه: "وإذا كانت الهمزة ساكنة، وقبلها فتحة، فأردت أن تخفف، أبدلت مكانها ألفا، وذلك قولك في: رأس، وبأس، وقرأت: راس، وباس وقرات، وإن كان ما قبلها مضموما، فأردت أن تخفف، أبدلت مكانها واوا، وذلك قولك في: الجؤنة[2]، والبؤس، والمؤمن: الجونة، والبوس، والمومن، وإن كان ما قبلها مكسورا، أبدلت مكانها ياء، كما أبدلت مكانها واوا، إذا كان ما قبلها مضموما، وألفا، إذا كان ما قبلها مفتوحا، وذلك: الذئب، والمئرة: ذيب، وميرة، فإنما تبدل مكان كل همزة ساكنة، الحرف الذي منه الحركة التي قبلها، لأنه ليس شيء أقرب منه، ولا أولى به منها"[3]. وما قاله سيبويه يشاطره فيه عامة النحاة[4].

أما سبب إبدالها حرفا خالصا دون غيرها من طرق التخفيف الأخرى، فإن النحاة اعتبروها في الساكن ضعيفا ميتا، فإذا أزيلت نبرة الهمزة بالتخفيف، ازداد ضعف الحرف، فأبدلت حرفا خالصا من جنس حركة ما قبلها، لأنها أقرب شيء إليها[5].

والهمزة الساكنة قد تكون فاء الفعل، أو عينه، أو لامه:

أ-الهمزة الساكنة الواقعة فاء الفعل:

يحقق قالون هذه الهمزة كالقراء[6]؛ أما ورش فيسهلها، إذا كانت فاء الفعل، بحيث يبدلها يبدلها حرف مد، يجانس حركة ما قبلها.

---

[1] – التمهيد، ابن الجزري، ص 56 .

[2] – الجؤنة: سلة مستديرة مغشّاة أدما، يجعل فيها الطيب والثياب، ينظر: لسان العرب، 84/13 .

[3] – الكتاب، 543/3 ، 544 .

[4] – ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تح:غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م، 443/2 ، وسر صناعة الإعراب، 666/2، 738، والشافية في علم التصريف، ابن الحاجب، ص140.

[5] – ينظر الكتاب، 544/3 .

[6]– ينظر: مدخل في علوم القراءات، السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1405هـ، 1985م، ص 206،

والمواضع التي يسهل فيها ورش الهمز هي:

الموضع الأول-الهمزة الساكنة المسبوقة بمرفوع:

لم يهمز ورش بعض الكلمات، نحو: (يؤمنون)، و(نؤمن) وما أشبههما، وهمزَ مثل: (الكأس)، و(الرأس)، و(البأس)، وتعليل ذلك أن هذه الأخيرة أسماء، والاسم خفيف، وتلك أفعال، والفعل ثقيل، فهمز ما استخف، وحذف ما استثقل[1].

الموضع الثاني-الهمزة الساكنة المسبوقة بمنصوب:

لم يهمز ورش نحو: (يأكلون) و(نأتى) وما أشبهه[2].

الموضع الثالث-الهمزة الساكنة المسبوقة بهمزة وصل:

لم يهمز ورش الهمزة المسبوقة بهمزة وصل، نحو: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ٱئْتُونِى﴾ [يونس، 79]، و﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا﴾ [فصلت،11]، و﴿ثُمَّ ٱئْتُواْ صَفًّا﴾ [طه، 64]، و﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾ [البقرة، 283]، وما أشبهه.

وهذه الهمزة تقلب مع الضمة واوا، وإن كانت صورتها في الخط ياء، ومع الكسرة ياء، وإن كانت صورتها في الخط ياء أو واوا، ومع الفتحة ألفا، وإن كانت صورتها في الخط ياء، فهي مصوّرة على حركة همزة الوصل، ومسهلة على حركة آخر الكلمة المتصلة بها[3]، وكل ذلك كراهة الجمع بين همزتين في كلمة؛ الثانية منهما ساكنة، إذ الجمع بينهما على تلك الحال خروج عن المتعارف من كلام العرب[4]؛ قال الأنباري: "العرب لا تجمع بين همزتين؛ الثانية منهما ساكنة"[5]، وهي تجعل الهمزة ياء، إذا انكسر ما قبلها، وكانت ساكنة، وألفا، إذا سكنت، وانفتح ما قبلها، وواوا، إذا سكنت، وانضم ما قبلها"[6].

---

[1] – الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 64.

[2] – جامع البيان في القراءات السبع، الداني، 550/2، 551.

[3] – معجم علوم القرآن، إبراهيم محمد الجرمي، دار القلم، دمشق، ط1، 1422 هـ، 2001م، ص306.

[4] – جامع البيان في القراءات السبع ، 954/2.

[5] – كتاب إيضاح الوقف والابتداء، 164/1.

[6] – نفسه، 166/1.

ب- الهمزة الساكنة الواقعة عينا من الفعل:

إذا كانت الهمزة عينا من الفعل، سكنت، فالرواة عن ورش مجمعون على تحقيقها في الأسماء دون الأفعال، نحو: (الرّأس)، و(كأس)، و(البأس)، باستثناء (الذّئب)، و(بئر)، فإنه لا خلاف عنه في تسهيلها[1].

أما الأفعال، فقد أجمعوا على تخفيفها في فعل (بئس)، عند اقترانه بالواو، أو الفاء، أو اللام، أو الفاء واللام، أو عند تجرده منها[2].

ج-**الهمزة الساكنة الواقعة لاما من الفعل:**

لقد أجمع الرواة عن ورش على تحقيق هذه الهمزة[3]، وذلك في نحو: (فَادَّارَأْتُم) من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ فَتَلْتُمْ نَفْساً فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة، 71]، و(لملئت)، من قوله تعالى: ﴿وَلَمُلِّيْتَ مِنْهُمْ رُعْباً ﴿١٨﴾﴾ [الكهف، 18]، و(نبّأتكما)، من قوله تعالى: ﴿قَالَ لاَ يَاتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلاَّ نَبَّأْتُكُمَا بِتَاوِيلِهِۦ قَبْلَ أَنْ يَّاتِيَكُمَا﴾ [يوسف، 37] وما أشبهها.

2- الهمزة المتحركة:

تأتي الهمزة المتحركة فاء للكلمة، وعينا، ولاما؛ فإن كانت فاء، فهي نوعان:

النوع الأول-الهمزة المتحركة وقبلها متحرك: وتأتي على أنواع:

أ - **مفتوحة وقبلها مضموم:** يبدلها ورش واوا، نحو: (يُوَاخِذُ) من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُوَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [النحل، 61][4].

---

[1] - الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، ابن عقيل، ص 370

[2] - الوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ط4، 1412هـ، 1992م، ص 102.

[3] - الكامل في القراءات العشر، ص 370.

[4] - الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ص 183، 184.

ب- مفتوحة وقبلها مكسور: يبدلها ورش ياء، نحو: (لِّأَهَبَ) من قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِّأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا ﴿١٩﴾﴾ [مريم، 18]، أما قالون، فله وجهان: وجه بالهمزة، ووجه بالياء[1].

ج- مفتوحة وقبلها مفتوح: وهذه الهمزة محققة عند نافع، نحو: (تَأَخَّرَ)، من قوله تعالى: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح، 2]، و(تَأَذَّنَ)، من قوله: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم، 10]، وغيرها [2].

د- مضمومة وقبلها مفتوح: لا يختلف نافع عن القراء في تحقيق هذه الهمزة[3]، وذلك في مثل: (يَؤُودُه)، من قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾ [البقرة، 254]، و(تَؤُزُّهُم) من قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾﴾ [مريم، 84].

النوع الثاني-الهمزة المتحركة وقبلها ساكن: ذهب ورش إلى أن كل همزة في أول كلمة، سبقها ساكن تحذف، وتنقل حركتها إلى الساكن قبلها، أيا كانت هذه الحركة، بشرط أن يكون ذلك في كلمتين، وألا يكون الساكن حرف مد ولين، أو ميم الجمع، هذا في حالة الوصل، أما في حالة الوقف، فيحقق الهمزة، لابتدائه بها، ومن أمثلة ذلك: (مَنۡ ءَامَنَ) في قوله تعالى: ﴿مَنۡ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة،62]، و(قُلۡ ءَاتَّخَذۡتُمۡ)، من قوله تعالى: ﴿قُلۡ ءَاتَّخَذۡتُمۡ عِندَ ٱللَّهِ عَهۡدًا﴾ [البقرة، 79]، وغيرها، أما قالون فإنه يحقق ذلك[4].

---

[1] – الهادي، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد محمد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، ط1، 1417هـ، 1997 م، 31/3 .

[2] – الوجيز، في شرح قراءات القرأة الثمانية، أئمة الأمصار الخمسة، أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأَهْوَازي، تح: دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2002 م، ص 91 .

[3] – مدخل في علوم القراءات، السيد رزق الطويل، ص199.

[4] – المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، تح: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق،1981م، ص 109.

وإن كانت الهمزة المتحركة عينا من الفعل، فإن نافعا لا يهمز، وذلك في مثل: (اَرَءَيْتَ)،(اَرَءَيْتَكُمْ)، (أَفَرَءَيْتَ)، حيثما وقعت، ونحوهن، ويبدل من الهمزة فيها ألفا ساكنة[1].

وإن كانت لاما من الفعل، نحو: (يُضَـٰهُون)[التوبة، 30]، و(تُرْجِے)[الأحزاب، 51]، فإن نافعا يحذف هذه الهمزة[2]، وقد قرئ بتحقيق الهمز وتركه، وهما لغتان فاشيتان؛ يقال: أرجأت الأمر، وأرجيته: إذا أخّرته[3].

القسم الثاني-الهمزة المزدوجة:

تقع الهمزة المزدوجة في كلمة واحدة، كما قد تقع في كلمتين:

1-الهمزة المزدوجة في كلمة: وفي هذه الحالة ينبغي أن تكون الأولى منهما مفتوحة، وأما الثانية، فتكون مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، فمثال المفتوحة: (ءَآنذَرْتَهُمْ) [البقرة، 6]، (ءَالِد) [هود، 72]، ومثال المكسورة:(اَءِذَا)[الصافات، 16]، (أَئِنَّا)[النازعات،10]، ومثال المضمومة: (اَوْنَبِّئُكُم) [آل عمران، 15]، (اَءُنزِل)[ص، 8][4].

وقد اختلف الرواة عن نافع في هذه الحالة، فذهب ورش إلى تسهيل الهمزة الثانية، من غير إدخال[5] في الأنواع الثلاثة، وله في المفتوحة وجه الإبدال ألفا، مع إشباع المد، لأجل الساكن بعده، فإن كان الحرف الذي بعد الهمزة الثانية متحركا، كان المد طبيعيا فقط، وذهب قالون إلى تسهيل الهمزة الثانية، مع إدخال ألف بينهما في الأنواع الثلاثة[6]. الثلاثة[6].

---

[1] – الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية ، الأهوازي، ص91.

[2] – الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش ص192 .

[3] – الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص159، والهادي، شرح طيبة النشر، محيسن، 236/1.

[4] – معجم علوم القرآن، الجرمي، ص313، والهادي شرح طيبة النشر، محيسن، 187/1.

[5] – أي إدخال ألف بينهما، كما فعل قالون.

[6] – الهادي شرح طيبة النشر، محيسن،200/1.

والتسهيل في الهمزتين المجتمعتين، هو أن تكون بين بين[1]، ولابد أن يقع على الهمزة الثانية[2]، ولهذا يقول مكي: "وحجة من خفف الثانية، هو ما قدمنا من استثقال الهمزة المفردة، فتكريرها أعظم استثقالا، وعليه أكثر العرب، وهو مذهب نافع، وابن كثير، وأيضا، فإنه لما رأى العرب، وكل القراء قد خففوا الثانية، إذا كانت ساكنة استثقالا، كان تخفيفها إذا كانت متحركة أولى، لأن المتحرك أقوى من الساكن، وأثقل، وأيضا، فإن جماعة من القراء كرهوا اللفظ بالهمزة المفردة، فخففوها ساكنة ومتحركة، نحو: (يومن)، (يواخذ)، فكان تخفيفها إذا تكررت أوْلى وأقيس"[3]، والمقصود بقوله مذهب نافع، هو رواية ورش عنه، أما قالون فقد خفف الثانية، وأدخل بين الهمزتين ألفا، وحجته في ذلك: أن الثقل يبقى، ولو مع التخفيف، فأدخل بينهما ألفا، ليحول بين الهمزتين بحائل، يمنع من اجتماعهما[4].

2-الهمزة المزدوجة في كلمتين: وحركة الهمزتين إما أن تكون:

أ-**متفقة:** فقد تتفق الهمزتان في الفتح، نحو: ﴿إِنَّهُۥ فَدْ جَآءَ امْرُ رَبِّكَ﴾ [هود، 76]، وقد تتفقان في الكسر نحو: ﴿فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾، [البقرة، 31]، وقد تتفقان في الضم، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءُ اوْلَـٰٓئِكَ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأحقاف، 31][5].

---

[1] – ينظر: التيسير في القراءات السبع، الداني، ص27 .

[2]– ينظر: المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، مصر، ط3، 1415هـ، 1994م، 158/1 .

[3] – كتاب الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تح: محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، دط، 1394هـ، 1974م، 73/1، 74 .

[4] – نفسه، 73/1، 74 .

[5] – الهادي، شرح طيبة النشر، محيسن، 209/1.

والمروي عن ورش هنا، إما تحقيق الهمزة الأولى، وإبدال الثانية حرف مدّ من جنس حركتها؛ فالمفتوحة تبدل ألفا، والمكسورة تبدل ياء، والمضمومة تبدل واوا[1]، أو تسهّل بين بين[2]، أما قالون فيترك الهمزة الأولى من غير عوض، ويهمز الثانية[3].

ب- مختلفة: وإذا اختلفت الحركة، فإن نافعا يهمز الأولى منهما، ويسهل الثّانية، نحو: ﴿أَوَ لَمْ يَهْدِ لِلذِينَ يَرِثُونَ ٱلاَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف، 99]، ونحو: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا كُلَّ مَا جَآءَ امَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ [المؤمنون، 44]، ونحو: ﴿يَهْدِے مَنْ يَّشَآءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة، 141] وغيرها[4].

ومما سبق يتضح أن قراءة نافع، وخصوصا من رواية ورش، تميل إلى تسهيل الهمزة بشكل عام، وبالأخص في الأفعال، لأنها أثقل من الأسماء؛ أما إذا اجتمعت همزتان، فإنه يحقق الأولى، ويبدل الثانية حرف مدّ من جنس حركتها، أو يسهّلها بين بين، وهذا يعني أن قراءة نافع، ورواية ورش عنه بوجه خاص، تميل في ذلك إلى الأسهل والأيسر من لغة العرب، وتوافق لهجة قريش، المعروفة بتسهيل الهمزة.

---

[1] – إذا أبدلت الهمزة الثانية حرف مدّ، ووقع بعدها ساكن صحيح، نحو: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾، [البقرة، 31]، فإن الأزرق يمد ستّ حركات، وإن وقع بعد حرف المدّ متحرك، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ احَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [الأنعام، 62] لم يزد على مقدار حرف المدّ، لعدم وجود السبب. ينظر: المصدر السابق، 210/1.

[2] – نفسه، 207/1.

[3] – الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية، الأهوازي، ص101.

[4] – معجم علوم القرآن، الجرمي، ص 313.

المبحث الثاني- الفتح والإمالة:

لقد اهتم اللغويون وعلماء القراءات والتجويد بموضوع الفتح والإمالة اهتماما كبيرا؛ فاللغويون اعتنوا به باعتباره ظاهرة صوتية، وأما علماء القراءات والتجويد فدرسوه على أساس وروده في القرآن الكريم.

وقبل الحديث عن الفتح والإمالة في قراءة نافع، ينبغي بيان بعض أحكامهما، ليكون ذلك ممهدا لهذه الدراسة، ومساعدا على الوصول إلى أهدافها.

أولا-حول مصطلحي الفتح والإمالة:

حين يُطلق مصطلح الفتح، مقابل مصطلح الإمالة، يقصد به: فتح القارئ فاه بلفظ الحرف[1]، وقد استُمد هذا المعنى من فتح الممر الهوائي عند الحلق والشفتين[2]، وعلماء القراءات والتجويد يفرقون بين الفتح الشديد، وهو نهاية فتح الشخص فاه بالحرف، وهذا النوع لا يجوز في القرآن، وليس من اللغة العربية كذلك، وإنما يوجد في لغة العجم من الفرس[3]، وبين الفتح المتوسط، وهو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة، وهذا النوع هو الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء[4].

والملاحظ أن العلماء لم يفصّلوا كثيرا في مفهوم الفتح، كما فصّلوا في مفهوم الإمالة؛ والسبب في ذلك راجع إلى أن منهم من يعتقد أن الفتح هو الأصل في الكلام، فلا يحتاج إلى بيان، بينما تحتاج الإمالة بيان علة حدوثها، لأنها فرع [5].

---

[1] – ينظر: القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى، تح: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط8، 1426هـ، 2005 م، 237/1، والنشر في القراءات العشر، 29/2.

[2] – ينظر: الإمالة في القراءات واللهجات العربية، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دط، 1429هـ، 2008م، ص29 .

[3] – ينظر: النشر في القراءات العشر، 30/2 .

[4] – الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1394هـ، 1974م، 315/1.

[5] – ينظر: شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ، 2001م، 54/9.

وقد عرفوها بقولهم: هي الميل بالألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة[1]، فتتحول الفتحة القصيرة إلى كسرة قصيرة، والفتحة الطويلة إلى كسرة طويلة[2].

ثانيا-أقسام الإمالة:

تنقسم الإمالة قسمين:

1-الإمالة الشديدة: وتسمى (الإمالة الكبرى)، وهي انصراف الفتحة إلى الكسرة، من غير مبالغة كثيرة، حتى لا تنقلب الألف ياء[3]، ولها أسماء أخرى، مثل: الكسر، والليّ، والبطح، والإضجاع[4].

2-الإمالة المتوسطة: وهي بين الفتح المتوسط والإمالة الشديدة، أي النطق بالألف منصرفة إلى الكسر قليلا، وتسمى: بين اللفظين، والتقليل، والتلطيف، وبين بين[5].

وترسم الإمالة في المصحف نقطة (•) تحت الحرف بدلا من الفتحة[6].

ثالثا-فائدة الإمالة:

يكاد العلماء القدامى من نحاة وقراء يجمعون على أن الفائدة من الإمالة هي تقريب الأصوات، لحصول نوع من التشاكل والتناسب؛ فابن يعيش يعتبر الغرض

---

[1] – شرح شافية ابن الحاجب، الاستراباذي، 4/3.

[2] – دراسة في علم الأصوات، حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1420هـ، 1999م، ص 170.

[3] – مرشد القارىء إلى تحقيق معالم المقارئ، عبد العزيز علي بن محمد الطحان، تح: حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، ط1، 2007م، ص73.

[4] – الكتاب، 125/4، والإتقان في علوم القرآن، 315/1، والنشر في القراءات العشر، 30/2، والفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، عبد الرحمن بن القاضي، تح: أحمد بن محمد البوشخي، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، ط1، 1428هـ، 2007م، 166/3.

[5] – الإتقان في علوم القرآن، 315/1، والتمهيد في علم التجويد، ابن الجزري، ص 67 .

[6] – الثمر اليانع في رواية ورش عن نافع، من طريقي الشاطبية والطيبة، توفيق إبراهيم ضمرة، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، ط1، 1430هـ، 2009م، ص39.

من الإمالة هو تقريب الأصوات بعضها من بعض، لضرب من التشاكل[1]، والسيوطي يبين أن: "المقصود بالإمالة تناسُب الصوت"[2]، وقد فسره الصبان بقوله: "أي تناسب الأصوات، وصيرورتها في نمط واحد، وبيان ذلك، أنك إذا قلت: (عابد)، كأن في لفظك بالفتحة والألف تصعدا واستعلاء، وبالكسرة انحدارا وتسفلا، فيكون في الصوت بعض اختلاف، فإذا أملت الألف، قربت من الياء، وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة، فتُقاربُ الكسرةَ الواقعة بعد الألف، وتصير الأصوات من نمط واحد"[3] .

ولم يختلف القراء عن النحاة في ذلك؛ يقول ابن الجزري: "وأما فائدة الإمالة، فهي سهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح، وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع، فلهذا أمال من أمال، وأما من فتح، فإنه راعى كون الفتح أمتن، أو الأصل"[4].

رابعا-بيئة الفتح والإمالة :

تنسب الإمالة إلى تميم، وقيس، وأسد، وعامة أهل نجد[5]، أما أهل الحجاز فالإمالة عندهم قليلة[6]، وهذا يعني من الناحية الجغرافية: أن الإمالة تنسب إلى قبائل البادية، وسط الجزيرة وشرقيها، والفتح إلى غربيها، ويبدو أن أهل البادية كانوا يميلون

---

[1] – شرح المفصل، 54/9 .

[2] – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ،1998م 375/3 .

[3] – حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417 هـ، 1997م، 310/4 .

[4] – النشر في القراءات العشر، 35/2.

[5] – ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، 54/9 ، وهمع الهوامع، السيوطي، 375/3 .

[6] – دراسة في علم الأصوات، حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1420هـ، 1990م، ص 170.

في كلامهم إلى الاقتصاد في الجهد، والإمالة تحقق لهم ذلك، لأنها تؤدي إلى الانسجام بين الأصوات[1].

وإذا كانت الإمالة قد نسبت قبل الإسلام إلى قبائل البادية، وسط الجزيرة وشرقيها، فإنها عُرفت بعد الإسلام في العراق، بسبب هجرة بعض هذه القبائل إليه، لقرب ديارها منه[2]، ولذلك اشتهرت الإمالة عند قراء الكوفة، كحمزة، والكسائي، وخلف، وكان لها تأثير على ألسنة أهل العراق[3].

وبالمقابل فإننا نجد قراء البيئة الحجازية، أمثال ابن كثير، ونافع – في غير رواية ورش– وأبي جعفر، لم يعرفوا الإمالة في قراءتهم إلا في النادر، ويبدوا أنهم اتبعوا ما اشتهر في لهجات بيئتهم الحجازية من الميل إلى الفتح[4].

والواقع أن نسبة الفتح إلى أهل الحجاز، والإمالة إلى تميم، وأسد، وقيس، وعامة أهل نجد، هو على سبيل التغليب؛ فقد وردت الإمالة عند بعض أهل الحجاز، كما ورد الفتح عند بعض تميم، يقول سيبويه: "واعلم أنه ليس كل من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممن يميل، ولكنه قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه، فينصب[5] بعضٌ ما يميل صاحبه، ويميل بعضٌ ما ينصب صاحبه، وكذلك من كان النصب من لغته، لا يوافق غيره ممن ينصب، ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأولين في الكسر، فإذا رأيت عربيا كذلك، فلا ترينّه خلط

[1]– ينظر: اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، دط، 1983م، 90/1.

[2] – في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ص54.

[3] – اللهجات العربية نشأة وتطورا، عبد الغفار حامد هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1414هـ، 1993م، ص200.

[4] – ينظر: في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ص 56.

[5] – النصب: عكس الإمالة. ينظر: مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، إبراهيم الدوسري، ص86.

في لغته، ولكن هذا من أمرهم"[1]، وقد فسر السيرافيّ ذلك بقوله: "يريد أنّ أمر العرب في الإمالة لا يطّرد على قياس لا يخالفونه، وكذلك ترك الإمالة لا يطّرد"[2].

وهذا يعني أننا قد نجد بعض أفراد قبيلة يستعملون الفتح، وقبيلتهم معروفة بالإمالة، وبعضا آخر يستعمل الإمالة، وقبيلتهم معروفة بالفتح، ولكن ينسب الفتح إلى أهل الحجاز على وجه التغليب، وكذلك الحال في الإمالة، فهي تنسب إلى بني تميم على هذا الوجه.

خامسا-ما يمنع من الإمالة:

يمنع من الإمالة داخل الكلمة أمران:

1-وجود أحد أصوات الاستعلاء: تمنع الإمالةَ الأصواتُ المستعلية السبعة، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء، وذلك إذا كان صوت منها قبل الألف، مثل: قاعد، وغائب، وخامد، وضامن، وظالم[3]، وكذلك إذا كان الصوت من هذه الأصوات بعد ألف، وذلك في مثل: ناقد، وعاطس، وعاصم، وعاضد، أو كان أحد تلك الأصوات بعد الألف بحرف، نحو: نافخ، ونابغ، وناشط[4].

وقد بين سيبويه علة ذلك فقال: "وإنما منعت هذه الحروف الإمالة، لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها، استعلت إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف مستعلية، غلبت عليها، كما غلبت الكسرة عليها

---

[1] – الكتاب، 125/4.

[2] – شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ، 2008 م، 502/4.

[3] – الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تح: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988م، 164/3، واللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، دط، دت، ص 158.

[4] – ينظر: الكتاب، 129/4.

في (مساجد) ونحوها، فلما كانت الحروف مستعلية، وكانت الألف تستعلي، وقربت من الألف، كان العمل من وجه واحد أخف عليهم"[1].

ومعنى كلام سيبويه أن هذه الأصوات حين تستعلي، تتصل بالحنك الأعلى، فتجذب الألف إلى الفتح، وتمنعه من الإمالة[2].

وقد جوزوا الإمالة في الأفعال، مع وجود الحرف المستعلي قبل الألف، لدخول الكسرة في بعض التصريفات، مثل الفعل (طاب)، لأنه حين يتصرف مع ضمير المتكلم، تدخله الكسرة، فيقال: (طِبت)، وذلك من باب الانسجام الصوتي[3].

2- وجود الراء : تمنع الراء الإمالة بشرطين:

أ-ألا تكون مكسورة: فإن كانت كذلك جلبت الإمالة، وغلبت الصوت المستعلي، كإمالة الألف في نحو: (قارب).

ب-أن تتصل بالألف قبلها أو بعدها: نحو (راشد)، (جدار)[4] .

سادسا-الفتح والإمالة في قراءة نافع:

تعتبر الإمالة من السمات البارزة في رواية ورش عن نافع، من طريق الأزرق[5]، أما قالون، فيفتح كل ما أماله ورش، إلا كلمة (هـار) من قولـــــه تعالى:

---

[1] – المصدر السابق، والصفحة نفسها.

[2] – ينظر: كتاب أسرار العربية، الأنباري، ص 350، وفي اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ص57 .

[3] – ينظر: الموضح في التجويد، عبد الوهاب بن محمد القرطبي، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمّار، عمّان، ط1، 1421هـ، ص211، 213.

[4] – الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، عبد البديع النيربانيدار الغوثانى، دمشق، ط1، 1427هـ، 2006م، ص189.

[5] – أما الأصبهاني فقد روى سائر باب الإمالة بالفتح، إلا الهذلي، فقد انفرد عنه بتقليل الهاء والياء من فاتحة مريم، وكذا الهاء من طه. ينظر: القول الأصدق في بيان ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق، نور الدين علي بن محمد بن حسن بن إبراهيم المصري الملقب بالضباع، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، دط، 1419هـ، 1999م، ص 26 .

﴿ أَم مَّنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٖ ﴾ [التوبة، 110]، فأماله إمالة محضة[1].

ومن أبرز مظاهر الإمالة عند ورش من طريق الأزرق:

1-اعتماده التوسط (التقليل):

اعتمد ورش هذا النوع من الإمالة في سائر ما أماله، إلا الهاء من (طه)، فقد قرأها بالإمالة الكبرى[2].

وقد فضّل الداني هذا النوع من الإمالة، فقال: "وعلماؤنا مختلفون، أيهما أوجه وأولى؟ وأنا أختار الإمالة الوسطى، التي هي بين بين، لأن الغرض من الإمالة حاصل بها"[3]، وقد فسر ابن القصاب ذلك بقوله: "والمقصود الإشارة إلى اللغتين[4]، وحجته في ذلك أنه لم يُمِل، لئلا يخرج الحرف عن أصله، ولم يفتح لقوة الموجب، فتوسط الأمرَ في ذلك"[5].

2-أخذه بأغلب الأسباب التي تنشأ عنها الإمالة:

لقد ذكر العلماء أن هناك أسبابا تُسوِّغ الإمالة، وهي أسباب مجوزة لها، لا موجبة، على اعتبار أن الإمالة جائزة، ومن ثم فإنه يجوز تفخيم كل ممال، ولا يجوز إمالة كل مفخم[6]، وقد اعتبرها ابن الجزري اثني عشر سببا[7]، بينما اقتصر مكي على

---

[1] – شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي، تح: الصديقي سيدي فوزي ، دار الحديث الحسنية، الرباط، المغرب، ط1، 1421هـ، 2001م، 491/2.

[2] – إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، للإمام الشاطبي، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم أبو شامة، تح: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص221.

[3] – الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، 315/1.

[4] – يقصد: أن التوسط يدل على اللهجتين؛ اللهجة التي تستعمل الفتح، واللهجة التي تستعمل الإمالة.

[5] – شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، 488/2.

[6] – ينظر: حاشية الصبان، على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، 310/4، وشرح المفصل، 54/9 .

[7] – ينظر: النشر في القراءات العشر، 32/2.

ثلاثة أسباب[1]، غير أن ابن السراج والعكبري وابن يعيش ذكروا ستة أسباب، مستخرجة من كتاب سيبويه، وهي:

أ-ما أميل من أجل الياءِ: مثل شيبان، وكيَّال، وبيَّاع.

ب- ما أُميل من أجل كسرة قبله: مثل: سربال، وشِملال، أَو بعده، مثل: عابد، وعالم، ومساجد.

ج - ما انقلب من ياء مثل: باع.

د- ما شُبه بالمنقلب من الياء: مثل: دعا، وغزا، فالألف في هذين الفعلين ونحوهما أصلها واو، غير أنها تعود في بعض التصاريف ياء، نحو: دُعي وغُزي.

هـ- ما يمال لأن الحرف الذي قبل الألف يكسر في صيغة (فَعَلْتُ): وذلكَ نحو: خاف، وطاب، وهاب، فإنه في صيغة (فعلت): خفت، وطبت، وهبت.

و-الإمالةُ للإمالة: وهي إمالة الألف الثانية لإمالة الألف الأولى[2]، مثل: (عمادا) في: رأيت عِمادا.

وكل هذه الأسباب ترجع إلى سببين: سبب لفظي، وسبب معنوي؛ فاللفظي: الكسرة أو الياء، والمعنوي: الدلالة عليهما[3].

ولقد اعتمد ورش من طريق الأزرق كل هذه الأسباب، إلا ما تَعْرض فيه الكسرة أحيانا، نحو إمالة (جاء) و(شاء) لقولهم: (جئت) و(شئت)، فإن ورشا لم يمل ذلك، كما لم يمل الألف؛ لكسر ما قبلها نحو: (ضعافا)[4].

---

[1] - الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، 170/1.

[2] - ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، 160/3، واللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، 452/2، وشرح المفصل، ابن يعيش، 55/9.

[3] - النشر في القراءات العشر، 32/2، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، 310/4.

[4] - الفجر الساطع، والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، عبد الرحمن بن القاضي، 171/3، وشرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، المنتوري، 451/1.

سابعا-الأفعال الممالة في رواية ورش:

تدخل الإمالة كلاًّ من الاسم والفعل؛ ولما كان هذا البحث مقتصرا على دراسة الفعل فقط، فسيتم الحديث عن الإمالة التي تدخل الأفعال، وذلك كما يلي:

1-الأفعال التي تحوي ألفا أصلها ياء، أو ألفا متطرفة منقلبة عن واو:

من الأفعال التي أصل ألفها ياء: (سعى، أتى، أبى، اشترى، رمى، يتوارى، استعلى، يخشى)، فهذه الأفعال تمال ألفها عند ورش، من طريق الأزرق، في أي موضع وُجدت؛ للدلالة على الأصل اليائي، ومن الأفعال التي أصل ألفها واو: (سجى، ودحيها، وتليها)[1]؛ يقول سيبويه: "ومما يميلون ألفه، كلُّ شيء من بنات الياء والواو، كانت عينهُ مفتوحة"[2]، ثم علل لذلك، فبين أن ما كان من بنات الياء، فإن ألفه تُمال، لأنها في موضع ياء، وبدل منها، فَنَحوْا نحوها، وأما بنات الواو، فأمالوا ألفها، لغلبة الياء على لام الكلمة، فالكلمة من هذا القبيل إذا جاوزت ثلاثة أحرف، قلبت ياء، نحو: (معديّ)، التي أميلت، لتمكُّن الياء في بنات الواو، وهي أخف عليهم من الواو، فنحوا نحوها[3].

ويوضح المبرد ذلك بقوله: "واعلم أنّ الألف إذا كانت منقلبة من ياء في اسم أو فعل، فإمالتها حسنة، وأحسن ذلك أن تكون في موضع اللام... وذلك قولك: (رمى، سعى، قضى)؛ وذلك لأن الألف هي التي يوقف عليها، والإمالة أبين، وهي التي تنتقل على الثلاثة، فتكون رابعة، وخامسة، وأكثر، فإذا كانت كذلك، رجعت ذوات الواو إلى الياء، نحو: مغْزيان، وملْهَيَان"[4].

---

[1] – شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، دط، دت، ص 52 ، 53.

[2] – الكتاب، 118/4.

[3] – نفسه، 119/4.

[4] – المقتضب، 43/3.

فدلالة الإمالة في هذه المواضع، هي بيان أن أصل الألف الياء، أو أن أصله الواوي صار في حكم الياء، لأن هذه الياء قد تظهر في ما أكثر من الثلاثي، فيقال مثلا في دعا: ادعيت، أو عند بنائها للمفعول، فيقال : دُعيَ[1].

2- الفعل (رأى) : قلل ورش صوتيْ الفعل (رأى)، وهما الراء والهمزة، إن وقعا قبل حرف متحرك، نحو: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رءا كَوْكَباً قَالَ هَـٰذَا رَبِّىۖ﴾ [الأنعام، 77]، أو ضميرا؛ سواء أكان ضمير مخاطب، نحو: ﴿وَإِذَا رءاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُوٓاً﴾ [الأنبياء، 37]، أم ضمير غائب، نحو: ﴿فَلَمَّا رءاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِراً﴾ [النمل، 10]، فإن وقعا قبل ساكن، نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغاً قَالَ هَـٰذَا رَبِّىۖ﴾ [الأنعام، 87] فتحهما وصلا، وقللهما وقفا، فإن وقع بعدهما ساكن لازم، نحو: ﴿فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَاۖ﴾ [النمل، 45] ، فتحهما وصلا ووقفا[2].

ويلاحظ هنا، أن إمالة فتحة الراء، تبعت إمالة فتحة الهمزة، التي أميلت لإمالة الألف، وهذا ما يعرف بالإمالة للإمالة[3]، والهدف من إمالة فتحة الراء والهمزة جميعا – كما قال الداني–: "ليكون العلاج بهذه الكلم من جهة واحدة، طلبا للخفة"[4]، فالهدف إذن هو التخفيف، الذي يحصل بسبب التجانس[5].

3- الألفات المنقلبة عن الياء في رؤوس الآي: يقلل ورش الألفات المنقلبة عن الياء، بغير خلاف عنه، إذا وقعت في رءوس الآي، وأواخرها، في السور الإحدى

---

[1] – ينظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، 178/1، 181، والإمالة في القراءات واللهجات، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ص246.

[2] – شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع، عبد الفتاح القاضي، ص57 .

[3] – شرح الدرر اللوامع، 456/1.

[4] – نفسه، 457/1.

[5] – ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، 13/3 ، و الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 191/1.

عشرة التالية: النجم، والمعارج، والضحى، وطه، والقيامة، وعبس، والنازعات، والشمس، والأعلى، والليل، والعلق؛ سواء أكانت يائية أم واوية، ومن أمثلة ما انقلبت ألفها عن ياء: (يرضى، يخشى)، ومما انقلبت ألفه عن واو: (سجى)[1].

وقد قيل في هذه الألفات المنقلبة عن الواو: إن معظمها رسم بالياء، للدلالة بها على مذهب من يميل، فالرسم دال على الإمالة[2].

والحقيقة أن هناك سببا آخر لإمالة بعض ما أصل ألفه واو، في رؤوس آي السور المذكورة، وهو الانسجام الصوتي؛ إذ إن رؤوس الآي بمنزلة القوافي، وهي مواضع وقف، والوقف موضع تغيير، والإمالة وما قاربها تغيير، كالإشمام[3]، والروم[4]، ولذلك غُيِّرت رؤوس الآي، فنُحِي بها نحو الياء، لأنها مواضع وقف[5]، وقد بين ابن الحاجب أن الفتحة تمال في كلمة، لإمالة مثل تلك الفتحة في نظير تلك الكلمة في الفواصل، فكلمة (الضحى)، أميلت لتزاوج (قلى)، وسهّل ذلك كونها في أواخر الكلام، ومواضع الوقف[6] .

وهكذا فإن الإمالة كانت من السمات المميزة لرواية ورش عن نافع، من طريق الأزرق، وقد اعتمد التقليل بوجه عام، وهو نوع وسط بين الإمالة الكبرى والفتح، ولعله أراد بذلك أن ينأى بنفسه عن إنكار جمع من علماء اللغة الإفراط في الإمالة،

---

[1] – شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع، عبد الفتاح القاضي، ص 58 .

[2] – الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، 193/1

[3] – **الإشمام:** هو الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، أي هو ضم الشفتين من غير صوت، بعد النطق بالحرف الأخير ساكنا، إشارة إلى الضم، ولا بدّ من إبقاء فرجة بين الشفتين، لإخراج النفَس، وضم الشفتين للإشمام يكون عقب سكون الحرف الأخير، من غير تراخ، فإن وقع التراخي، فهو إسكان محض، لا إشمام معه. ينظر: النشر في القراءات العشر، 121/2.

[4] – **الروم:** هو الإتيان ببعض الحركة، أو هو عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفي، يدرك معرفته الأعمى بحاسة سمعه، ويسمعه القريب دون البعيد، ويستعمل في الحركات الثلاث. ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[5] – ينظر: الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسيّ، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط2، 1413 هـ، 1993م، 1/ 405 و6/ 405.

[6] – ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، 13/3، 14.

حيث أنكروا شيئا من قراءة الكوفيين، كقراءة حمزة والكسائي[1]، غير أنه لم يشأ في الوقت نفسه أن يهملها تماما؛ لدلالتها على أصل الأصوات من ناحية، ولأنها تعمل على الانسجام بين الأصوات من ناحية أخرى، مما يساهم في تسهيل إخراج الألفاظ، ومن ثم في الاقتصاد في الجهد.

[1] -ينظر: القول المعتبر، في بيان الإعجاز للحروف المقطعة من فواتح السور، إياس محمد حرب آل خطاب، مطابع برنتك للطباعة والتغليف، الخرطوم، السودان، ط1، 2011م، ص90.

المبحث الثالث– المد والقصر:

إن للمد خصوصية واضحة، فلقد ارتبط بالقرآن وقراءاته، وقلّ استعماله في الشعر وكلام العرب، ومن ثم فإن الباحث في هذا الموضوع لن يجد في كتب اللغة ما يشفي الغليل؛ فعلماء اللغة القدامى درسوا المد كظاهرة عامة، غير أن علماء القراءات والتجويد هم من ركّزوا في دراسة هذا الموضوع، وفصّلوا فيه القول، وبحثوا عن أسبابه، ومقاديره، وغيرها من الأحكام التي تتعلق به.

وقبل الحديث عن المد في قراءة نافع، ينبغي بيان بعض الأحكام الخاصة به، والتي تساعدنا في معالجة هذا الموضوع.

أولا– أصوت المدّ:

أصوات المد نوعان:

1–أصوات المدّ واللين:

وهي ثلاثة؛ الواو الساكنة، بشرط ضم ما قبلها، والياء الساكنة، بشرط كسر ما قبلها، والألف، ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، ويجمعها لفظ (واي)، ويجمع أمثلتها لفظ (نُوحِيها)[1].

ويحدث المد في هذه الأصوات عند ملاصقتهن لهمزة أو ساكن[2]، نحو: (جاء)، حيثما وقعت، و(محيايْ)، من قوله تعالى: ﴿ قُلِ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٤﴾ ﴾ [الأنعام، 164]، وقد بين المهدوي أهلية هذه الأصوات للمد دون غيرها، لكون الحركات مأخوذة منها، فامتداد الصوت بها ممكن،

[1] – العميد في علم التجويد، محمود بن علي بسّة المصري، تح: محمد الصادق قمحاوي، دار العقيدة، الإسكندرية، ط1، 1425هـ، 2004م، ص83.

[2] – كتاب الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، 45/1 .

ويسوغ فيه التطويل، والتوسط، والتقصير، ولا يسوغ ذلك في شيء من الأصوات سواهن[1].

2–صوتا اللين:

وهما الياء الساكنة التي قبلها فتحة، والواو الساكنة التي قبلها فتحة، وقد سمّيتا بذلك، لأنهما تخرجان في لين، وقلة كلفة على اللسان[2]، غير أن المد فيهما أنقص من المد في أصوات المد واللين، وذلك لتغيّر حركة ما قبلهما عن جنسهما[3].

ثانيا–طول صوت المد:

يمكن للمد أن يستمر مدة طويلة، مادام يحدث بسبب استمرار الهواء في الخروج من الفم بشكل حر، حال اتخاذ اللسان والشفتين وضعا خاصا.

وأكثر اللغات تميز بين طولين لصوت المد؛ صوت مد قصير، وصوت مد طويل، ثم تغض الطرف عن الاختلافات الأخرى في الطول، وذلك لأنه قد يكون من الصعب على الأذن العادية أن تميز بين درجتين من الطول في السياق الصوتي، والاختلاف في الطول يرجع إلى الاختلاف في المدة الزمنية التي يستمر صوت المد فيها في النطق[4].

فالطول والقصر مرتبطان بمدى سرعة الأداء، ومن الطبيعي أن يقل طول الأصوات عندما تزيد سرعة الأداء، وأن يزيد طول الأصوات القصيرة عندما تقل السرعة، ومع ذلك فلا بد من الاحتفاظ بالفرق بين الأصوات الطويلة والقصيرة، مهما زادت السرعة أو قلّت.

---

[1] – شرح الهداية، أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، تح: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، دط، 1415هـ، 30/1 .

[2] – التمهيد في علم التجويد، ابن الجزري، ص92 .

[3] –الكنز في القراءات العشر، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه تاج الدين، تح: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1425هـ، 2004 م، 170/1 .

[4] – في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، غالب فاضل المطلبي، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، العراق، دط، 1984م، ص38، 39.

ولقد تمكن علماء التجويد من ضبط طول المد في القرآن الكريم ضبطا واضحا، جعلهم يفرقون بين أزمنته المختلفة بشكل دقيق جدا، معتمدين على معايير معينة، تحدد زمن المد؛ فجعلوا زمن القصر مقدار حركتين، وجعلوا زمن المد بمقادير مختلفة، أكثر من الحركتين، على حسب حاله[1]، لأن طول المد يزداد بمجاورة أصوات معينة[2].

وقد حاول هؤلاء العلماء ضبط طول المد في أحواله المختلفة، وأعطوا لكل حالة اسما يعبر عنها، مع بيان مقدار المد فيها، كما يلي:

1–القصـر:

ومقداره حركتان، أي: ألف، وهو زمن النطق بصوتين: (ق، ق) أو (قا).

2– فويق القصر:

ومقداره ثلاث حركات، أي: ألف ونصف، وهو زمن النطق بثلاثة أصوات، نحو: (ضرب).

3– التوسـط:

ومقداره أربع حركات، أي: أَلِفان، وهو زمن النطق بأربعة أصوات، نحو: (نصره) أو (قالا).

4– فويق التوسط:

ومقداره خمس حركات، أي: ألفان ونصف، وهو زمن النطق بخمسة أصوات، نحو: (نصرهم) أو (ناداه).

5–الطول أو الإشباع:

ومقداره ست حركات، أي: ثلاث ألفات، وهو زمن النطق بستة أصوات، نحو: (نوحيها) أو (أوذينا)[3].

---

[1] – العميد في علم التجويد، محمود بن علي بسّة، ص82 .

[2] – التحديد في الإتقان والتجويد، الداني، ص 100 .

[3] – الميزان في أحكام تجويد القرآن، فريال زكريا العبد، دار الإيمان، القاهرة. دط، دت، ص 168 .

ثالثا–مراتب المد:

لقد رتب علماء التجويد المدود بحسب قوتها، وأعطوا كل نوع منها اسما، وذلك كما يلي:

1–المد اللازم: وهو أقوى المدود جميعا، لأصالة سببه، وهو السكون، وصلا ووقفا، واجتماعه معه في كلمة أو حرف، ولِلُزوم مده حالة واحدة، وهي ست حركات[1].

2–المد المتصل: وهو في المرتبة الثانية، لأصالة سببه وهو الهمز، واجتماعه معه في كلمة واحدة، غير أنه مختلف في مقدار مده[2].

3–المد العارض للسكون: وهو في المرتبة الثالثة، لاجتماعه مع سببه، وهو السكون في كلمة واحدة، غير أن السكون عارض ومختلف في مقدار مده[3].

4–المد المنفصل: وهو في المرتبة الرابعة، لانفصال سببه عنه، وهو الهمز، والاختلاف في مقدار مده[4].

5–مد البدل: وهو في المرتبة الأخيرة، لأن المدود السابقة جميعا يقع سببها بعدها، بينما يتقدم سبب البدل عليه، ولأن المدود السابقة كلها أصلية، ولم تبدل من شيء آخر، بخلاف مد البدل، فإنه مبدل من همز[5].

---

[1] – معجم علوم القرآن، الجرمي، ص 258

[2] – غاية المريد في علم التجويد، ص 112.

[3] – العميد في علم التجويد، ص 86.

[4] – غاية المريد في علم التجويد، عطية قابل نصر، ص 112.

[5] – العميد في علم التجويد، ص 86 .

رابعا– أحكام المد:

للمد ثلاثة أحكام، هي: الوجوب، والجواز، واللزوم، وباعتبار ذلك، فإن المد ينقسم ثلاثة أقسام؛ فأما الوجوب: فهو خاص بالمتصل، وأما الجواز: فهو خاص بالمنفصل، والعارض للسكون والبدل، وأما اللزوم: فهو خاص باللازم، وإنما كان المتصل واجبا، لوجوب مده زيادة عن الطبيعي اتفاقا، وكان المنفصل والعارض للسكون جائزين: لجواز مدهما وقصرهما، وكان البدل جائزا: لجواز مده وقصره عند ورش فقط[1].

خامسا– وظيفة أصوات المد:

إن أصوات المد تؤدي دورا أساسيا في عملية النطق، كونها تملك قوة إسماع عالية جدا، تفوق قوة إسماع الصوامت بكثير، كما أنها تمكن جهاز النطق من الانتقال من وضع صوت صامت، إلى الذي يليه، وبهذا صارت أصوات المد وسيلة لربط سلسلة من الصوامت في أثناء الكلام، وهذا يعني أن أصوات المد على غاية من الأهمية، فهي تقوم بتجميع الصوامت بعضها مع بعض، لتأليف الكلام، كما تقوم بإعطائها قوة على الإسماع[2].

سادسا –المد والقصر في الأفعال في قراءة نافع:

ينقسم المد عند علماء التجويد قسمين: أصلي وفرعي.

1–المد الأصلي:

وهو ما لا تقوم ذات الحرف من دونه، وليس بعده همز ولا سكون، ومقداره حركتان، وسمي أصليا: لأصالته، نظرا لثبوت مقدار مده، وهو حركتان على حالة

[1] – الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم، أحمد محمود عبد السميع الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421 هـ، 2000 م، ص 54، والعميد في علم التجويد، محمود بسّة، ص85.

[2] – ينظر: في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، غالب فاضل المطلبي، ص45، 48.

واحدة دائما، باتفاق جميع القراء[1]، وسمى طبيعيا أيضا، لأن صاحب الطبيعة السليمة لا ينقصه عن مقداره، ولا يزيده عليه[2].

2–المد الفرعي:

سمى هذا النوع من المد فرعيا، لتفرعه من الأصلي، نظرا لتفاوت مقادير المد في أنواعه المختلفة، بما قد يزيد عن الأصلي، ولتوقفه على سبب، كهمز أو سكون[3].

وقد رصد العلماء أسبابا متنوعة للمد؛ فقد لاحظوا أن أصوات المد قد تطول في بعض السياقات الكلامية، وتقصر في أُخرى، فأحصوا ذلك، وبينوا أن له سببين لفظيين، هما: الهمزة والسكون، وقد تحدّث ابن جني عن هذين السببين، فبين أن أصوات المد هي: الألف، والياء، والواو، فقال: "ألا ترى أن الألف، والياء، والواو اللواتي هن أصوات توامّ كوامل، قد تجدهن في بعض الأحوال أطول وأتم منهن في بعض، وذلك قولك: يخاف، وينام، ويسير، ويطير، ويقوم، ويسوم، فتجد فيهن امتدادا واستطالة ما"[4].

ثم يوضح أن الزيادة في طول هذه الأصوات فوق هذا الحد تعود لسببين: وقوع الهمزة بعدها، أو الحرف المدغم، فيقول: "فإذا أوقعت بعدهن الهمزة، أو الحرف المدغم، ازددن طولا وامتدادا"[5].

وأنواع المد الفرعي خمسة: المتصل، والمنفصل، والعارض، والبدل، واللازم[6]، وتفصيل هذه الأنواع في قراءة نافع كما يلي:–

---

[1] – مدخل في علوم القراءات، السيد رزق الطويل، ص185 .

[2] – ينظر: العميد في علم التجويد، محمود بن علي بسّة، ص83، والموسوعة القرآنية المتخصصة، مجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، 1423 هـ، 2002م، 391/1.

[3] – الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم، الحفيان، ص 53.

[4] – سر صناعة الإعراب، 17/1.

[5] – نفسه، 17/1، 18.

[6] – الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم، ص 53.

1–المد المتصل:

وهو أن يقع الهمز بعد حرف المد في كلمة واحدة، وسمي متصلا، لاتصال المد بسببه، وهو الهمز في كلمة واحدة[1]، وله مرتبتان:

أ– **مرتبة طولى:** بمقدار ثلاث ألفات، أي بقدر ست حركات لورش؛ فهو أطول القراء مدّا في هذا النوع[2]، وذلك نحو: (جَآء)، من قوله تعالى مثلا: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ احَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لاَ يُفَرِّطُونَ ﴿٦٢﴾﴾[الأنعام، 62]، و(يُضِيٓء)، من قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور، 35]، و(لَتَنُوٓأُ)، من قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِالْعُصْبَةِ أُوْلِى ٱلْقُوَّةِ﴾ [القصص، 76].

ب– **مرتبة وسطى** : بمقدار ألفين، أي بقدر أربع حركات لقالون[3].

2–المدِّ المنفصل:

وهو المد الذي انفصل سببه عن شرطه، وذلك بأن يقع حرف المد آخر كلمة، والهمزة أول كلمة أخرى[4]، نحو: (بِمَآ أُنزِلَ)، من قوله تعالى: ﴿ وَالذِينَ يُومِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة، 3]، و(قُولُوٓاْ ءَامَنَّا)، من قوله تعالى: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَالاَسْبَاطِ﴾ [البقرة، 135]، و(يُوَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ)، من قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ اَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَن اِن تَامَنْهُ بِقِنطارٍ يُوَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران، 74]،

---

[1] – العميد في علم التجويد، محمود بسّة ، ص88.

[2] – الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم، الحفيان، ص 55.

[3] – معجم علوم القرآن، الجرمي، ص 262.

[4] – نفسه، ص 263 .

ولقالون في هذا النوع: القصر والتوسط، وقيل: إنه يمد المنفصل بمقدار ثلاث حركات، وله وجه آخر، وهو القصر، أما ورش، فله الإشباع بمقدار ست حركات[1].

ووجه المد في كل من المتصل والمنفصل: أن صوت المد ضعيف خفي، والهمز قوي جلد، فزيد في طول المد، تقوية لضعف صوته، أو للتمكن من النطق بالهمزة[2]، وقد عزا ابن الباذش لبعض شيوخه: أن الزيادة في المد اختيار من ورش، خالف فيه نافعا وقالون عنه[3].

وحجة من قصر المدّ في المنفصل، أن الهمزة ليست مع صوت المد واللين في كلمة واحدة، ومن ثم فهي تنفصل منه في الوقف، وبذلك أُمِن خفاء صوت المد واللين مع الهمزة[4].

وإنما جرى القراء في المد على طريقة العرب في الإدغام، فالعرب اجتمعت على الإدغام فيما كان من كلمة، نحو: "قدّ، ومدّ، واحمرّ، ولم تجتمع في المنفصل نحو: جَعَلَ لَكَ[5].

3–المد العارض للسكون:

وهو ما جاء فيه بعد حرف المد، أو حرف اللين سكون عارض، في حالة الوقف فقط، مثل: (العالمين، نستعين، بيت، خوف، مآب)، وسمي عارضا، لعروض المد بعروض السكون[6]، وهذا النوع يجوز مده وقصره، والمراد بالمد: ما يشمل التوسط، وما وما فوقه، والتوسط أربع، والمد ست حركات، والقصر حركتان[7].

---

[1] – ينظر: معجم علوم القرآن، الجرمي، ص262 ، والوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح القاضي، ص74.

[2] – معجم علوم القرآن، الجرمي، 262.

[3] – الإقناع في القراءات السبع، ص304 .

[4] – ينظر: العميد في علم التجويد، محمود بن علي بسّة، ص86.

[5] – الإقناع في القراءات السبع، ص 230 .

[6] – مدخل في علوم القراءات، السيد رزق الطويل، ص 183.

[7] – نفسه، ص 186.

وقد اختاره الشاطبي لجميع القراء[1]، واختاره بعضهم لأصحاب التحقيق، كحمزة، وورش، والأخفش عن ابن ذكوان[2]، وهو كذلك عند قالون[3].

4–مد البدل :– وهو أن تسبق الهمزة صوت المد في كلمة واحدة، نحو: (آدَمَ)، وقيل إنه سمى بهذا الاسم، لأنه غالبا ما يكون قد نتج عن اجتماع همزتين: أولاهما متحركة بإحدى الحركات الثلاث، والأخرى ساكنة، والعرب تكره اجتماع همزتين؛ فتبدل الأخيرة منهما حرف مد يناسب حركة الأولى، نحو: (آمن) وأصلها (أأمن)[4].

وقد اختلف ورش وقالون في هذا النوع من المد؛ أما ورش فقد تفرد في رواية الأزرق بزيادة تمكين أصوات المدِّ واللين، إذا تقدم عليهن الهمزات، سواء ظهرن مخففات، أم محققات، أو ألقى حركتهن على الساكن قبلهن، فله المد، والتوسط، والقصر، نحو: (ءامنوا)، و(إيمان)، و(أوتوا)، وشبهه، وأما قالون وبقية القراء، فقد رووه بالقصر[5].

ووجه ورش في ذلك، أنه نظر إلى وجود المدّ والهمز في كلمة، بصرف النظر عن تقدمه أو تأخره، وحجة من قصر، أن علّة (المدّ) في كل من المنفصل والمتصل للتمكن من النطق بالهمز، والهمز في (البدل) متقدم على حرف المدّ، فليس هناك ما يدعو إليه[6].

---

[1] – النشر في القراءات العشر، 335/1.

[2] – مدخل في علوم القراءات، السيد رزق الطويل، ص187.

[3] – كيف تقرأ القرآن الكريم برواية الإمام قالون عن نافع المدني، المختار المشري المقروش، فاليتا، مالطا، دط، 2001م، ص 52.

[4] – الميزان في أحكام تجويد القرآن، فريال زكريا العبد، ص 172.

[5] – مقدمات في علم القراءات، محمد أحمد مفلح القضاة، وأحمد خالد شكرى، ومحمد خالد منصور، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 1422هـ، 2001م، ص132، 141.

[6] – الهادي شرح طيبة النشر، محيسن، 174، 175.

5-المد اللازم: وهو المد الذي اتفق القراء كلهم على مده، وعلى مقدار مده، وسمي لازما، للزوم سببه، وهو السكون وقفا ووصلا[1]، ويُمَد مدا مشبعا بمقدار ست حركات، ويحمل ألقابا أخرى، بحسب نوعه، وبحسب ما بعده[2]، وينقسم قسمين: كلمي وحرفي؛ فالكلمي: هو أن يقع السكون الأصلي بعد صوت المد في كلمة، نحو:(ٱلصَّآخَّةُ)، من قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا جَآءَتِ ٱلصَّآخَّةُ ﴾ [عبس، 33]، والحرفي: هو أن يقع السكون الأصلي بعد صوت المد في حرف، نحو: (قٓ)، من قوله تعالى: ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ۝١﴾ [ق، 1][3].

وعلى العموم فإن هناك اختلافا ظاهرا بين راويي نافع، في موضوع المد والقصر؛ فبينما كان المد سمة ظاهرة عند ورش من حيث الطول؛ فقد عرف بذلك حتى لقب بـ (شيخ القراء المحققين)[4]، وقال من وصفه: " كان ورش جيد القراءة حسن الصوت، إذ إذ يهمز، ويمد، ويشدد، ويبين الإعراب، لا يمله سامعه"[5] ، وهو لم يكن يقلل في المتصل والمنفصل عن ثلاثة ألفات (ست حركات)، وكان قد تفرّد بمد البدل، بينما لم يكن الأمر كذلك عند قالون؛ فقد كان يمد المتصل والمنفصل بمقدار ألفين (أربع حركات)، أو ألف ونصف (ثلاث حركات) أو القصر (حركتان).

وهذا الاختلاف في زمن المد بين القراء، هو اختلاف صوتي أدائي، ليس له أي أثر دلالي، وإنما كان ذلك تبعا لاختيار كل قارئ.

بيد أن اختيار ورش الإطالة في صوت المد، وخاصة في المنفصل، والبدل، والمدود الحاصلة من التقاء همزتيـــن، بخلاف قالـــون، وعـــدد من القراء، بل وتفـرده

---

[1] – معجم علوم القرآن، الجرمي، ص258.

[2] – ينظر: مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، الدوسري، ص 114.

[3] – الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم، الحفيان، ص 58.

[4] – مدخل في علوم القراءات، السيد رزق الطويل، ص 89.

[5] – النشر في القراءات العشر، 113/1.

بمد البدل[1] يعد أمرا ملفتا، إلا أن الإشكال يزال، حين نعلم أن ورشا قد قرأ على شيوخ آخرين في مصر، قبل أن يقرأ على نافع، وقد أقره نافع على ذلك[2]، فكانت روايته المد عن نافع على سبيل الإقرار، لا على سبيل الاختيار.

[1] – ينظر: الإقناع في القراءات السبع، ص 231، ومعجم علوم القرآن، ص262، والوافي في شرح الشاطبية، ص74، و مقدمات في علم القراءات، مجموعة من المؤلفين، ص132، 141.

[2] – ينظر: الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب، ص84، 85.

المبحث الرابع– التفخيم والترقيق في اللام والراء:

من المعروف أن هناك أصواتا في العربية مفخمة، وأخرى مرققة؛ فالمفخمة هي أصوات الاستعلاء، وهي المجموعة في قولهم: (خص ضغط قظ)، وباقي الأصوات مرققة، وتسمى أصوات الاستفال[1].

غير أن اللام والراء، وإن كانا في الأصل تابعين لأصوات الترقيق، إلا أنهما يفخّمان أحيانا تفخيما عارضا[2]، بل إن هناك من يذهب إلى أن الأصل في الراء هو التفخيم، وإنما ترقق لسبب[3]، أما اللام، فقد ساغ التفخيم فيها، لشبهها بالراء، ولتداخلها معها أشد المداخلة[4].

وفيما يلي حديث مختصر عن التفخيم والترقيق عند اللغويين، وعلماء القراءات، ثم دراسة للتفخيم والترقيق في اللام والراء في رواية ورش عن نافع.

أولا–التفخيم والترقيق عند اللغويين وعلماء القراءات:

إن قارئ كتب اللغة القديمة لا يكاد يخرج بتصور واضح لمفهوم التفخيم والترقيق؛ فسيبويه لم يشر إلى هذه الظاهرة إلا عند حديثه عن ألف التفخيم، وذلك في قوله: "وألف التفخيم يعنى بلغة أهل الحجاز في قولهم: الصَّلاة والزَّكاة والحَيَاة"[5]، ولا نكاد نجد للعلماء من بعده زيادة في البيان والتوضيح لهذا الأمر، وكل ما ورد عندهم، أن مصطلح التفخيم: يدل على المعنى المقابل للإمالة[6]، أما الكتب التي درست هذا الموضوع دراسة وافية، فهي

---

[1] – معجم علوم القرآن، الجرمي، ص4.

[2] – موسوعة علوم القرآن، عبد القادر محمد منصور، دار القلم العربى، حلب، ط1، 1422هـ، 2002م، ص165.

[3] – النشر في القراءات العشر، 108/2.

[4] – ينظر: شرح الهداية، المهدوي، 125/1، 126.

[5] – الكتاب، 432/4.

[6] – ينظر: لسان العرب، 450/12، وشرح شافية ابن الحاجب، 919/2 .

كتب التجويد والقراءات، وقد أطلق علماؤها على تفخيم اللام مصطلح التغليظ[1]، وعرّفوه بأنه: سمن يعتري الحرف المراد تغليظه، فيملأ الفم حال النطق، وعرفوا الترقيق بأنه: ضدّ التغليظ؛ وهو نُحول يدخل على جسم الحرف، فلا يملأ صداه الفم، ولا يغلقه[2].

والتغليظ إنما يحصل بسبب ارتفاع مؤخّرة اللسان عند النطق بصوت من الأصوات، وبقدر درجة الارتفاع، تزداد درجة التفخيم، أما الترقيق، فيحصل بسبب انخفاض في مؤخّرة اللسان، عند النطق بصوت من الأصوات[3].

ثانيا- تفخيم اللام عند ورش:

لقد انفرد ورش من بين القراء بتغليظ اللام، وذلك لأسباب ستتضح فيما يلي:

1-أسباب تفخيم اللام عند ورش:

الأصل في اللام الترقيق[4]، وتفخم عند ورش لسببين:

أولهما- التعظيم: ويكون في لام الجلالة؛ إذا لم تُسبق بكسر؛ فإذا سبقت بكسر رُققت[5].

---

[1] – كيف تقرأ القرآن الكريم برواية الإمام قالون، المقروش، ص37.

[2] – ينظر: القواعد والإشارات في أصول القراءات، أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي الحلبي، تح: عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، دار القلم، دمشق، ط1، 1406 هـ، 1986 م، ص50، 51.

[3] – موسوعة علوم القرآن، عبد القادر محمد منصور، دار القلم العربى، حلب، سوريا، ط1، 1422هـ، 2002م، ص163.

[4] – شرح الهداية، المهدوي، 127/1.

[5] – هذا الحكم لا يختص به ورش فقط، وإنما هو حكم يتفق عليه جميع القراء. ينظر: الميزان في أحكام تجويد القرآن، ص 98.

ثانيهما- إذا سبقت بأحد أصوات الإطباق: وذلك إذا كان قبلها طاء، أو ظاء، أو صاد؛ ما لم تنكسر اللام أو تنضم، أو تنكسر أصوات الإطباق أو تنضم[1].

وخصت أصوات الإطباق؛ لأنها أقوى أصوات التفخيم، يقول ابن الجزري: "والاستعلاء من صفات القوة؛ وهي سبعة يجمعها قولك: (قظ خص ضغط)، وهي حروف التفخيم على الصواب، وأعلاها الطاء، كما أن أسفل المستفلة الياء، وقيل: حروف التفخيم هي حروف الإطباق، ولا شك أنها أقواها تفخيما"[2].

وقد تفرد ورش من بين القراء بتغليظ اللام مع أصوات الإطباق، في مثل: (ظلموا، ومن أظلم، والصلاة، ومصلى، والطلاق، وطلقتم)، حيثما وجدت، ورققه باقي القراء، ومنهم قالون[3].

وتفخيم ورش قائم على أسس صوتية قوية؛ ذلك أن اللام المفتوحة إذا سبقها صوت مطبق، مفخم، مستعل، يقرّب اللام منه، ليعمل اللسان في التفخيم عملا واحدا، وهكذا معظم مذاهب العرب، فهم يقربون الصوت من الصوت، ليعمل اللسان عملا واحدا، ويقربون الحركة من الحركة، ليعمل اللسان عملا واحدا[4]، وهذا ما يسميه علماء اللغة المحدثون باسم (المماثلة)[5].

وقد بيّن مكي بن أبي طالب وجه تفخيم اللام المفتوحة فقال: "إنما فخمت اللام إذا كانت مفتوحة، لأن الفتحة مؤاخية للتفخيم، ولأنها من الألف، ولأن الفتحة مستعلية في

---

[1] – مدخل في علوم القراءات، السيد رزق الطويل، ص221.

[2] – النشر في القراءات العشر، 1/ 102 ،203.

[3] – الكشف عن وجوه القراءات، مكي ابن أبي طالب، 219/1.

[4] – ينظر: مدخل في علوم القراءات، ص 222.

[5] – ينظر: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1418هـ، 1997م، ص387، والأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص106، .

المخرج، كحروف الاستعلاء، والألف حرف يخرج من هواء الفم، فعامل اللام[1] بالتفخيم مع الفتح وحرف الإطباق قبله، ليعمل اللسان عملا واحدا، فلما تغيرت اللام عن الفتح، رجع إلى الأصل، وهو الترقيق، وأيضا فإن اللام إذا انكسرت في نفسها، امتنع فيها التفخيم، لأن التفخيم إشباع فتح، ومحال أن يشبع الفتح في حرف مكسور، أو مضموم"[2].

2-الأصوات الموجبة تغليظ اللام عند ورش:

أجمع القراء سوى ورش على ترقيق كل لام في القرآن، سِوى ما ورد في اسم الله تعالى، والعلة في ذلك، أنهم أجروا اللام على أصلها، ولم يكن التفخيم فيها عندهم قويا مع مجاورة الأصوات التي أوجب ورش بها التفخيم، إذ اللام أصلها الترقيق، فدخول التفخيم فيها ليس بقوي، كقوته في الراء، لأن الراء اجتمع فيها الشبه بأصوات الاستعلاء، حيث إن العرب منعت الإمالة بها في نحو: (راشد)، كما يمنع المستعلي في نحو: (طالب)، وليس ذلك في اللام[3].

وقد ذكر المهدوي أن الأصوات الموجبة تغليظ اللام عند ورش هي: الصاد، والطاء، والضاد، والظاء، وأقواها في الإطباق الطاء، ثم الصاد، ثم الظاء، ثم الضاد[4].

والحقيقة أن هناك خلافا قديما حول أصوات الإطباق التي تتسبب في تغليظ اللام؛ فقد نقل ابن الباذش عن المصريين إجماعهم عن ورش تغليظها، إن كانت متحركة بالفتح، وقبلها مباشرة صاد متحركة بالفتح أو ساكنة، نحو: (الصلاة، مصلى، مفصّلا، فيصْلب،

[1] – يقصد ورشا .

[2] – الكشف عن وجوه القراءات، 220/1.

[3] – ينظر: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج، الغوثانى، ص 171.

[4] – شرح الهداية، 129/1 ، 130.

من أصلابكم) وما أشبهه، فهذا لا خلاف بينهم في أنه مفخم[1]، وزاد بعضهم تفخيم اللام المفتوحة، إذا كان قبلها الظاء متحركة بالفتح، أو ساكنة، نحو: (ومن أظلم، وظلموا، وبظلاّم، وظل وجهه، وظللنا) وشبهه[2].

وذهب بعضهم إلى تغليظها عند الصاد والطاء، وترقيقها عند الظاء[3]، وآخرون إلى تغليظها عند الطاء والظاء خاصة، وترقيقها عند الصاد[4]، ونُقل عن المهدوي تفخيم اللام المفتوحة، إذا كانت قبلها ضاد ساكنة، نحو: (أَضْلَلْتُمْ)، فإن تحركت الضاد، رقق، نحو: (ضَلَلْنَا، ضلّوا)[5].

وهكذا فقد حصل الخلاف في اللام مع أصوات الإطباق الأربعة، غير أن الداني ذكر أن تغليظ اللام لورش من طريق الأزرق ينبغي أن تسبقه ثلاثة أصوات فقط، وهي: الصاد، والظاء، والطاء؛ يقول: "اعلم أن ورشا من طريق أبي يعقوب عنه، روى عن نافع أنه كان يغلظ اللام ويفخّمها، إذا تحرّكت بالفتح لا غير، ووليها من قبلها صاد، أو ظاء، أو طاء، وتحرّكت هذه الثلاثة الأحرف بالفتح، أو سكنت، لا غير"[6]، نحو: (سيصْلون، ظَلموا، طَلّقتم) وغيرها.

وقد اعتبر كمال بشر أن اللام تفخم مع أحد أصوات الإطباق الأربعة: (الصاد، والطاء، والضاد، والظاء)، غير أنه لم يشترط فتح أصوات الإطباق أو سكونها، كما

---

[1] – الإقناع في القراءات السبع، ص156.

[2] – المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[3] – شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد محب الدين النُّوَيْري، تح: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424 هـ، 2003م، 40/2.

[4] – المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[5] – الإقناع في القراءات السبع، ص 156 ، وشرح الهداية، 129/1، 130.

[6] – جامع البيان في القراءات السبع ، 787/2.

اشترط ذلك علماء التجويد والقراءات، بل اعتبر أن تفخيم اللام يقع، حتى إذا سُبق بهذه الأصوات، وهي مضمومة، مثل: صُلّي عليه، وضُلّل[1].

غير أن تفخيم اللام في مثل هذه الأمثلة لا يبدو ممكنا؛ ذلك أن التفخيم إنما يتناسب مع اللام المفتوحة، أما إذا كسرت فقد صار ممتنعا، قال مكي بن أبي طالب: "فإن اللام إذا انكسرت في نفسها، امتنع فيها التفخيم، لأن التفخيم إشباع فتح، ومحال أن يشبع الفتح في حرف مكسور أو مضموم"[2]، وقال المهدوي: "فمتى حاول القارئ أن يجمع الكسرة مع التفخيم في حرف واحد، كان ذلك ثقيلا"[3].

3-أحكام تغليظ اللام وترقيقها عند ورش:

لقد سجل العلماء عددا من أحكام التغليظ والترقيق عند ورش، أهمها:

أ-إذا وقعت الألف بين اللام المفتوحة والصاد، فبعض القراء يرقق، وبعضهم يفخم، وذلك نحو: (فصالاً) في قوله تعالى: ﴿فَإِنَ اَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَاۗ﴾ [البقرة، 231]، و(يَصَّالحَا)، في قوله: ﴿فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَنْ يَّصَّٰلَحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاًۚ وَالصُّلْحُ خَيْرٌۗ﴾ [النساء، 127]، وكذا إذا فصل بين اللام والطاء ألف، مثل: (فطال) في قوله تعالى: ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلاَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْۗ﴾[4] [الحديد، 16].

ب- تغلّظ اللام في ذوات الياء، وذلك في مثل: (صلّى)، من قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلذِے يَنْهِىٰ ۝٩ عَبْداً اِذَا صَلّىٰٓ ۝١٠﴾ [العلق، 9، 10]، وهي إنما تغلظ مع فتح

---

[1] – علم الأصوات، ص408.

[2] – الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 220/1.

[3] – شرح الهداية، 138/1.

[4] – الإقناع في القراءات السبع، ص169.

الألف المنقلبة، وإذا أميلت هذه الألف، فإنها تمال مع ترقيق اللام، سواء أكانت رأس آية أم غيرها، إذ الإمالة والتغليظ ضدان لا يجتمعان، وهذا مما لا خلاف فيه[1].

ج- تشديد اللام لا يمنع تغليظها، بحجة أنه فصل بينها وبين صوت الاستعلاء فاصل، وهذا الفاصل لا يعتد به، لأنه لام أدغمت في مثلها، فصارا في حكم الصوت الواحد الذي جاء بعد صوت استعلاء[2]، نحو: (يُصَلّبوا)، في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلاَرْضِ فَسَاداً اَنْ يُّقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ اَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلاَرْضِ﴾ [المائدة، 35].

د-إذا وقعت اللام المفتوحة بين صوتين مستعليين، نحو: (خلطوا)، في قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحاً وَءَاخَرَ سَيِّئاً عَسَى ٱللَّهُ أَنْ يَّتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة، 102] ، فقوم من أهل الأداء يغلظون اللام، في مذهب ورش من طريق الأزرق، من أجل حرفيْ الاستعلاء، وآخرون يرقّقونها، لعدم النص عن ورش فيه[3].

ثالثا-الراء بين التفخيم والترقيق:

1-أصالة التفخيم أو الترقيق في الراء:

صوت الراء في العربية صوت لثوي، يحدث بتكرار ضربات اللسان في منطقة اللثة، ومن هنا جاءت تسميته (الصوت المكرر)[4]، وقد اختلف علماء القراءات والتجويد حول أصالة التفخيم، أو الترقيق فيه على قولين:

---

[1] - النشر في القراءات العشر، 116/2.

[2] - نفسه، 119/2.

[3] - جامع البيان في القراءات السبع، 791/2

[4] - علم الأصوات، كمال بشر، ص407.

الأول: ذهب الجمهور إلى أن الأصل في الراء هو التفخيم، وإنما ترقق لسبب[1]، وقد احتجّ مكي لهذه الأصالة بقوله: "والدليل على أن أصلها التغليظ، أن كل راء غير مكسورة، فتغليظها جائز، وليس كل راء يجوز فيها الترقيق، ألا ترى أنك لو قلت: (رغدا) و(رقد) ونحوه بالترقيق، لغيرت لفظ الراء إلى نحو الإمالة، وهذا لا يمال، ولا علة فيه توجب الإمالة"[2].

واحتج غيره بأن أصل الراء التفخيم، لكونها متمكنة في ظهر اللسان، فقربت بذلك من الحنك الأعلى الذي به تتعلق أصوات الإطباق، وتمكنت منزلتها، لِما عرض لها من التكرار، حتى حكموا للفتحة فيها بأنها في تقدير فتحتين، كما حكموا للكسرة فيها بأنها في قوة كسرتين[3].

الثاني : ذهب آخرون إلى أنه: ليس للراء أصل في التفخيم، ولا في الترقيق، وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركتها، فترقق مع الكسرة لتسفلها، وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدهما، فإذا سكنت جرَت على حكم المجاور لها، وكذلك ترقق مفتوحة ومضمومة إذا تقدمها كسر، أو ياء ساكنة، فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم، لاحتفظت بهذه الصفة على كل حال، كما كان ذلك في أصوات الاستعلاء[4].

والحق أن حجة القائلين بأصالة التفخيم أقوى، ولذلك قطع كمال بشر في الأمر، بأن التفخيم هو الأصل بقوله: "وحقيقة الأمر في هذا الشأن، كما قرر الثقاة من الدارسين في القديم والحديث، أن صوت الراء أكثر ميلا إلى التفخيم، وأن مواقع هذا التفخيم كثيرة، يصعب حصرها، ومن ثم لجأ رجال الاختصاص إلى حصر مواقع الترقيق، لأنه أسهل منالا، وأقرب إلى الدقة"[5].

---

[1] – النشر في القراءات العشر، 108/2.

[2] – الكشف عن وجوه القراءات، 206/1 .

[3] – النشر في القراءات العشر، 108/2.

[4] – المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[5] – علم الأصوات، ص405.

وقد عبر بعض العلماء عن الترقيق في الراء بمصطلح الإمالة، أي إمالة بين بين[1]، غير أن ابن الجزري خالفهم في ذلك بقوله: "ولو كان الترقيق إمالة، لم يدخل على المضموم والساكن، ولكانت الراء المكسورة ممالة، وذلك خلاف إجماعهم"[2].

2- الفائدة من ترقيق الراء:

لا تختلف الفائدة من ترقيق الراء عن الفائدة من الإمالة، فالغرض هو تقريب الأصوات بعضها من بعض للمناسبة، أي حتى تتناسب الأصوات، وتصير في نمط واحد، ويحصل بذلك سهولة في اللفظ؛ ذلك أن اللسان ينحدر عند الترقيق والإمالة، والانحدار أخف عليه من الارتفاع[3].

3-تفخيم الراء وترقيقها في الأفعال في رواية ورش عن نافع:

لقد تفرد ورش من طريق الأزرق بمسائل في ترقيق الراءات، لم يثبت منها شيء عند قالون، الذي وافق الجماعة في ذلك[4]، فلقد روى الأئمة من القراء المصريين والمغاربة عن ورش من طريق الأزرق وغيره مذاهب: منها ما اتفقوا مع غيرهم على ترقيقه، ومنها ما اتفقوا على تفخيمه، ومنها ما اختلفوا فيه، ومنها ما خصوا به ورشا من طريق الأزرق، وقد فصلت كتب علوم القرآن ذلك تفصيلا دقيقا[5].

---

[1] – الكشف عن وجوه القراءات، مكي، 208/1، وجامع البيان في القراءات السبع، الداني، 772/2، وشرح الدرر اللوامع، المنتوري، 535/2.

[2] – النشر في القراءات العشر، 90/2، 91.

[3] – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 375/3، والنشر في القراءات العشر، 391/2، وشرح المفصل، 54/9.

[4] – المحيط، بأصول رواية قالون عن نافع من طريق أبي نشيط، صفاء الدين الأعظمي، طوب بريس، الرباط، دط، 2007، ص81.

[5] – ينظر: شرح طيبة النشر، ص133 وما بعدها، والوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، ص161 وما بعدها، والنشر في القراءات العشر، 91/2 وما بعدها، والكشف عن وجوه القراءات ، 209/1 وما بعدها .

وسيتم الاقتصار هنا على الأفعال المشتملة على الراء المرققة، سواء أكانت مكسورة، أم مفتوحة، أم مضمومة، أم ساكنة، لبيان موقف ورش منها:

أ-الراء المكسورة: إذا كانت الراء مكسورة، فإنها مرققة لجميع القراء[1]، ومن أمثلة الأفعال التي رققت فيها الراء في رواية ورش: (أرنا)، من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلذَيْنِ أَضَلَّنَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَالِانسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلاَسْفَلِينَ ﴿٢٨﴾﴾ [فصلت، 28] .

قال المهدوي: "وعلة إجماعهم على ترقيق الراء المكسورة، أن الكسر مناف للتفخيم، فمتى حاول القارئ أن يجمع الكسرة مع التفخيم في حرف واحد، كان ذلك ثقيلا"[2].

ب-الراء المفتوحة أو المضمومة: إذا كانت الراء مفتوحة، أو مضمومة، فالقراء جميعا يفخمونها، إلا ورشا فإنه يرققها، إذا وقعت بعد ياء ساكنة، أو كسرة لازمة، أو حال بينها وبين الكسرة ساكن[3]، فأما الكسرة اللازمة[4]، فإنها تقع قبل الراء، نحو: (حصرت)، في قوله تعالى: ﴿ اَو جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُّقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُواْ قَوْمَهُمْ ﴾[النساء، 89] وما شابهها[5]، فالراء الواردة في هذا الفعل، وما شابهه مرققة، وترقيقها مرتبط بشرطين:

---

[1] – النشر في القراءات العشر، 100/2.

[2] – شرح الهداية، 138/1.

[3] – شرح طيبة النشر في القراءات العشر، النُّوَيْري، ص 133، 134 .

[4] – معنى لزوم الكسرة هنا، ألا تقع على صوت يجوز تجريد الكلمة منه، فإن وقعت، سمي الكسر عارضا، والكسرة العارضة لا يعتد بها، مثل: (بربهم، ولربك)، فإذا كان الصوت زائدا، فكسرته غير لازمة، لا تعمل فيما بعدها. ينظر: شرح الهداية، 147، 148.

[5] – جامع البيان في القراءات السبع، الداني، 773/2.

أحدهما: أن لا يكون بعد الراء صوت استعلاء، مثل: (صراط) من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ۝٥١﴾ [آل عمران، 50].

ثانيهما: أن لا تكون الراء مكررة، مثل: (ضرارا) من قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾، فإن كان بعدها صوت استعلاء أو تكررت، فلا خلاف في تفخيمها[1].

ومثال الراء إذا وقعت بعد ياء ساكنة، كلمة (خير)، حيثما وقعت، ومثال التي حال بينها وبين الكسرة ساكن، كلمة (عِبْرَة)، حيثما وقعت، وأمثلة هذا النوع في الأسماء، وليست في الأفعال.

ومن الأفعال التي اشتملت على راء مضمومة مسبوقة بكسرة لازمة: (يخِرُّون، ينتصِرُون) وغيرها من المواضع.

ج- الراء الساكنة: لا خلاف بين القراء في إخلاص تفخيم الراء الساكنة، إذا سبقتها فتحة أو ضمّة، سواء أحال بينها وبين هاتين الحركتين ساكن، أم لم يحل[2]، فإن كانت الراء ساكنة، وقبلها مكسور، فإما أن تكون الكسرة عارضة، نحو: (ارْجعوا) من قوله تعالى: ﴿ ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُوا۟ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ﴾ [يوسف، 81]، فالراء هنا مفخمة، والعلة في ذلك أن صوت همزة الوصل هنا زائد، لا يعتدّ به، وليس بلازم في كل حال، لأنه يسقط في الدرج، ويدخل في الابتداء، فضعفت كسرته لضعفه[3].

[1] – الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محيسن، 337/1، 338.

[2] – جامع البيان في القراءات السبع، الداني، 783/2.

[3] – شرح الهداية، 137/1 ، 138.

أما إذا كانت كسرة المكسور قبلها لازمة، ولم يقع بعد الراء صوت استعلاء، فإنها ترقق لجميع القراء[1]، وذلك نحو: (اصبر) من قوله تعالى: ﴿إِصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿١٦﴾﴾ [ص، 16].

د-**الوقف على الراء المتطرّفة:** وتكون مفتوحة، أو مضمومة، أو ساكنة:

1- الراء المفتوحة: يقف ورش على الراء المفتوحة، المكسور ما قبلها بالترقيق، نحو: (ليغفر) من قوله تعالى: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾[2] [الفتح، 2].

2- الراء المضمومة: يقف ورش على الراء المضمومة، المكسور ما قبلها بالترقيق، نحو: (تستكثر) من قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴿٦﴾ ﴾ [المدثر، 6][3].

3- الراء الساكنة: الراء الساكنة في الوقف، تجري مجرى الراء الساكنة في الوصل، فتفخم بعد الفتحة والضمة، وترقق بعد الكسرة[4].

وهكذا يتضح أن الهدف من تغليظ اللام، وترقيق الراء في رواية ورش، هو التقريب، بقصد التجانس، والانسجام بين الأصوات، حتى تتناسب، وتصير في نمط واحد، وفي ذلك اقتصاد في الجهد، حيث إن اللسان يعمل عملا واحدا، فينحدر عند ترقيق الراء، ليوافق سبب الترقيق، ويرتفع عند تغليظ اللام، ليوافق سبب التغليظ.

[1] – الهادي شرح طيبة النشر، 345/1، وجامع البيان في القراءات السبع، 784/2.

[2] – جامع البيان في القراءات السبع، 785/2.

[3] – المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[4] – النشر في القراءات العشر، 105/2، والتيسير في القراءات السبع، الداني، ص49.

المبحث الخامس– الإظهار والإدغام:

الإظهار والإدغام ظاهرتان صوتيتان هامتان، تحدثت عنهما كتب اللغة قديما وحديثا، وحفلت بهما كتب التجويد والقراءات القرآنية.

وقبل دراسة هاتين الظاهرتين في قراءة نافع، ينبغي الالتفات بشكل مختصر إلى جهود اللغويين والنحاة، القدامى منهم والمحدثين، وعلماء القراءات والتجويد الذين درسوا هاتين الظاهرتين دراسة وافية مستفيضة، للإفادة من تلك الجهود في هذا البحث.

أولا – الإظهار والإدغام عند علماء اللغة وعلماء القراءات:

حين يتحدث العلماء عن الإظهار، إنما يقصدون إخراج الصوت من مخرجه، مستوفيا جميع صفاته، بحيث يُقطع عن غيره، ويبِين عنه، من غير أن يُسكت عليه[1].

وهكذا يتباعد الصوتان، فيُنطق كلٌّ منهما كما هو، بكل خصائصه، دون أدنى تغير ناشئ عن التجاور.

ومن المصطلحات التي استعملها القدماء للإظهار:(البيان) و(التبيين) و(المبيَّن)[2].

وقد عدّوا الإظهار هو الأصل؛ لأنه لا يحتاج إلى سبب لوجوده، بخلاف الإدغام، فهو بحاجة إلى ذلك السبب، لأن القصد منه التخفيف[3].

وبما أن الإظهار هو الأصل، ولم يدخل لعلة معينة، فإن العلماء لم يكثروا الكلام عنه في كتب اللغة والقراءات، بينما ركزوا حديثهم عن الإدغام، وأطالوا الكلام فيه؛ فتحدثوا عن أنواعه، وأسبابه، وفائدته، وأقسامه ...

---

[1] – شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 385/1.

[2] – ينظر: الكتاب، 443/4، والمقتضب، 252/1 .

[3] – ينظر: الكشف عن وجوه القراءات، مكي، 134/1 .

ويعدّ سيبويه من أوائل من اهتم بالإدغام من علماء العربية القدامى، فقد عدّه محور دراسته للأصوات[1]، وهو يعتبره تقريب صوت من صوت، كما هو الحال في الإمالة[2]؛ فالإدغام عنده درجات؛ يبدأ بتقريب صوت من آخر، وإدنائه منه، وينتهي عند رفع اللسان بهما من موضع واحد، فهو يشمل تأثر الصوت بالصوت، سواء أكان التأثر كاملا، يترتب عليه فناء الصوت المتأثر، أم كان جزئيا يفقد معه عنصرا من عناصره[3].

أما من جاء بعده من النحاة، فهم يطلقون مصطلح الإدغام في الغالب على ما يحدث من اتصال بين صامتين؛ أحدهما ساكن، والآخر متحرك، ولذا فإن تعريف الإدغام عندهم لا يكاد يخرج عن عبارات مثل: "تضع لسانك لهما موضعا واحدا"[4]، و"ترفع لسانك بهما رفعة واحدة"[5]، و"تعتمد لهما باللسان اعتمادة واحدة"[6]، و"يعتمد بهما على المخرج اعتمادة واحدة قوية"[7].

ولقد درس علماء القراءات والتجويد موضوع الإدغام، من باب الحرص على ضبط قراءة القرآن حتى لا تتطرق إليها الزيادة أو النقصان، ومن ثم فقد امتازت بحوثهم بالدقة التامة، كبيان الزمن المستغرق في الإدغام، والتفريق بين الإدغام الصغير والإدغام الكبير[8].

---

[1] – ينظر: في البحث الصوتي عند العرب، خليل إبراهيم العطية، منشورات دار الجاحظ، بغداد، دط، 1983م، ص81.

[2] – ينظر: الكتاب، 117/4 .

[3] – ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين، ص 125.

[4] – الأصول في النحو، ابن السراج، 405/3.

[5] – اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، 469/2.

[6] – المقتضب، المبرد، 333/1.

[7] – شرح شافية ابن الحاجب، الإستراباذي، 235/3.

[8] – ينظر: التحديد في الإتقان والتجويد، الداني، ص99، والرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب، ص245، وجهد المقل، محمد بن أبي بكر المرعشي، الملقب بساجقلي زادة، تح: سالم قدوري الحمد، دار عمار، المملكة الأردنية، ط2، 1429هـ، 2008م، ص79، والإدغام الكبير، أبو عمرو بن العلاء، تح: عبد الكريم محمد حسين، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، دط، دت، ص33.

أما علماء اللغة المحدثون، فحين يتحدثون عن الإدغام أو المماثلة، فهم يتحدثون عن صامتين أدمجا، وامتزجا امتزاجا كاملا، حتى صارا صامتا واحدا طويلا[1]، وقد اختلفوا في زمنه، فقدره بعضهم بزمن نطق صوتين قصيرين[2]، وقدره آخرون بأقل من من ذلك؛ لأن الناطق بكلمة (وعدْتّ) مثلا، يضع لسانه للنطق بالدال، ثم إنه لا يزيل لسانه عن موضعه، بمجرد النطق بها، لكي يعيده إلى الموضع نفسه، لينطق بالتاء، بل يظل لسانه في موضعه، حتى يتم نطق التاء التي هي من مخرج الدال[3].

وهذا ما يسميه أحمد مختار عمر (قانون الجهد الأقل)، أي إن المتكلم يحاول أن يتجنب التحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها[4].

وهذا الاقتصاد في حركة الفم، يتبعه حتما اقتصاد في الزمن، أي إن الناطق بالإدغام يتجاوز زمن نطقه زمن الصوت الواحد، ولكنه لا يصل إلى زمن النطق بالصوتين، وهذا عين ما قاله المرعشي قديما: "وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد، وأقصر من زمان الحرفين"[5].

---

[1] – ينظر: التطور النحوي للغة العربية، محاضرات برجستراسر، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1414هـ، 1994م، ص 34، واللغة، جوزيف فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، دط، 1950م، ص48، 49، والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992م، ص67، والأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص111، ودراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ص387، 388.

[2] – ينظر: الصرف وعلم الأصوات، ديزيرة سقال، دار الصداقة العربية، بيروت، ط1، 1996م، ص179، والمنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة للصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، 1400هـ، 1980م، ص207.

[3] – أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين، ص213 .

[4] – دراسة الصوت اللغوي، ص372.

[5] – جهد المقل، ص79 .

وقد قسم العلماء الإدغام عدة تقسيمات؛ فمنهم من قسمه من خلال التشابه بين الصوتين[1]، ومنهم من قسمه بحسب الحركة والسكون[2]، ومنهم من قسمه من خلال تأثير الأصوات[3].

ثانيا – وظيفة الإدغام:

لما كان الإدغام ظاهرة صوتية، تحدث بسبب تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض، فإن الغرض منه طلب التخفيف؛ وقد عبر سيبويه عن ذلك بقوله: "كان أخف عليهم أن لا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة"[4]، فوظيفة الإدغام إذن هي التخلص من التكرار، أو من المقاطع المتماثلة، على اعتبار أن الصوتين المدغمين لا يجتمعان في مقطع واحد؛ بل يكونان في مقطعين متواليين، فيكون أولهما قفلا للمقطع الأول، ويكون آخرهما مفتاحا للمقطع الثاني[5].

ثالثا – مواطن انتشار الإظهار والإدغام في جزيرة العرب:

لقد انتشر الإدغام في القبائل البدائية التي تُعدُّ السرعةُ في الكلام من أهم خصائص لهجة أبنائها، فتدغم الأصوات بعضها في بعض، وتسقط منها ما يمكن الاستغناء عنه، بغرض الاقتصاد في الجهد العضلي[6].

---

[1] – ينظر: الكتاب، 437/4، 445، والخصائص، 159/1، والشافية، ابن الحاجب، ص120، والمفصل، الزمخشري، ص 548 ، والتحديد في الإتقان والتجويد، الداني، ص 99.

[2] – ينظر: التيسير في القراءات السبع، الداني، ص 15 ، والنشر في القراءات العشر، 209/1 .

[3] – ينظر: التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس، رمضان عبد التواب، مجلة مجمع اللغة العربية، عدد: 33، ربيع الثاني، 1394هـ، مايو، 1974، 115/33، والأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص109 .

[4] – الكتاب، 445/4 .

[5] – الإدغام، مفهومه، وأنواعه، وأحكامه، أبو أوس إبراهيم الشمسان، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عدد 25، محرم 1420 هـ، ص3 .

[6] – ينظر: في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ص63، واللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، دط، 1996، ص127.

وقد كانت قبيلة (تميم) من أشهر القبائل التي روى عنها اللغويون والنحاة الإدغام؛ فقد أخبر سيبويه أنهم يقولون:"(مَحُّمْ)، يريدون: (مَعَهُمْ)، و(مَحَّاؤُلاَءِ)، يريدون: (معَ هؤلاء)"[1].

ومن القبائل التي روي عنها الإدغام أيضا: طيء، وأسد، وبكر بن وائل، وتغلب، وعبد القيس، وإذا علمنا أن هذه القبائل دائمة الحركة، فلم تكن تستقر على حال، وأنها نزحت بعد ذلك إلى العراق، أمكننا فهْمُ ميل أغلب قراء العراق إلى الإدغام، كأبي عمرو، والكسائي، وحمزة؛ لا سيما وأن الكسائي كان مولى لبني أسد، تلك القبيلة التي آثرت الإدغام[2].

أما القبائل التي آثرت الإظهار فهي: قريش، وثقيف، وكنانة، وهذيل[3]، وسبب اتجاه هذه القبائل إلى الإظهار، هو ميلهم إلى إيضاح الأصوات، وتجنب اللّبس، وهي من صفات المتحضرين الذين يعنَوْن بتخيّر اللفظ، وحسن الأداء، ويعمدون إلى نطق كل صوت، دون تداخل بين الأصوات" [4].

وإذا كان الحجازيون عموما يلتزمون الإظهار، فهذا لا يعني أنهم جميعا كذلك، فقد ورد أن بعضهم كان يدغم، تأثرا ببعض المجاورين لهم، غير أن اللهجة الغالبة عندهم هي الإظهار، واللهجة الغالبة عند التميميين هي الإدغام[5].

رابعا–الإظهار في الأفعال في قراءة نافع:

لقد كان نافع يفضل الإظهار؛ فلا يكاد يدغم إلا ما كان إظهاره خروجا عن كلام العرب، وخاصة فيما رواه عنه ورش من طريق الأزرق[6]، ولذا فإن مساحة

---

[1] – الكتاب، 450/4 .

[2] – اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، 301/1 .

[3] – ينظر: في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ص 64 .

[4] – نفسه، ص 120 .

[5] – ينظر: اللهجات العربية في التراث، ص 313.

[6] – السبعة في القراءات، 113، والنشر في القراءات العشر، 14/2.

الإظهار عنده مساحة متسعة؛ إذ لم يدغم إلا حروفا يسيرة، وهذا مقارنة ببعض القراء، كأبي عمرو والكسائي وحمزة، حيث كان الإدغام سمة ظاهرة في قراءتهم.

وسنتناول في ما يلي دراسة الأفعال التي اختار نافع فيها الإظهار، مقتصرين على ما يتقارب فيه صوت من الفعل مع ما سبقه، أو ما لحقه، أو التي يتقارب فيها صوتان داخل الفعل؛ أما المتفق على إظهاره، فهو سمة عامة لكل القراءات، وليس من خصائص قراءة نافع.

1–الأفعال التي يتقارب الصوت الأول منها مع ما سبقه:

أ–إظهار الصوت الأول من الفعل مع ذال (إذ): اتفق ورش وقالون على إظهار الذال من (إذ) عند ستة أصوات؛ ثلاثة منها للصفير، وهي السين والصاد والزاي، والثلاثة الأخرى هي: الجيم والدال والتاء[1]، ونمثل لأصوات الصفير بالسين، في قوله تعالى: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُومِنُونَ وَالْمُومِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور، 12]، ولغيرها بالتاء، في قوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلذِينَ ٱتَّبَعُواْ﴾ [البقرة، 166].

وقد اتّفق القراء على إدغام دال (إذ) عند نفسها والظّاء، واختلفوا في إدغامها في الأصوات الستة المذكورة[2].

والسبب الذي دعا بعض القراء إلى إدغام هذه الأصوات، هو التقارب بينها وبين الذال من (إذ)، وأما نافع فاختار إظهارها على الأصل[3].

ب–إظهار الصوت الأول من الفعل مع دال (قد): أظهر ورش وقالون الدال عند أصوات الصفير، وعند ثلاثة أخرى هي الذال والجيم والشين[4]، ومن أمثلتها عند

[1] – شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 386/1، 387 .

[2] – ينظر: الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية، الأهوازي، ص 79.

[3] – شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 389/1 .

[4] – القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع، أبو الحسن علي بن محمد التازي، تح: التلميدي محمد محمود، دار الفنون للطباعة والنشر والتغليف، جدة، ط1، 1413هـ، 1993م، ص216.

السين، قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران، 181]، وعند الذال في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِّنَ ٱلْجِنِّ وَالِانسِ﴾ [الأعراف، 179]، وزاد قالون فأظهرها عند (الضاد والظاء)[1]، نحو: ﴿ وَمَنْ يُّشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَد ضَّلَّ ضَلَٰلًا بَعِيداً ﴿١١٥﴾ ﴾ [النساء، 115]، و﴿قَالَ لَقَد ظَّلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ [ص، 23].

قال الفارسي مبينا موقف القراء من دال(قد): "أما دال (قد)، فإنّهم قد أجمعوا على إدغامها عند نفسها، واختلفوا في إدغامها عند ثمانية أحرف؛ عند الجيم، والذّال، والزّاي، والسّين، والشّين، والصّاد، والضّاد، والظّاء"[2].

والسبب الذي أدى إلى اختلاف القراء حول إدغام هذه الأصوات، هو التقارب بينها وبين الدال من (قد) من ناحية، وكونها من أصوات اللسان من ناحية أخرى[3]، وقد اختار نافع إظهارها على الأصل.

ج–إظهار الصوت الأول من الفعل مع لام (هل) و(بل): اتفق ورش وقالون على إظهار لام (هل) و(بل) في ثمانية أصوات، هي: (ت، ث، ظ، ز، س، ن، ط، ض)، وهي على ثلاثة أقسام:

1– صوت اختص به لام (هل) وهو الثاء، في: ﴿ هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ [المطففين، 36].

2 – أصوات خمسة اختص بها لام (بل)، وهي: الضاد، والظاء، والطاء، والزاي، والسين، ومن أمثلتها عند الطاء، قوله تعالى: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا

[1] – الوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح القاضي، ص131.

[2] – ينظر: الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية ، الأهوازي، ص78.

[3] – شرح الدرر اللوامع، 395/1.

بِكُفْرِهِمْ فَلاَ يُومِنُونَ إِلاَّ قَلِيلًا ﴿١٥٤﴾ [النساء، 154]، وعند السين، قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْراً﴾ [يوسف، 18].

3 – صوتان مشتركان بين لام (هل) و(بل)، وهما: النون والتاء، فالنون في نحو: ﴿فَيَقُولُواْ هَلْ نَحْنُ مُنظَرُونَ ﴿٢٠٣﴾﴾ [الشعراء، 203]، و﴿قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [البقرة، 169]، والتاء في نحو: ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك،3]، و﴿بَلْ تَاتِيهِم بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ﴾ [الأنبياء، 40].

وقد اختلف القراء في إدغامها، كل على حسب قراءته، فحجة من أدغم، أن هذه اللام لما كانت ساكنة، أشبهت لام التعريف، فأدغمت عند هذه الأصوات، كما تدغم لام التعريف عندهن، وحجة نافع في الإظهار، أنه هو الأصل، وأن هذه اللام تختلف عن لام التعريف في كونها غير متصلة بهذه الأصوات، أما لام التعريف، فإنها تتصل بما بعدها حتما، ولا تنفصل عنه[1].

2– الأفعال التي يتقارب الصوت الأخير منها مع أول ما يليه:

أ–**إظهار الفاء مع الباء،** نحو: ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾ [سبأ، 9].

ب –**إظهار الباء مع الفاء،** نحو: ﴿قَالَ اذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُوراً ﴿٦٣﴾﴾ [الإسراء، 63].

ج –**إظهار الدال مع الثاء،** نحو: ﴿وَمَنْ يُّرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيا نُوتِهِ مِنْهَا﴾ [آل عمران، 145].

[1] – ينظر: حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة المعروف بابن زنجلة، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1402هـ، 1982م، ص121.

د –إظهار الثاء مع الذال، نحو: ﴿إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ [الأعراف، 176]، وقد أظهرها ورش، أما قالون، فله الوجهان: الإظهار والإدغام[1].

هـ–إظهار الباء مع الميم: أظهر ورش الباء في نحو: ﴿إِرْكَب مَّعَنَا﴾ [هود، 42]، وأدغمها قالون[2].

ووجه إدغام هذه الأصوات عند من أدغم هو التقارب، أو التجانس بينها، وذلك بقصد السهولة، والاقتصاد في الجهد، أما نافع، فإنه آثر الإظهار، لأنه هو الأصل[3].

3–الأفعال التي تقاربت فيها تاء التأنيث الساكنة مع ما يليها:

اتفق ورش وقالون على إظهار تاء التأنيث الساكنة، وهي المتصلة بالفعل الماضي، نحو: (قالت) وشبهه[4]، فأظهراها معا عند خمسة أصوات، وهي أصوات الصفير الثلاثة، والثاء، والجيم؛ فمثالها عند الصاد: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ [الحج، 40]، ومثالها عند الثاء: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ [الشعراء، 141]، ومثالها عند الجيم: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا۟ مِنْهَا﴾، [الحج، 34]، وقد أظهرها قالون دون ورش عند الظاء أيضا[5]، نحو: ﴿وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَت ظُهُورُهَا﴾ [الأنعام، 138].

وأما إدغام ورش التاء في الظاء، فلقرب المخرج؛ يقول سيبويه: "والظاء والثاء والذال، أخوات الطاء والدال والتاء، لا يمتنع بعضهنّ من بعض في الإدغام؛ لأنهنّ من حَيِّز واحد، وليس بينهنّ إلاّ ما بين طرف الثنايا وأصولها"[6].

---

[1] – التيسير في القراءات السبع، الداني، ص37، وشرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع، ص50.

[2] – المبسوط في القراءات العشر، النيسابوريّ، ص101، والتيسير في القراءات السبع، ص37.

[3] – ينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص63.

[4] – القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع، التازي، ص218.

[5] – الوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح القاضي، ص 132.

[6] – الكتاب، 464/4.

ويوضح الداني ذلك بقوله: "وعلة من أدغمها في الظاء وحدها، أنها لما اجتمعت معها من طرف اللسان والثنايا العليا، تأكدت المناسبة بينهما"[1].

4– الأفعال التي يتقارب فيها صوتان:

اتفق ورش وقالون على إظهار الذال والثاء عند التاء في كلمة واحدة كما يلي:

أ– **إظهار الذال عند التاء،** نحو قوله تعالى: ﴿فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي ﴿٩٦﴾﴾[2] [طه، 94] .

ب– **إظهار الثاء عند التاء،** نحو: (لبثْتَ) من قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ﴾ [البقرة، 258]، وما يتصرف منه إفرادا وجمعا[3]، ووجه الإظهار هنا أنه الأصل، وأنه أشبعُ وأتم[4].

وهكذا يتبين أن نافعا كان يميل إلى الإظهار، فقد أظهر عددا كبيرا من المواضع التي أدغمها غيره من القراء.

خامسا –الإدغام في الأفعال عند نافع:

إذا كان نافع يؤثر الإظهار، فهذا لا يعني أنه لا يدغم أحيانا؛ وخاصة فيما يعد الإظهار فيه خروجا عن كلام العرب، فقد أدغم بعض الأصوات التي تقاربت مخارجها، كما يلي:

---

[1] – شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 396/1.

[2] – سراج القارئ المبتدي، وتذكار المقرئ المنتهي، أبو القاسم علي بن عثمان بن محمد المعروف بابن القاصح، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ط3، 1373هـ، 1954م، ص99، 100.

[3] – الوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح القاضي، ص 137.

[4] – معاني القراءات، محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة أبو منصور الأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط1، 1412هـ، 1991م، 219/1.

1–الأفعال التي يتقارب الصوت الأول منها مع ما سبقه:

أ–إدغام الظاء و الضاد والتاء مع دال (قد): أدغم ورش دون قالون الدال في الظاء، نحو: ﴿فَقَد ظَّلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة، 231]، وفي الضاد، نحو: ﴿قَد ضَّلُّواْ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ﴿١٦٦﴾﴾[1][النساء، 166]، وحجته في ذلك من وجهين:

الأول: أن إدغام الدال فيهما، بسبب قوة الضاد والظاء، بالإطباق والاستعلاء والجهر والاستطالة في الضاد، فالدال تزداد قوة عند الإدغام، لأنه يُبدل منها حرف أقوى منها، مع مشاركة الدال الظاء والضاد في الجهر، فالإدغام فيهما حسن قوي مختار[2].

الثاني: التقارب الذي بين الدال وبينهما، وأنهما من أصوات اللسان، وقد كثر الإدغام في كلامهم في أصوات اللسان[3].

كما أدغم نافع التاء في دال (قد)، وذلك في مثل قوله: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ﴾ [البقرة، 255]، لقرب المخرج، وقد بين الداني حسن إدغام التاء في الدال، فقال: "وهو حرف مجهور، فإذا التقى بالتاء في كلمة، وهو ساكن، أدغم من غير عسر"[4]، بل إن ابن مجاهد يؤكد أنه لا يجوز الإظهار هنا، واعتبر إظهاره خروجا عن كلام العرب[5]، ولذلك أجمع القراء على الإدغام[6].

ب–إدغام الظاء مع ذال (إذ): أدغم نافع ذال(إذ) في الظاء، في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوَ اَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ فَاسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ وَاسۡتَغۡفَرَ

---

[1] – شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 1/ 393 .

[2] – القصد النافع لبغية الناشئ والبارع، التازي، ص217، وشرح الهداية، المهدوي، 82،81/1 .

[3] – شرح الدرر اللوامع، 395/1 .

[4] التحديد في الإتقان والتجويد، ص141.

[5] – السبعة في القراءات، ص 115.

[6] – سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، ابن القاصح، ص 98.

لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّاباً رَّحِيماً ﴿٦٣﴾ [النساء، 63]، وهذا متفق على إدغامه بين القراء، للتجانس بين الذال والظاء، فهما متحدان في المخرج، ومختلفان في بعض الصفات[1].

ج–إدغام الراء مع لام (بل): أدغم نافع لام (بل) في الراء، كقوله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء، 158] وشبهه، وسبب الإدغام هنا، هو قرب المخرجين؛ قال سيبويه: "فإذا كانت غير لام المعرفة، نحو لام (هل وبل)، فإنّ الإدغام في بعضها أحسن، وذلك قولك: (هَرَّأَيْتَ)؛ لأنّها أقرب الحروف إلى اللام، وأشبهها بها، فضارعتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد"[2].

د–إدغام الراء مع لام (قل):

روى ورش عن نافع إدغام اللام في الراء من (قل)، نحو قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ إِرْحَمْهُمَا﴾ [الإسراء، 24]، وأظهرهما قالون عن نافع بخلاف عنه[3].

واللام والراء تقاربا في المخرج والصفة، فهما يخرجان من مخرجين خاصين متجاورين، فاللام من حافة اللسان، والراء من طرفه، بالقرب من حافته، وصفات كل منهما تكاد تتطابق؛ لولا زيادة الراء بالتكرير والانحراف[4].

2–الأفعال التي أدغمت فيها تاء التأنيث الساكنة مع ما يليها:

أ–إدغام تاء التأنيث الساكنة في الطاء: أدغم نافع تاء التأنيث الساكنة في الطاء، نحو: ﴿وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ [الأحزاب، 13]، وهذا متفق على إدغامه، وقد بين ابن مجاهد أن هذا النوع لا يجوز إظهاره[5].

---

[1] – ينظر: الميزان في أحكام تجويد القرآن، فريال زكريا العبد، ص 59.

[2] – الكتاب، 457/4.

[3] – ينظر: السبعة في القراءات، ص 114، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية، الأهوازي، ص82.

[4] – الميزان في أحكام تجويد القرآن، فريال زكريا العبد، ص143.

[5] – السبعة في القراءات، ص 115.

وسبب الإدغام هنا هو قرب المخرجين؛ إضافة إلى أن الطاء أقوى من التاء، فالتاء مهموسة، والطاء مطبقة، ومستعلاة، وشديدة، ومجهورة[1].

ب–إدغام تاء التأنيث الساكنة في الدال: أدغم نافع تاء التأنيث الساكنة في الدال، في نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ ﴾ [الأعراف، 189]، وهذا متّفَق على إدغامه؛ لأن إظهاره خروج من كلام العرب، وهو رديء جدا لقرب الدال من التاء، وأنهما بمنزلة واحدة، فثقل الإظهار[2].

ج–إدغام تاء التأنيث الساكنة في الظاء: أدغم ورش من طريق الأزرق تاء التأنيث في (الظاء)، في نحو: ﴿ وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَت ظُهُورُهَا ﴾ [الأنعام، 138]، أما قالون فروي عنه الإظهار[3]؛ قال الداني: "وعلة من أدغمها في الظاء وحدها، أنها لما اجتمعت معها في طرف اللسان والثنايا العليا، تأكدت المناسبة بينهما، فلذلك خصها بالإدغام"[4]؛ إضافة إلى أن الظاء أقوى من التاء، فالتاء مهموسة، والظاء قوية بالإطباق والاستعلاء، أما قالون فقد أظهرها على الأصل[5].

3–الإدغام في الأفعال التي يتقارب فيها صوتان: أدغم نافع الذال الساكنة في التاء في (أخذ) وما اشتق منها، مثل: (ٱتَّخَذتُّم)، و(أَخَذتُّم)[6]، حيثما وجدت، وقد وقد بين أبو علي الفارسي الحجة في هذا النوع من الإدغام بقوله: "هذه الحروف لمّا تقاربت، فاجتمعت في أنها من طرف اللسان وأصول الثنايا، قرِّب كلّ حيّز

---

[1] – التمهيد في علم التجويد، ابن الجزري، ص 112.

[2] – غاية المريد في علم التجويد، عطية قابل نصر، ص177 ، والسبعة في القراءات، ص 115.

[3] – النشر في القراءات العشر، 5/2.

[4] – شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 397/1.

[5] – القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع، التازي، ص 218.

[6] – السبعة في القراءات، ص 155.

منها من الحيّز الآخر؛ ألا ترى أنهم أدغموا الظاء، والثاء، والذال، في الطاء، والتاء، والدال، وكذلك أدغموهنّ في الظاء؟"[1].

وهنا يبرز إشكال: لماذا أدغم نافع الذال هنا، وأظهرها في نحو: ﴿ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران، 124] وشبهه؟

وقد أجاب الداني عن ذلك بجوابين:

أحدهما: أنه أراد الجمع بين اللغتين، في الموضعين، ليُرى جوازهما وفشوهما فيها.

الثاني: أن الإدغام في (أَخَذتُّم) ونظائره لا يخرجه إلى الاشتباه بغيره، مما يخالف معناه، بينما الإدغام في (فَنَبَذْتُهَا) من النبذ، فإذا أُدغم صار (فنبتُّها) فاشتبه لفظه بـ (نبتّ) من النبات، وكذلك قوله: (عُذْتُ) من التعوذ، فإذا أدغم، أشبه (العوْد)، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء، 8]، فلما كان إدغام ذلك قد يخرجه إلى هذا الحال، آثر الإظهار فيه[2].

وهذا يدل على مراعاة نافع المعنى في الإدغام، فإذا ثبت أنه سيؤدي إلى الاشتباه بلفظ آخر، يخرجه من دلالة إلى دلالة أخرى، تركه.

وهكذا يتبين أن نافعا كان يميل إلى الإظهار، موافقا لهجة الحجاز، ولا يدغم إلا ما كان الإظهار فيه خروجا عن كلام العرب، ولذلك فإنه وافق إجماع القراء في أغلب المواضع التي أدغمها.

[1] – الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسيّ، 75/2، 76.

[2] – شرح الدرر اللوامع، المنتوري، 413/1.

الفصـــــل الثانـــي

البنيـــــة الصرفيـــــة للفعــل في قراءة نافع

المبحث الأول : حركة (فاء وعين) الفعل

المبحث الثاني : المجرد والمزيد

المبحث الثالث : التشديد والتخفيف في بنية الفعل المزيد

المبحث الرابع : حروف المضارعة ودلالتها على الفاعل

المبحث الخامس: المبني للفاعل والمبني للمفعول

المبحث السادس: الفعل ودلالة الزمن

المبحث الأول – حركة (فاء وعين) الفعل:

أولا –بنية الفعل:

يتكون الفعل في العربية من جملة عناصر، ترتبط بعلاقة نظامية فيما بينها، تعطي الفعل مدلوله، وهي مجموع الأصوات التي يتكون منها، فالفعل (كتب) مثلا يتكون من الكاف والتاء والباء، وهي الحروف الأصول لهذا الفعل؛ يقول ابن يعيش: "اعلم أن الأصل عبارة عن الحروف اللازمة للكلمة كيف تصرفت، وهي تجري مجرى الجنس للأنواع، نحو الحياة في الإنسان، والفرس، والطائر، لا بد من وجودها في كل واحد من هذه الأنواع، وإن اختلفت حقائقها، وكالمادة للمصنوعات، نحو الخشب للباب، والكرسي، والسرير، فكذلك الحروف الأصول هي مادة لما يبنى منها من الأبنية المختلفة، موجودة في جميعها، نحو: ضرب، يضرب، فهو ضارب، ومضروب، فـ (ضرب) موجود في جميع هذه الأبنية"[1].

فالأصل في الفعل لفظي ومعنوي؛ أما اللفظي فهو جملة الأصوات التي يتكون منها، وتسمى الجذر، وأما المعنوي فهو دلالة جذر الفعل، وتظهر في عدد من الكلمات التي تشترك في مجموعة من الأصوات الأصول[2]، مثلما نجد ذلك في: علِم، علّم،عالم، معلوم، تعلّم ... فكل هذه الكلمات تشترك في معنى العلم.

والواقع أن تغير حركة (الفاء) أو (العين) في الفعل، قد يكون سببه لهجيا، فلا يحمل معه أي تغير دلالي، وقد ينتج عن ذلك تغير في الدلالة، وهذا ما سيتضح من خلال دراسة عدد من الأمثلة في قراءة نافع.

ثانيا –حركة عين الأفعال الماضية في قراءة نافع:

للفعل الماضي الثلاثي ثلاثة أبنية، هي: فَعَلَ وفَعُلَ وفَعِلَ[3]، أما أول الفعل (فاء الفعل) فهو مفتوح، وذلك لأنه لا يُبتدأ بساكن، وحُرّك بالفتح، لكونه أخف

---

[1] – شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تح: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1، 1393هـ، 1973م، ص 108، 109.

[2] – ينظر: بنية الفعل، قراءة في التصريف العربي، عبد الحميد عبد الواحد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، 1996م، ص15، 16.

[3] – حاشية الصبان، 338/4، واللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، 384/2.

الحركات[1]، وأما حركة اللام، فحركة إعراب، وهي تلزم الفتح، لأن الفعل الماضي مبني على الفتح، فإذا وُقف عليه سكِّن؛ إذ الموقوف عليه لا يكون إلا ساكنا[2].

وتتعدد معاني أبنية الماضي، تبعا لاختلاف حركة العين في هذه الأبنية؛ فبنية (فعَل): تحمل معاني كثيرة، وهي أخف أبنية الأفعال، واللفظ إذا خف كثر استعماله، واتسع التصرف فيه، وبنية (فعِل): تكثر فيها العلل والأحزان وأضدادها، وبنية (فعُل): لأفعال الطّبائع ونحوها[3].

ولقد وردت أفعال ماضية في قراءة نافع، اختلف القراء في حركة عينها، فقرأ نافع بعضها بالفتح، وبعضها بالكسر، وبعضها بالضم كما يلي:

1–فتح عين الماضي:

الفعل (برَق)، قال تعالى: ﴿وَإِذَا بَرَقَ ٱلْبَصَرُ﴾ [القيامة، 7].

قرأ نافع (برَق) بفتح الراء، وقرأ الجمهور (برِق) بكسرها[4].

فأما قراءة الكسر، فعلى معنى: فزع وبهت وتحيّر[5]، وأصله من برِق الرجل، إذا نظر إلى البرق، فدهش بصره[6]، كما يقال: أسِدَ الرجلُ: إذا رأى الأسدَ فتحير، وبَقِرَ: إذا رأى بَقَرا كثيرا فتحير[7]، والعرب تقول للإنسان المتحير المبهوت: قد برِق فهو برِق[8].

---

[1] – أثر الحركات في اللغة العربية، دراسة في الصوت والبنية، علي عبد الله القرني، رسالة دكتوراه مخطوطة، إشراف: سليمان بن إبراهيم العايد، جامعة أم القرى، السعودية، 1425هـ، 2004م ، ص220.

[2] – ينظر: المقتضب، المبرد، 335/2، والخصائص، ابن جني، 56/1 .

[3] – ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ، 1998م، 167/1، 168، والمفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1407هـ، 1987م، ص48.

[4] – الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص357، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، 345/6،.

[5] – معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ، 1988م، 252/5، ومعاني القراءات، الأزهري، 106/3.

[6] – تفسير البحر المحيط، 373/8.

[7] – معاني القراءات، الأزهري، 106/3.

[8] – تفسير القرطبي، 19/ 96.

وأما قراءة الفتح، فعلى معنى: شق بصره، أي لمع من شدّة شخوصه[1]، يقال: بَرَق، يبرُقُ، بريقا، ومعناه: شَخَص، فلا يطرف من شدة الفزع الأكبر[2].

ويلاحظ أن المعنيين متقاربان جدا، إلى حد التطابق، ولذلك قيل: كسر الرّاء وفتحها لغتان بمعنى واحد، وهو: تحيّر الناظر عند الموت، والعرب تقول: لكل داخل برقة، أي دهشة وحيرة[3].

وما دامت الصيغتان بمعنى واحد، فإن نافعا اختار الأيسر، التي يحصل فيها اقتصاد للجهد، بسبب فتح أصول الفعل الثلاثة، بخلاف صيغة (برِق)، التي تحتاج آلة النطق فيها إلى جهد أكثر، للانتقال من الفتح إلى الكسر، ثم الفتح مرة أخرى، خاصة وأن القاف صوت مستعل، فيحصل جهد مضاعف، بسبب الانتقال من الراء المرققة، إلى القاف المفتوحة المستعلية.

2–كسر عين الماضي:

الفعل (عسى)، قال تعالى: ﴿فَالَ هَلْ عَسِيتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟﴾ [البقرة، 246].

قرأ نافع (عسِيتم) بكسر السين، وقرأ غيره بفتحها[4].

وقد ذهب جماعة من أهل اللغة إلى تضعيف قراءة نافع، اعتمادا على أن الفتح في (عسَيتم) أشهر وأفصح، وبه قرأ جمهور القراء[5]، غير أن جماعة من اللغويين والمفسرين ردوا هذا القول، واعتبروا الفتح والكسر لغتين، وعزا أبو حيان الكسر إلى لهجة الحجاز، ووصف أبا عبيدة الذي قال بضعف هذه اللغة التي تكسر السين من (عسِيتم)، بأنه جاهل بها[6] .

---

[1] – تفسير البحر المحيط، 373/8، ومعاني القرآن، الزجاج، 252/5.

[2] – معاني القراءات، الأزهري، 106/3.

[3] – تفسير القرطبي، 96/19، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص357.

[4] – زاد المسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1404هـ، 292/1، والسبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص186 ، وتفسير القرطبي، 244/3.

[5] – ينظر: تفسير القرطبي، 232/3، وحجة القراءات، ابن زنجلة، ص140.

[6] – تفسير البحر المحيط، 264/2.

ولعل الذي ساعد على اعتقاد ضعف قراءة نافع كسر السين في (عسِيتم)، أو عدم فصاحتها، هو قلة اشتهار لغة الكسر، ولذلك انفرد نافع من بين القراء العشرة بهذه القراءة؛ قال الأزهري: "واتفق أهل اللغة على أن كسر السين ليس بجيد، وأنا أحسبها لغة لبعض العرب، وإن كرهها الفصحاء"[1]، وقد بين الفراء أن (عسِيتم) لغة نادرة، وربما اجترأت العرب على تغيير بعض اللغة، إذا كان الفعل لا يناله (قد)، فقالوا: (لُسْتُم) يريدون (لَسْتم)، لأنه فعل لا يتصرف، فليس له (يفعل)، وكذلك (عسى) ليس له (يفعل)، فلعله اجتُرئ عليه كما اجترئ على (لستم)[2].

والحقيقة أن القلة والكثرة ليست هي المعيار في صحة اللغة، فقد يقاس على القليل، ويترك الكثير، ولهذا عقد ابن جني بابا سماه: (باب في جواز القياس على ما يقِلّ، ورفضه فيما هو أكثر منه)[3]، ثم إن هذه قراءة قرآنية، لا تراعي الكثرة والقلة، بل تعتمد أساسا على صحة النقل؛ قال أبو عمرو الداني: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل؛ والرواية إذا ثبتت عندهم، لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، فلزم قبولها والمصير إليها"[4].

ولما كانت القراءتان لا تختلفان في المعنى، فإن نافعا مال إلى لهجة الحجاز، وهي أيسر؛ لأن آلة النطق تنتقل بسلاسة من الفتح إلى الكسر الممدود في (عسِيتم)، حيث يرتاح الفم، قبل الانتقال إلى الضم، أما قراءة (عسَيْتم)، فإن الفم ينتقل من فتح السين إلى الياء الساكنة، ثم ضم التاء، وهذا يتطلب جهدا زائدا.

3– ضم عين الماضي:

الفعل (مكُث)، قال تعالى: ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [النمل، 22].

قرأ نافع وجمهور القراء (مكُث)، بضم الكاف، وقرأه عاصم بفتحها[5].

---

[1] – معاني القراءات، 214/1.

[2] – ينظر: معاني القرآن، 62/3.

[3] – ينظر: الخصائص، 115/1.

[4] – ينظر: الإتقان، السيوطي، 259/1، والسبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص51.

[5] – ينظر: المبسوط، النيسابوري، ص331، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، 381/5.

والضم والفتح لغتان، ومعناهما واحد، وهو أقام[1]، ومع أن قراءة الجمهور توافق قراءة نافع، وضمّ الكاف أكثر في كلام العرب، وهي اللغة العالية، كما قال ابن منظور[2]، إلا أن النحاة اختاروا (مكَث) بالفتح، لأنه قياس العربية، ف (فعُل) بالضم، أكثر ما يأتي الاسم منه على (فعيل)، نحو: (ظرُف، وكرُم) فهو (ظريف، وكريم)، و(فعَل) بالفتح، يأتي الاسم منه على فاعل، نحو: (مكث) فهو (ماكث)؛ قال تعالى: ﴿مَّـٰكِثِين فِيهِ أَبَدًا﴾[3] [الكهف، 3].

ولكن هذه الحجة ضعفها السّمين الحلبي؛ فقد أكد أنَّ (فاعِلا) قد جاء لـ(فَعُل) بالضمِّ نحو: (حَمُض)، فهو (حامض)، و(خَثُر)، فهو (خاثر)، و(فَرُهَ)، فهو (فارِه)[4].

والملاحظ أن (مكَث) أخف من (مكُث)، بسبب لزوم آلة النطق حالة واحدة، وهي الفتح ، بينما يتم في الثانية الانتقال من الفتح إلى الضم، ثم الفتح مرة أخرى.

ولعل اختيار نافع (مكُث)، سببه انحيازه إلى اللغة العالية، التي عليها أكثر العرب، كما سبق بيانه.

ثالثا–حركة عين الأفعال المضارعة في قراءة نافع:

يأتي المضارع من أبنية الماضي كما يلي:

1–إذا كانت العين مفتوحة في الماضي، جاءت في المضارع بالحركات الثلاث، ولا يكون الفتح في الماضي والمضارع إلا أن يكون فيه حرف من حروف الحلق[5]، مثل: (وهب) و(فتح)، ويُحكم بالشذوذ عند فقد هذا الشرط[6].

2– إذا كانت العين مكسورة في الماضي، أتت في المضارع مفتوحة أو مكسورة.

---

[1] – الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 270، وتفسير القرطبي، 163/13 .

[2] – لسان العرب، 191/2.

[3] – ينظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، ص525 ، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 270.

[4] – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف بالسمين الحلبي، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، دط، دت، 593/8.

[5] – ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، 86/3.

[6] – ينظر: أبنية الأفعال، دراسة لغوية قرآنية، نجاة عبد العظيم الكوفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1409هـ، 1979م، ص 11.

3– إذا كانت العين مضمومة في الماضي، فلا تكون في المضارع إلا مضمومة[1].

أما في قراءة نافع فقد وردت عدة أفعال مضارعة، ضبطت عينها بحركة مخالفة لما ورد عند قراء آخرين، وذلك كما يلي:

1–فتح عين المضارع:

الفعل (يقنَط)، قال تعالى: ﴿قَالَ وَمَنْ يَّقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلاَّ ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر، 56].

قرأ نافع وجمهور القراء (يقنَط) بفتح النون في كل القرآن، وقرأ آخرون (يقنِط) بكسر النون[2].

قال الأزهري: "هما لغتان؛ قَنَطَ يَقْنِطُ، وقَنِطَ يقنَطُ"[3]، وقد احتج ابن خالويه للقراءتين بقوله: "فالحجّة لمن فتح النون: أن بنية الماضي عنده بكسرها، كقولك: علِم يعلَم، والحجة لمن كسر النون: أن بنية الماضي عنده بفتحها، كقولك: ضرَب يضرِب، وهذا قياس مطّرد في الأفعال"[4]، ولولا أن القراءة سنّة متبعة، لكان قياس من قرأ (يَقْنَطُ) بالفتح، أن يقرأَ ماضيَه (قَنِطَ) بالكسر، لكنهم أَجْمعوا على فتحِه في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُواْ﴾[5] [الشورى، 26].

وقد علل ابن جني لفتح العين في الماضي والمضارع ، بأن الماضي قد يؤخذ من لغة، والمضارع من لغة أخرى، لا تنطق بالماضي كذلك، فتتكون منهما لغة ثالثة، فـ(قنَط، يقنَط) بفتح العين في الماضي والمضارع، هما لغتان تداخلتا[6]، فتكونت من هذا التداخل لغة ثالثة:

---

[1] – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ، 1980م، 259/4.

[2] – ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص367، وحجة القراءات، ابن زنجلة، ص383.

[3] – معاني القراءات، 71/2.

[4] – الحجة في القراءات السبع، ص 205.

[5] – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، 167/7.

[6] – ينظر : الخصائص، 380/1.

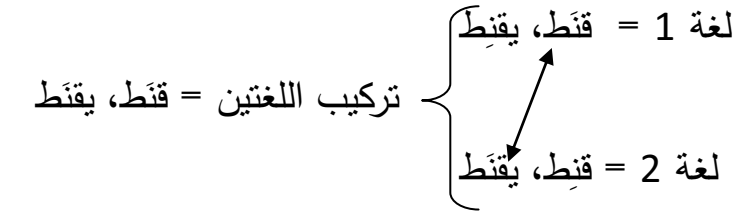

قال ابن منظور مؤكدا هذه الظاهرة: "وتركيب اللغتين باب واسع؛ كَقَنَطَ، يَقْنَطُ، ورَكَنَ، يَرْكَنُ، فيحمله جُهَّالُ أهل اللغة على الشذوذ"[1].

ولعل عدول نافع عن القياس، باختيار فتح القاف، إنما كان بسبب الخروج من ثقل نطق النون المكسورة، بين صوتين مفخمين؛ فالقاف مفخمة، والطاء مفخمة، ومضمومة، فالانتقال من التفخيم في القاف، إلى النون المكسورة المرققة، ثم الطاء المفخمة المضمومة، يكلف الناطق جهدا، يوفره عليه النطق بالنون المفتوحة، مما يؤدي إلى الاقتصاد في الجهد، والخفة في النطق.

2– كسر عين المضارع:

أ–**الفعل (يحسب)**، قال تعالى: ﴿يَحْسِبُهُم ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة، 273].

قرأ نافع الفعل (يحسِب) بكسر السين، وقرئ بفتحها[2].

والكسر والفتح في السين لهجتان مشهورتان؛ فمن قرأ (يَحْسَبُ) بالفتح، فقد أتى بلفظ الفعل المضارع على ما أوجبه بناء ماضيه؛ لأن (فعِل) يأتي مضارعه على (يفعَل)، وهو قياس مطرد[3]، وقد بين ابن يعيش أنه يجوز الكسر في أربعة أفعال: (يحسب، ينعم، ييئس، ييبس)[4]، بل لقد ورد أن الكسر فيها أفصح[5]، وهو لغة النبيﷺ، أما الفتح فهو لغة تميم[6].

وهكذا فإن اختيار نافع مبني على انحيازه للهجة قريش، التي نطق بها النبيﷺ.

---

[1] – لسان العرب، 12 /212 .

[2] – ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص191، وحجة القراءات، ابن زنجلة، ص148.

[3] – الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 103 .

[4] – شرح المفصل، 152/7 .

[5] – الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 103 .

[6] – مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405، 842/2 .

ب–الفعل (يعرِش)، قال تعالى: ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُواْ يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف، 137].

قرأ نافع وجمهور القراء الفعل (يعرِش) بكسر الراء، وقرأ عاصم في رواية أبى بكر وابن عامر بضم الراء[1].

وقد ذكر العلماء أنهما لغتان بمعنى البناء، أي: يبنون[2]، وأن ماضيه مفتوح العين (عرَش)، ومضارعه (يَعْرِشُ) بالكسر، و(يَعْرُشُ) بالضَّمّ[3]، والقاعدة أن كل فعل انفتحت عين ماضيه، جاز كسرها وضمها في المضارع قياسا، إلا أن يمنع السماع من ذلك[4]، وقد ذكر الكسائي أن الضم لغة تميم، والكسر لغة الحجاز[5]، ولهذا اختارها اختارها نافع، إضافة إلى سهولة نطق هذه القراءة، لأن الانتقال من الكسر إلى الضم بعد السكون أخف من الضمتين المتتاليتين بعده، فالعرب كما بين سيبويه تكره تتابع الضمتين[6].

3–ضم عين المضارع:

الفعل (يعكُف)، قال تعالى: ﴿فَأَتَوْاْ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾ [الأعراف، 138].

قرأ نافع والجمهور (يعكُفون) بضم الكاف، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بكسرها[7]، وهما لغتان في مضارع (عَكَف)، لأن كل فعل انفتحت عين ماضيه، جاز كسرها وضمها في المضارع قياسا، كما سبق بيانه.

---

[1] – ينظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، ص392، والمبسوط، النيسابوري، ص214.

[2] – الحجة للقراء السبعة، الفارسي، 4/ 74.

[3] – لسان العرب، 313/6 .

[4] – الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص162 .

[5] – ينظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، 376/4، وتفسير القرطبي، 7/ 272 .

[6] – ينظر: الكتاب، 113/4 .

[7] – المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر، عمر بن قاسم بن محمد بن علي الأنصاري، سراج الدين النشَّار، تح: أحمد محمود الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ، 2001م، ص134، والمبسوط، النيسابوري، ص214، والسبعة في القراءات، ابن مجاهد، 292.

و(عكف) على الشيء، بمعنى أقام عليه؛ يقال: عكفت على الشيء، أعكِفه، وأعكُفه، بمعنى: حبسته، ومنه (الاعتكاف)، لأنه حبس للنفس عن التصرفات العاديّة[1].

وقراءة كسر الكاف لهجة (أسد)، ومعلوم أن حمزة والكسائي وخلف يمثلون قراءة الكوفة، ولهذا جاءت قراءتهم متمشية مع هذه اللهجة، حيث نزح بعضٌ من هذه القبيلة إلى(الكوفة)، أما قراءة الضم فهي لغة بقيّة العرب[2].

ومع أن قراءة أهل الكوفة بالكسر أيسر، إلا أن نافعا اختار قراءة الضم، لموافقة لهجة أغلب العرب.

رابعا –حركة (فاء وعين) فعل الأمر:

يُشتق فعل الأمر من الفعل المضارع، بحذف حرف المضارعة؛ وبناء الفعل؛ فيقال: في تضعُ: ضعْ، وفي تضَاربَ: ضَارِبْ، وفي تدحرج: دحرجْ، ونحوها، مما أوله متحرك، فإن سكن أوله، زيدت همزة وصل، لئلا يبتدأ بالساكن، فيقال في تضربُ: اِضربْ، وفي تنطلقُ وتستخرجُ: اِنطلقْ واستخرجْ[3].

وقد وردت جملة من أفعال الأمر اختلف القراء عن نافع في ضبط حركة عينها أو لامها، كما يلي:

1–حركة الفاء:

أ–فتح الفاء: من الأفعال التي قرأها نافع بفتح الفاء في الأمر:

الفعل (قَرْن)، قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب، 33].

قرأ نافع (قَرن) بفتح القاف، وقرأ جمهور القراء بكسرها[4].

---

[1] – الهادي شرح طيبة النشر، محيسن،247/2.

[2] – المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[3] – ينظر: المفصل، الزمخشري، ص339.

[4] –ينظر: المبسوط، النيسابوري، ص358، وحجة القراءات، ابن زنجلة، ص578.

وقراءة نافع على لهجة أهل الحجاز[1]، وهو من (قَرَرْت) بالمكان، (أقَرُّ) فيه، والفعل (قَرْنَ) كان في الأصل (اقْرَرْنَ) بإظهار الراءين؛ فلما خُفف الحرف، حذفت الراء الأولى، لثقل التضعيف، وألقيت حركتها على القاف، فقيل: (قَرْنَ)، وذلك كقولهم: هَلْ أحَسْتَ صاحبك، وكقوله تعالى: ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة، 68]، يريد: فظللْتم[2].

وَمَنْ قَرَأَ (وقِرْن في بيوتكن)، فهو إما من الوقار، أو من القرار في الموضع، والأصل (اقرِرن)، بكسر الراء، فحذفت الراء الأولى تخفيفا، ونقلت حركتها إلى القاف، واستغني عن ألف الوصل لتحرك القاف[3].

ومع أن صيغة (قِرن) تحمل دلالة أوسع من صيغة (قَرن) التي اختارها نافع؛ فهي تحمل دلالة القرار والوقار في البيت، بينما تحمل قراءة نافع دلالة القرار فقط، إلا أن نافعا اختار (قَرن) لسهولتها، وغلبة الفتح عليها، ولكونها لهجة الحجاز، بينما(قِرن) تكلف القارئ انتقالا من فتح الواو قبل القاف، ثم كسر القاف، ثم فتح النون بعد الراء المفخمة، وهذا الجهد توفره قراءة نافع بفتح القاف.

ب– ضم الفاء، قال تعالى: ﴿ فَالَ فَخُذَ اَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ [البقرة، 259].

قرأ نافع وجمهور القراء (صُرْهُنَّ) بضم الصاد، وقرئ (صِرْهُنَّ) بكسرها[4]، والكسر والضم لغتان؛ فالكسر لغة هذيل وسليم[5]، أما الضم، فلغة باقي القبائل العربية، وهو أعلى اللغتين، وأشهرهما، وأكثرهما في أحياء العرب[6]، ولذلك اختاره نافع، مع ملاحظة أن ضم الصاد في قراءة نافع أيسر بكثير، نظرا لضم الهاء في الكلمة، مما

---

[1] – تفسير القرطبي، 178/14.

[2] – معاني القرآن، الفراء، 342/2.

[3] – ينظر: تفسير القرطبي، 178/14، والتحرير والتنوير، 10/22.

[4] – ينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص101، وحجة القراءات، ابن زنجلة، ص145.

[5] – ينظر: زاد المسير، ابن الجوزي، 314/1، 315، ومعاني القرآن، الفراء، 174/1.

[6] – جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر الطبري، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، ط1، 1422هـ، 2001م، 49/3.

يوفر الجهد على القارئ، فلا ينتقل من الكسر إلى الضم؛ بل إن الشفتين عند نطق الصاد المضمومة تظل على وضعها، حتى تُتِم نطق الهاء المضمومة أيضا.

2–ضم العين:

من أفعال الأمر التي قرأها نافع بضم العين، الفعل (اعتلوا):

قال تعالى: ﴿خُذُوهُ فَاعْتُلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الدخان، 47].

قرأ نافع (اعتُلوه) بضم التاء، وقرئت بالكسر[1]؛ يقال: عتَل، يعتُل، ويعتِل، وهما لغتان فصيحتان، في مضارع (عتل)، مثل مضارع (عكف)، ومعناهما واحد، وهو قودوه بالعنف؛ يقال: جيء بفلان (يعتِل ويعتُل) إلى السلطان[2].

وقد ورد أن الكسر أشهر[3]، غير أن نافعا وقراء الحرمين اختاروا ضم التاء[4]، مما مما يدل على أن الضم لهجة الحجاز.

ومما سبق يمكن القول إن نافعا كان يميل في الاختيار إلى الصيغة الأخف نطقا، إذا كانت الصيغ المنقولة عن القراء تحمل معنى واحدا، أما إذا عدل عن الصيغة الأخف إلى الأثقل، فلكونها أعلى اللغتين، وأشهرهما، وأكثرهما في أحياء العرب، أو لأنها لهجة أهل الحجاز.

---

[1] – بنظر: كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص 592، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 324.

[2] – ينظر: لسان العرب، 423/11، والحجة في القراءات السبع، 324.

[3] – باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، محمود بن أبي الحسن النيسابوري الغزنوي، رسالة دكتوراه مخطوطة، سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1419هـ، 1998م، 1306/3.

[4] – إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، عبد الغني الدمياطي، ص695.

المبحث الثاني – المجرد والمزيد:

تدور مباحث الأفعال حول أصلين من أصولها، هما: الأصل الثلاثي، والأصل الرباعي؛ وكل منهما ينقسم إلى مجرد ومزيد، وقد فصّلتْ كتب النحو والصرف القول في الأفعال التي تزاد بحرف، أو بحرفين، أوبثلاثة، كما تحدثت بإسهاب عن أغراض الزيادة[1].

وسنعالج فيما يلي الأفعال المجردة والمزيدة في قراءة نافع، لمعرفة سبب اختياره أحدى الصيغتين.

أولا–الأفعال المجردة عند نافع:

لقد وردت عدة أفعال ثلاثية مجردة في قراءة نافع، بينما جاءت على صيغة المزيد عند قراء آخرين، وفيما يلي بيان ذلك، مع التعليل لاختيار نافع الفعل المجرد:

1– الفعل (نسخ)، قال تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة، 106].

قرأ نافع والجمهور (نَنْسَخْ)، بفتح النون، وقرأَ ابن عامر(نُنْسِخْ)، بضم النّون[2].

والفعل في قراءة نافع مضارع (نسخ) الثلاثي المجرد، وللنسخ في اللغة معنيان:

أحدهما: معنى التحويل والنقل؛ ومنه نسخ الكتاب، وهو أن يُحوَّل من كتاب إلى كتاب، فعلى هذا الوجه كل القرآن منسوخ، لأنه نسخ من اللوح المحفوظ[3].

الثاني: معنى الرفع؛ يقال: نسخت الشمس الظل، إذا أذهبته، وحلت محله، والمعنى: ما ننسخ من آية أو نؤخرها، فإلى غير بدل، أو إلى بدل مماثل[4].

وأما في قراءة ابن عامر، فالفعل (نُنْسِخْ): مضارع (أنسخ) المزيد، وقد اختلف العلماء حول همزته؛ فالزمخشري جعلها للتعدية، فقال: "وإنساخها: الأمر بنسخها،

---

[1] – ينظر أبنية الأفعال، نجاة عبد العظيم، ص11، والشافية في علم التصريف، ابن الحاجب، 22/1، وسر صناعة الإعراب، ابن جني، 62/1، والأصول في النحو، ابن السراج، 232/3، وشرح المفصل، ابن يعيش، 155/7.

[2] – ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص168، وحجة القراءات، ابن زنجلة، ص109.

[3] – معالم التنزيل في تفسير القرآن، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1420هـ، 153/1.

[4] – تفسير القرطبي، 62/2، وتفسير البحر المحيط، 514/1.

وهو أن يأمر جبريل عليه السلام بأن يجعلها منسوخة"[1]، أما أبو علي الفارسي ومكي بن أبي طالب، فيبينان أن الهمزة للوجود؛ فمعنى (نُنسِخ): نجده منسوخا، وإنما نجده كذلك، لنسخه إياه، وذلك من باب (أحمدته وأبخلته)، أي: وجدته محمودا وبخيلا"[2]، وأما البغوي، فيرى أن الهمزة يجوز أن تكون للجعل، بمعنى: نجعله كالمنسوخ[3].

ويبدو أن الآراء السابقة، وإن اختلفت في الشكل، إلا أنها لا تكاد تختلف في المعنى؛ فجعْل الآية منسوخة، أو وجودها منسوخة، أو أمر جبريل عليه السلام بأن يجعلها منسوخة؛ كل ذلك يوصل إلى معنى واحد، لا يختلف عن معنى المجرد، وهذا ما جعل الفارسي يقرر: أن القراءتين تتفقان في المعنى، وإن اختلفتا في اللفظ"[4].

وإذا كان الفعل المزيد لا يضيف معنى جديدا، فإن قراءة نافع والجمهور (نَنْسَخْ) أيسر؛ لكون الفم ينطق فتحتين بينهما سكون، بينما قراءة ابن عامر (نُنسِخ) تجعل الناطق يتحول من الضم إلى الكسر بعد السكون، وفي ذلك جهد أكثر؛ ولذا فقد قال الفارسي: " من فتح النون فقرأ: ﴿مَا نَنسَخْ مِنَ ـايَةٍ﴾، أبين وأوضح"[5].

2– الفعل (مسّ)، قال تعالى: ﴿لاَّ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَآءَ مَالَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البقرة، 236].

قرأ نافع ومن وافقه: (تَمَسُّوهُنَّ)، وهو مضارع (مسّ)، وقرئ: (تَمَاسُّوهُنَّ)، وهو مضارع (ماسّ) على وزن فاعل[6]. أما دلالة قراءة (تماسوهن) فهي إما المشاركة؛ لكون كل من الرجل والمرأة يشتركان معا في العملية[7]، أو بمعنى(مسّ)، على أساس أن (فاعل) بمعنى (فعل)[8].

---

[1] – الكشاف، 176/1.

[2] – الحجة للقراء السبعة، 186/2، والكشف عن وجوه القراءات، 257/1 .

[3] – تفسير البغوي، 154/1.

[4] – الحجة للقراء السبعة، 186/2.

[5] – المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[6] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص147، والحجة للقراء السبعة، 166/3.

[7] – تفسير القرطبي، 3/ 199.

[8] – الدر المصون، السمين الحلبي، 404/4.

وقد رجح الفارسي قراءة نافع، على اعتبار أن هذا الفعل، وما كان بمعناه ورد في القرآن على وزن (فَعَل)، نحو: ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾[1] [آل عمران،47].

وما دام (المس) في القرآن ينسب إلى الرجل، فإن نافعا اختار الفعل اللازم، الذي يدل على ذلك، وهو (تَمَسُّوهُنَّ)، ولم يختر (تَمَاسُّوهُنَّ)، الذي لا يضيف معنى جديدا، إلا معنى المشاركة، وهذا المعنى لا يغير من دلالة الآية شيئا، لأنها تتحدث عن موضوع جواز الطلاق قبل الدخول[2]، فالمس لم يقع أصلا، حتى تحصل المشاركة فيه.

ومن هذا المنطلق اختار نافع الفعل المجرد، دون الفعل المزيد، إضافة إلى أن نُطْق الفعل المجرد (تَمَسُّوهُنَّ) أسهل وأخف من نطق الفعل المزيد (تَمَاسُّوهُنَّ).

3-الفعل (ماز)، قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُومِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [آل عمران، 179].

قرأ نافع والجمهور (يَمِيز)، وقرئ (يُمَيِّز) بفتح الميم وتشديد الياء[3].

وقراءة نافع (يَمِيز) من مزت الشيء، أميزه، ميزا، وهو ثلاثي مجرد، وقراءة (يُمَيِّز) من قولهم: ميّزت بين الشيئين، أميّز تمييزا[4].

وقد اعتبر أبو علي الفارسي القراءتين بمعنى واحد، فقال: "ميّز، وماز لغتان، كلّ واحد منهما في معنى الآخر"[5].

---

[1] – الحجة للقراء السبعة، 5/ 477.

[2] - ينظر: فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ، 289/1.

[3] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص 172، وحجة القراءات، ابن زنجلة، ص182.

[4] – حجة القراءات، ص 182.

[5] – الحجة للقراء السبعة، 113/3.

وهناك من اللغويين والنحاة من يفرق بين الصيغتين في المعنى، كأبي عمرو الذي يقول: "التخفيف واحد من واحد، والتشديد كثير من كثير"[1]، وهذا يعني أن قراءة التخفيف (يَمِيز) تدل على التمييز بين الأفراد، أما قراءة التشديد (يُمَيِّز) فتدل على التمييز بين المجموعات.

واعتمادا على كلام أبي عمرو، فإن التمييز في الآية، هو بين مفردين: (الخبيث والطيب)، أي جنس الخبيث، وجنس الطيب، ولم يقل: (الخبثاء والطيبون)، وهذا يناسب الفعل المجرد (يَمِيز)، أما على اعتبار أنهما بمعنى واحد، كما قال الفارسي: فإن اختيار نافع لـ(يَمِيز) كان بسبب خفة الفعل على اللسان؛ لأن(يُمَيِّز) فيها ثقل واضح، بسبب التشديد.

4–الفعل (تبِع)، قال تعالى: ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَتْبَعُوكُمْ﴾ [الأعراف، 193].

قرأ نافع (لا يَتْبَعُوكُمْ) خفيفة التاء، مفتوحة الباء، وقرأ الباقون (لا يَتَّبِعُوكُمْ) مشددة التاء، مكسورة الباء[2]، والفعل في قراءة نافع مضارع (تبِع) الثلاثي المجرد، وأما في قراءة باقي القراء، فهو مضارع(اتّبَع) المزيد بحرفين[3]، وقد بين الأزهري أنهما لغتان بمعنى واحد"[4]، بينما اعتبر بعض أهل اللغة: أن (تبع) المخفف يعني: مضى خلفه ولم يدركه، و(اتّبع) المشدد يعني: مضى خلفه فأدركه"[5].

وهذا المعنى المخفف يتوافق تماما مع قراءة نافع، حيث إن المقصود بـ(يَتْبَعُوكُمْ) ليس الإدراك، وإنما المقصود المتابعة، والمضي على النهج.

---

[1] – شرح طيبة النشر، النُّوَيْري، 254/2.

[2] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص21، وتفسير البحر المحيط، 439/4.

[3] – مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، محمد بن محمود الكرماني، تح: عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ،2001م، ص187.

[4] – معاني القراءات، 432/1.

[5] – ينظر: الكشف عن وجوه القراءات، مكي، 486/1، وتفسير القرطبي، 342/7.

وسواء أكان الفعلان مختلفين في المعنى، أم كانا بمعنى واحد، فإن نافعا اختار الصيغة الأخف في النطق؛ فالفعل المجرد في (يَتْبَعُوكُمْ) أيسر نطقا من الفعل في (يَتَّبِعُوكُمْ).

5- **الفعل (سرى)**، قال تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ [الحجر، 65]

قرأ نافع وأبو جعفر وابن كثير (فاسْرِ)، وقرأ الباقون (فأسْرِ) بهمزة قطع[1].

والفعل في قراءة نافع فعل أمر، من(سرى) المجرد، وفي قراءة غيره، فعل أمر من (أسرى) المزيد بالهمزة، وهما لغتان فصيحتان[2].

وقد نسب اللغويون الصيغة المزيدة إلى لهجة أَهل الحجاز، والمجردة إلى غيرهم من العرب[3]، فعلى صيغة المجرد قول امرئ القيس، وهو من أهل نجد[4]:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلّ مَطِيُّهمْ * وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَان[5]

وعلى صيغة المزيد جاء قول حسان بن ثابت ، وهو يثربي من أهل الحجاز:

حيِّ النَّضِيرَةَ[6] رَبَّةَ الخِدْرِ * أَسرَتْ إليكَ ولم تكُنْ تُسْرِي[7]

ويبدو أن نافعا وقراء الحجاز، قد آثروا الصيغة المجردة، وهي في غير لهجتهم، وتركوا المزيدة التي توافق لهجتهم، فما السر من وراء ذلك؟

إن التدقيق في هذا الأمر يوصل إلى نتيجة، تبين سبب اختيار نافع صيغة الفعل المجرد؛ فقد أشار بعض المفسرين إلى أن هذه الصيغة تحمل أحد معنيين:

---

[1] – المبسوط في القراءات العشر، ص 241، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، 367/4.

[2] – ينظر: تفسير القرطبي، 79/9، وتفسير البحر المحيط، 238/5.

[3] – لسان العرب، 377/14، وتاج العروس، الزبيدي، 261/38.

[4] – الشعر والشعراء، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة، دط، 1423هـ،107/1.

[5] – ورد في الديوان بلفظ (مطَوْت) بدل (سريت)، وهما بمعنى واحد، ينظر: ديوان امرئ القيس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1425هـ، 2004م، ص9، وهو مروي بلفظ (سريت) في عدد كبير من المصادر؛ منها: الكتاب، 27/3، ومعاني القرآن، الزجاج، 69/3، والمقتضب، المبرد، 40/2، وغيرها.

[6] – النظيرة: اسم امرأة.

[7] – شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تح: عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، دط، 1347هـ، 1929م، ص168.

أولهما: تأتي بمعنى السير آخر الليل، بخلاف (أسرى) التي تأتي بمعنى السير أول الليل[1]، وبذلك يكون لفظ (سرى) متوافقا مع معنى: (بقطع من الليل) الواردة في الآية بعدها، والتي تعني: ببقية تبقي من آخره[2].

ثانيهما: تأتي بمعنى: سار ومضى؛ قال الأزهري: "سرى يَسري، إذا مضى"[3]، وقال الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر، 4]: "والليل إذا سار فذهب؛ يقال: سرى فلان ليلا، يسري، إذا سار"[4].

ووفق ما سبق يمكن القول: إن نافعا اختار الصيغة المجردة، ليدل بها على أحد معنيين: إما السير آخر الليل، أو السير فقط، لموافقة ما بعدها (بقطع من الليل)، أي: آخره، ولم يختر الصيغة المزيدة، لأن من دلالاتها السير أول الليل، فمراعاة هذه الدلالة، جعلته يخرج عن الصيغة المجردة، إلى الصيغة المزيدة، إضافة إلى أن (فاسْرِ) المجردة أخف من (فأسْرِ) المزيدة، خصوصا وأن بعدها كلمة مهموزة، وهي (بأهلك)، ولا يخفى ثقل اجتماع همزتين، في كلمتين متتاليتين.

6–الفعل (سقى): قال تعالى: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ [النحل، 66].

قرأ نافع ومن وافقه (نَسقيكم) بفتح النون، وهو مضارع (سَقى)، وقرئ بضم النون، وهو مضارع (أسْقى)[5]، وقد عدّهما بعض المفسرين لغتين بمعنى واحد[6]، مستشهدين لذلك بقول لبيد:

---

[1] – ينظر: تفسير القرطبي، 79/9، وتفسير البحر المحيط، 238/5، وروح المعاني، الألوسي، 68/14 .

[2] – زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1404هـ، 142/4.

[3] – تهذيب اللغة، أبو منصور محمد الأزهري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، 2001م، 38/13.

[4] – تفسير الطبري، 564/12.

[5] – المبسوط في القراءات العشر، ص264، وتفسير القرطبي، 123/10.

[6] – فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمد صديق خان البخاري القِنَّوجي، تح: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصريّة للطباعة والنّشر، صيدا، بيروت، دط، 1412هـ، 1992م، 268/7.

سَقَى قَوْمي بني مَجْدٍ وأسقَى * نُمَيراً والقَبائلَ مِنْ هِلالِ[1].

إلا أن سيبويه والخليل يؤكدان الفرق في المعنى؛ فـ(سقيته) – عندهما – بمعنى: نَاوَلْتُه فشرب، و(أسقيتُهُ): جعلت له سقيا[2].

أما الفراء، فبعد أن فرق بين الصيغتين في المعنى بقوله: "العرب تقول لكل ما كان من بطون الأنعام، ومن السماء، أو نهر يجري لقوم: (أسْقيت)، فإذا سقاك الرجل ماء لشفتك، قالوا: (سقاه)، ولم يقولوا: (أسقاه)، كما قال تعالى: ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَاباً طَهُوراً﴾ [الإنسان، 21]، وقال: ﴿وَالذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ﴾ [الشعراء، 79]"[3]، عاد فقال: "وربما قالوا لِمَا فِي بطون الأنعام ولماء السماء سَقى، وأسقى"[4].

وسواء أكان المعنى واحدا، أم اختلف بين (سَقى، وأسقى)، فإن(سقى) المجردة تحتمل وجهي المعنى، أي: أعطاهم ليشربوا، أو جعله لهم سقيا.

وهكذا فإن اختيار نافع الفعل(نَسقي) كان بقصد الخفة في النطق، فالانتقال من الفتح إلى الكسر بعد السكون، أيسر من الانتقال من الضم إلى الكسر بعد السكون، في قراءة من قرأ (نُسقيكم)، ويضاف إلى ذلك أن اختيار نافع يوافق لهجة قريش[5].

7– الفعل (سحت) ، قال تعالى: ﴿فَيَسْحَتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [طه، 61].

قرأ نافع وجمهور القراء (يَسْحَتَكُم)، بفتح الياء، وقرأه آخرون بضمها[6].

والفعل (يَسحَت): مضارع (سَحَتَ)، وهو ثلاثي مجرد، و(يُسحِت) بالضم: مضارع (أسحت)، وهو ثلاثي مزيد، وهما يفيدان معنى واحدا، وهو الاستئصال[7].

---

[1] – ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1425هـ، 2004 م، ص71.

[2] – معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 208/3.

[3] – معاني القرآن، 108/2.

[4] – المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[5] – فتح البيان في مقاصد القرآن، البخاري القِنَّوجي، 268/7.

[6] – ينظر: حجة القراءات، ابن زنجلة 454، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 242/1.

[7] – ينظر: تفسير القرطبي، 215/11، والتحرير والتنوير، 250/16.

وقد نُسبت قراءة نافع والجمهور إلى لهجة الحجاز، بينما نسبت قراءة الضم إلى نجد وبني تميم[1]؛ قال الفرزدق(وهو من بني تميم)[2]:

وعَضُّ زمانٍ يَا ابنَ مروانَ لم يَدَعْ * من المَال إلاّ مُسْحَتاً أَو مجرَّفُ[3]

و(مُسْحَت): هو اسم مفعول من (أسحت)، والعرب تقول: "مال مسحوت، ومسْحت"[4].

وقد عد اللغويون والمفسرون كلتا اللغتين فصحى، وقراءة نافع أفصح، لكونها لهجة أهل الحجاز[5].

وإذا كان نافع قد اختار (يَسْحَت)، لأنها لهجة أهل الحجاز، فإن هناك سببا آخر لهذا الاختيار، وهو الخفة؛ فنطق الياء والحاء والتاء بالفتح، بينها ساكن، أخف على اللسان كثيرا من قراءة (يُسحِتكم) بضم الياء، وكسر الحاء، بعد إسكان السين.

ثانيا–الأفعال المزيدة بحرف عند نافع:

هناك أفعال قرأها نافع ومن وافقه من القراء مزيدة، بينما قرأها قراء آخرون مجردة، والأفعال المزيدة قد تزاد بحرف أو أكثر، وسيتبين من خلال الدراسة لماذا اختار نافع الفعل المزيد، بينما اختار قراء آخرون الفعل المجرد.

1–المزيد على صيغة (أفعل):

لقد وردت عدة أفعال مزيدة على صيغة (أفعل) في قراءة نافع، بينما قرئت عند بعض القراء مجردة، وهذه أمثلة توضح ذلك:

---

[1] – الكشاف، الزمخشري، 72/3.

[2]–الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تح: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، دط، 1420هـ، 2000م، 179/16.

[3] – ديوان الفرزدق، شرحه: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ، 1987م، ص 386، وقد وردت كلمة (مجرف) في الديوان بالراء، بينما وردت في مصادر كثيرة (مجلّف) باللام، ينظر على سبيل المثال: تهذيب اللغة، الأزهري، 89/3، ولسان العرب، ابن منظور، 41/2 وغيرهما، ومجرف ومجلف: بمعنى واحد، وهو الذي ذهَبَ مالُه، ينظر: لسان العرب، 30/9 .

[4] – تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، دط، دت، 551/4 .

[5] – تفسير الطبري، 198/7.

أ–**الفعل (بشّر)**، قال تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ﴾ [آل عمران، 39].

قرأ نافع ومن وافقه (يُبَشِّرُ)، بضم الياء، وفتح الباء، وتشديد الشين المكسورة، وقرئ (يَبْشُرُ) بفتح الياء، وإسكان الباء، وتخفيف الشين المضمومة[1].

وقد بين الأزهري والزجاج أن القراءتين بمعنى واحد، وهو البشارة[2].

وإذا كانا بمعنى واحد، فلماذا اختار نافع الصيغة المزيدة على المجردة؟

والجواب عن ذلك من وجوه:

الأول – أن (يُبَشِّرُكَ) المزيدة لهجة أهل الحجاز[3].

الثاني– أن الصيغة المجردة ثقيلة؛ فهي تحوي ضمتين متتاليتين مع الشين والراء، وقد أشار سيبويه إلى أن العرب تكره توالي الضمتين[4]، أما المزيدة، ففيها انتقال من الكسر إلى الضم، وهو أخف من الضمتين المتتاليتين، خصوصا وأن الراء ترقق في رواية ورش، فتكون هذه الصيغة أخف بكثير من الصيغة المجردة.

الثالث– أن وضع الفم حال نطق الشين المشددة من (يبشِّرك) يأخذ وضع الابتسامة؛ مما يتواءم مع المعنى، أما(يَبْشُرك)، فيأخذ الفم فيها وضعا أشبه بحال الغضب أو الانزعاج، مما لا يتواءم مع المعنى.

وهكذا يتبين أن اختيار نافع الفعل المزيد كان لسبب لهجي وصوتي ودلالي.

ب–**الفعل (أهجر)**، قال تعالى: ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ﴾ [المؤمنون، 67].

قرأ نافع (تُهْجِرون)، بضم التاء، وكسر الجيم، وهو مضارع (أهجر) الرباعى، وقرأ الجمهور (تَهْجُرون)، بفتح التاء وضم الجيم، وهو مضارع (هجر) الثلاثى[5].

---

[1] – ينظر: المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر، عمر بن قاسم الأنصاري، ص70، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص108.

[2] – معاني القراءات،255/1، ومعاني القرآن وإعرابه،405/1.

[3] – القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1404هـ، 1984م، 225/1 .

[4] – ينظر: الكتاب، 113/4 .

[5] – حجة القراءات، ابن زنجلة، ص489، والمبسوط في القراءات العشر، ص 313.

وقراءة نافع من (أهجر، يُهجِر): إذا نطق بالهُجر، وهو الفحش[1]، والمعنى: تتكلمون بالكلام القبيح؛ يقال: قد أهجر الرجل: إذا تكلم بالكلام القبيح، وهو مأخوذ من الهُجْر، بضم الهاء[2].

قال الفراء: "والهُجْر: أنهم كانوا يسبّون النَّبِيّ ﷺ إِذَا خَلَوا حول البيت ليلا"[3]، وأما قراءة الجمهور، فهي من (هجَر، يهجُر)، بمعنى: الهذيان؛ يقال: قد هجر الرجل فِي منامه: إِذا هذى، والمعنى: أنكم تقولون فيه ما ليس فيه، ولا يضره، فهو كالهذيان[4].

والملاحظ أن عدول نافع عن صيغة المجرد إلى صيغة المزيد، كان بقصد إبراز خسة هؤلاء الكفرة ووقاحتهم، حيث يجلسون في ناديهم يشتُمون النبيﷺ ويسبونه، ويتكلمون بالفحشاء، وهذا المعنى يتناسب مع كلمة (مستكبرين) التي وردت في أول الآية، ويتناسب أيضا مع السياق؛ فهذه الآية وردت في سياق لوم المشركين وتقريعهم وهم يعذَّبــون، وذلك في قوله تعالى، قبل الآية السابقة: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْـَٔرُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَجْـَٔرُوا۟ ٱلْيَوْمَ ۖ إِنَّكُم مِّنَّا لَا تُنصَرُون ﴿٦٦﴾ ﴾.

وهذا السياق يبرز خسة هؤلاء الكفرة ووقاحتهم، وهو ما تحققه الصيغة المزيدة التي اختارها نافع.

ج–**الفعل (أدبر)**، قال تعالى: ﴿ وَالَّيْلِ إِذَ أَدْبَرَ ﴾ [المدثر، 33] .

قرأ نافـــع برواية قالــون (إِذْ أَدْبَرَ) بإسكان الذال من (إذ)، وبهمزة قطع مفتوحــة،

---

[1]– أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م، 363/2.

[2] – الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1412هـ، 1992م، 363/1.

[3] – معاني القرآن، 239/2

[4] – المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

ودال ساكنة من (أدبر)المزيد، أما ورش فقد نقل حركة الهمزة إلى الذال الساكنة (إذَ اَدْبَرَ)، وقرئ (إذا دَبَرَ) بحذف الهمزة، وفتح الدال، على وزن (فَعَل) الثلاثي[1].

وقد اختلف اللغويون في بيان معنى الفعلين؛ فذهب الفراء والأخفش إلى أنهما لغتان بمعنى واحد؛ يقال: دَبَرَ النهار، والشتاء، والصيف، وأدبر[2]، قال صخر بن عمرو بن الشريد السلمي[3]:

وَلَقَدْ قَتَلْتُكُمُ ثُناءَ ومَوْحَداً * وتَرَكْتُ مُرَّةَ مِثْلَ أَمْسِ الدَّابِرِ[4]

ويروى المدبر[5]، فالدابر اسم فاعل من (دبر)، والمُدْبر اسم فاعل من (أدبر) .

وذهب بعض أهل اللغة إلى أن بينهما خلافا في المعنى؛ قال أبو عبيدة: "يقال: دبرنى: جاء خلفى، وإذا أدبر: إذا ولّى"[6]، وقال آخرون: دبر الليل: إذا مضى، وأدبر: أخذ في الإدبار[7].

وإذا اعتبرنا الصيغتين بمعنى واحد، فإن نافعا اختار الأخف؛ فقراءة نافع وخاصة برواية ورش(إذَ اَدْبَرَ)، أخف من قراءة من قرأ (إذا دبر).

وإذا اعتبرنا معناهما مختلفا، فإن قراءة نافع تتوافق مع السياق؛ فقد ذكر الله تعالى قبلها: ﴿كَلاَّ وَالْقَمَرِ﴾ [المدثر، 32]، والحديث عن القمر يعني وجود الليل، ثم قال: ﴿وَاليْلِ إِذَ اَدْبَرَ ﴾ [المدثر، 33]، أي: أخذ في الإدبار شيئا فشيئا، وهذا هو معنى (أدبر) الذي قال به بعض اللغويين، كما سبق، ثم قال: ﴿ وَالصُّبْحِ إِذَآ

---

[1] – ينظر: فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات، محمد إبراهيم محمد سالم، دار البيان العربي، القاهرة، ط1، 1424هـ، 2003م، 669/4، والمبسوط في القراءات العشر، ص452.

[2] – معاني القرآن، 204/3، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 248/5 .

[3] – هو أخو الخنساء الشاعرة ينظر: الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين، ط15، 2002م، 201/3.

[4] – ورد البيت في عدد من المصادر، منها: تاج العروس، 269/11، وتهذيب اللغة، 103/15، والمخصص 5/ 209، ولسان العرب، 4/ 270، وغيرها ...

[5] – تفسير القرطبي، 19/خ 84، ولسان العرب، 270/4 .

[6] – مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تح: محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، دت، 276/2، 275 .

[7] – تفسير القرطبي، 84/19.

أَسْفَرَ ﴾ [المدثر، 34]، و(إذا) تفيد الزمان المستقبل، فالصبح مازال لم يسفر بعد، وبهذا يتوافق معنى قراءة نافع مع سياق الآيات.

2-**المزيد على صيغة (فعّل):**

لقد وردت أفعال قرئت عند نافع مزيدة على صيغة (فعّل)، وقرئت عند قراء آخرين مجرّدة، على صيغة (فعَل)، منها:

أ- الفعل (قدّر)، قال تعالى: ﴿فَقَدَّرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات، 23] .

قرأ نافع ومن وافقه (قدَّرنا)، بتشديد الدال، وقرئ (قدَرنا)، بتخفيفها[1].

وقد فرق بعض المفسرين بين قراءة الفعل المجرد (قدَرنا)، فاعتبروه من (القدرة)، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ وبين قراءة نافع (قدَّرنا) المزيد، فاعتبروه من التقدير[2].

غير أن التقدير هو دلالة القدرة[3]، ولذلك اعتبرهما الكسائي والفراء وجمع من اللغويين لغتين بمعنى واحد؛ فيقال: قدّرت كذا، وقدَرته[4]، وقد استدل أبو علي الفارسي لذلك بقول الهذليّ:

ومُفْرِهَةٍ عَنْسٍ قَدَرْتُ لسَاقهَا * فَخَرَّتْ كَمَا تَتّايعُ الريحُ بالقَفْلِ[5]

ثم قال: "والمعنى: قدّرت ضربتي لساقها"[6].

ومن ذلك أيضا قول النبيﷺ في الهلال: "فإن غُمّ عليكم فاقْدُروا له"[7] ،أي قدِّروا له المسير والمنازل[8].

---

[1] – التحرير والتنوير، 431/29، وتفسير القرطبي، 160/19 .

[2] – فتح البيان في مقاصد القرآن، البخاري القِنَّوجي، 15/15.

[3] – ينظر: التحرير والتنوير، 315/28.

[4] – تفسير القرطبي، 160/19، وفتح القدير، 432/5.

[5] – ينظر: ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تح: سوهام المصري، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م، ص186. **مفرهة** : يقال: أفرهت فلانة، إذا جاءت بأولاد فرهة، أي ملاح، **تتّايع:** روي أيضا تتّابع: يتبع بعضها بعضا، و**القفل:** ما يبس من الشجر.

[6] – الحجة للقراء السبعة، 49/5.

[7] – صحيح البخاري، 674/2.

[8] – تفسير القرطبي، 160/19.

وقد احتج من قرأ (قدَرنا) بقوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ ٱلْقَـٰدِرُونَ﴾ [المرسلات، 23]، ولم يقل: (فنعم المقدّرون)، وردّ الكسائي حين سئل: لمَ اخترت التشديد، واسم الفاعل ليس مبنيا على هذا الفعل؟ فقال: هذا بمنزلة قوله: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَـٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ﴾ [الطارق، 17]، ولم يقل: (مهّلهم)، فجمع بين اللغتين، ومثله: ﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا﴾ [المائدة، 115]، ولم يقل: (تعذيبا)"[1].

وهكذا، فإن (قدَّرنا) المزيدة في قراءة نافع لم تضف معنى جديدا، إلا أنها توافق قوله تعالى: ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ﴿١٩﴾﴾ [عبس، 19]، و﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ﴾[الواقعة، 63].

ب– الفعل (خرَّق)، قال تعالى: ﴿وَخَرَّقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَـٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام، 100].

قرأ نافع (خَرَّقوا)، بتشديد الرّاء، وقرأ الجمهور (خَرَقوا)، بتخفيفها[2].

والخرق: أصله القطع، قال تعالى: ﴿أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾ [الكهف،71]، وهو فعل الشيء بغير تقدير، وضدّه الخلق، وهو فعل الشّيء بتقدير ورفق[3]؛ قال أهل اللغة: "معنى خرَقوا: اختلقوا، وافتعلوا، وكذبوا؛ يقال: اختلق الإفك، واخترقه، وخرَقه، وأصله من خرق الثوب إذا شقه"[4].

فالتخفيف في قراءة الجمهور بمعنى: الاختلاق والافتراء[5]، أما التشديد في قراءة نافع، فهو للتكثير والمبالغة في الفعل؛ قال ابن عاشور: "وقراءة نافع تفيد المبالغـــة في الفعل؛ لأنّ (التفعيل) يـدلّ على قوّة حصول الفعل"[6] ، فنسبة الولد إلى

---

[1] – حجة القراءات، ابن زنجلة، ص744.

[2] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص200، وحجة القراءات، ص264.

[3] – ينظر: التحرير والتنوير، 407/7.

[4] – فتح القدير، الشوكاني، 168/2.

[5] – معاني القرآن، الفراء، 348/1.

[6] – التحرير والتنوير، 407/7.

الله شيء عظيم، والتعبير بـ(خرّقوا) يفيد عظم الفرية التي أدانها الله تعالى بقوله: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوْاْ لِلرَّحْمَـٰنِ وَلَدًا﴾ [مريم، من 89 إلى 92] .

ج–**الفعل (فتّحَ)**، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِّحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر، 71].

قرأ نافع وجمهور القراء (فُتّحت) بتشديد التاء، وقرئ (فتِحت) بتاء مخففة[1]، على أنه فعل ماض، مبني للمفعول، من (فتح) الثلاثي.

قال ابن خالويه :"الحجة لمن شدد، أنه أراد تكرير الفعل؛ لأن كل باب منها فُتح، ودليله: إجماعهم على التشديد في قوله تعالى: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ [يوسف، 23]، و﴿جَنَّـٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾[2] [ص، 50]، وقد بين الطاهر بن عاشور، أن الإخبار عن السماء بأنها أبواب، جرى على طريق المبالغة في الوصف؛ للدلالة على كثرة المفاتح فيها، حتى كأنها هي أبواب[3].

فالتشديد في عين الفعل يفيد التكثير، وهو مبالغة في فعل الفتح، بكثرته أو شدته، إشارة إلى أنه فتح عظيم؛ لأن شق السماء لا يقدر عليه إلا الله"[4].

ومن أجل هذه المعنى اختار نافع التشديد، لأن الفعل المجرد (فُتِح) لا يدل على هذا المعنى، إنما يدل على أن الفتح تم مرّة واحدة[5].

2–الأفعال التي أفادت الزيادة فيها معاني أخرى:

هناك أفعال مزيدة على وزن (فعّل)، وردت في قراءة نافع بمعان أخرى، غير معنى التكثير، ومنها:

---

[1] – المبسوط في القراءات العشر، ص 208، ومعاني القراءات، 341/2.

[2] – الحجة في القراءات السبع، ص311.

[3] – التحرير والتنوير، 33/30.

[4] – نفسه، 32/30.

[5] – الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص311.

أ–**الفعل (عزّز)**، قال تعالى: ﴿إِذَ اَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ اِثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس، 14].

قرأ نافع وجمهور القراء (عَزَّزْنَا) مشددة الزاي، وقرئ (عَززنا) بالتخفيف[1].

والمعنى في قراءة نافع بالتشديد: قوّينا وشددنا، والمعنى في قراءة التخفيف: غلبنا وقهرنا، ومنه: ﴿وَعَزَّنِي فِي اَلْخِطَابِ﴾[2] [ص، 23].

والواضح أن اختيار نافع والجمهور هذا الفعل المشدد، يدل على إرادة معنى تقوية الرسولين برسول ثالث، لا على معنى الغلبة والقهر، الذي يفهم من الفعل المخفف، لأن هذه التقوية ليس المقصود منها القوة المادية، وإنما هي تقوية لتثبيت الحجة، وهذا الاختيار يتسق مع السياق؛ إذ إن الله تعالى لم يذكر أن هؤلاء الرسل انتصروا، وغلبوا، بل ذكر أن رجلا دعا قومه لمناصرتهم فقتلوه، مما يدل على أن هؤلاء الرسل لم يكونوا أولي قوة، وإلا لمَا تجرأ القوم على قتل من دعا لنصرتهم.

ب–**الفعل (عدّل)**، قال تعالى: ﴿اَلذِي خَلَقَكَ فَسَوَّيكَ فَعَدَّلَكَ﴾ [الانفطار، 7].

قرأ نافع والجمهور (عدَّلك) بتشديد الدال، وقرئ (عَدَلَكَ) بتخفيفها[3].

وقد فرق المفسرون واللغويون بين القراءتين في المعنى؛ فقراءة نافع بمعنى: جعلك معتدلا، معدّل الخَلق مقوما، وأما قراءة التخفيف فمعناها: صرفك وأمالك إلى أي صورة شاء؛ إما إلى صورة حسنة، وإما إلى صورة قبيحة، أو إلى صورة بعض قراباتك[4].

ويتضح أن اختيار نافع والجمهور يتماشى مع السياق؛ فالله تعالى بعد أن امتنّ على الإنسان بالخلق والتسوية، قال: (فعدَّلك) أي: قومك، كما قال في آية أخرى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا اْلإِنسَنَ فِيَ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين، 4]، أما معنى: صرفك وأمالك

---

[1] – المبسوط في القراءات العشر، ص 369، والسبعة في القراءات، ص539.

[2] – تفسير القرطبي، 14/15، وحجة القراءات، ص597.

[3] – السبعة في القراءات، ص674 ، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، 382/6،

[4] – تفسير الطبري، 479/12، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص364.

إلى أي صورة شاء، الذي دلت عليه قراءة التخفيف، فموجود في الآية بعدها، وهي قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار، 8].

3-المزيد على صيغة (فَاعَلَ):

وهذه نماذج من قراءة نافع:

أ-**الفعل (لامس)**، قال تعالى: ﴿أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء، 43].

قرأ نافع والجمهور (لامستم)، وقرأ حمزة والكسائي (لمستم)[1].

وقراءة نافع (لامستم) بإثبات ألف، من المفاعلة التي لا تكون إلا من اثنين، وحينئذ يكون معناه: الجماع، أما قراءة (لمستم)، فالخطاب للرجال دون النساء، على معنى: مسّ اليد، أو مسّ بعض جسد الرجل جسد المرأة، فجرى الفعل من واحد، ودليله قوله تعالى على لسان مريم: ﴿وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞ﴾ [آل عمران، 47]، ولم يقل: "ولم يماسِسني بشر"[2].

والنظر في هذه الآية، يدل على أنها وردت في سياق معين؛ وهو قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ﴾ [النساء، 43]، فقد أباح الله تعالى التيمم عند فقد الماء، بسبب الأمور المذكورة في الآية، ومنها(لاَمَسْتُمُ النِّسَاء)، بمعنى الجماع، لأن (لمستم) في قراءة من قرأها هكذا، قد تدل على مجرد اللمس، وهذا لا يترتب عنه الوضوء[3]، ولا التيمم، لحديث عائشة: "أن رسول الله ﷺ قبّل بعض نسائه، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ"[4]، فاختيار نافع والجمهور يوافق هذا المعنى.

---

[1] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص180، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، 166/3.

[2] – معاني القراءات، 310/1، والهادي شرح طيبة النشر، محيسن، 153/2.

[3] – هناك خلاف بين الفقهاء في هذا الأمر، يراجع تفسير القرطبي، 223/5.

[4] – مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، دط، دت، 210/6 .

ب–الفعل (آتى)، قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَاْ فِيٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُواْ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الروم، 39].

قرأ نافع والجمهور (آتَيْتُمْ) بالمد، وقرأه ابن كثير (أَتَيْتُمْ) بالقصر[1].

وقراءة نافع والجمهور من (آتي، يؤتي)، بمعنى: أعطيتم، وقراءة (أَتَيْتُمْ) بالقصر من: (أتى، يأتِي)، بمعنى: فعلتم[2].

والمعنى على قراءة نافع: وما أعطيتم من عطية، لتكثروا أموالكم بأموال الناس، أي لتُعطَوا أكثر وأفضل مما أعطيتم، فلا يكثر عند الله بالتضعيف، ولا يقبلها، فإنها ليست لله[3].

وهذا هو المقصود، ولذلك أوّلوا (أَتَيْتُمْ) إلى معنى (آتَيْتُمْ) قال ابن زنجلة: "أما قصر ابن كثير، فإنه يؤول في المعنى إلى قول من مد"[4]، ويزيد هذا الأمر رسوخا أن القراء لم يختلفوا في مد ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ﴾[5]، بعدها مباشرة.

ثالثا– الأفعال المزيدة بحرفين:

مما جاء على صيغة (افتعل): الفعل (اتخذ)، قال تعالى: ﴿ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف، 77].

قرأ نافع والجمهور(لتَّخذتَ)، بتشديد التاء، وفتح الخاء، وقرئ (لتخِذْتَ)، بفتح التاء، وكسر الخاء[6].

---

[1]– المبسوط في القراءات العشر، ص 349، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، 447/5 .

[2] – فتح القدير، 262/4، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص283.

[3] – تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، عبد الله بن عباس، جمعه: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 341.

[4] – حجة القراءات، ص 558.

[5] – السبعة في القراءات، ص 507.

[6] – النشر في القراءات العشر، 314/2، والحجة للقراء السبعة، 163/5.

والفعل في قراءة نافع من (الاتِّخاذ)، أما في القراءة الأخرى، فالفعل مِنْ (تَخِذَ، يتْخَذُ) كـ(تَعِبَ، يَتْعَبُ)، وهما لغتان مثل: (اتّبع وتَبِع)[1]؛ وقد بين الزجاج أن(تَخِذْتَ) بمعنى (اتخذتَ)[2]، وبين الفراء أن أصل (تَخِذَ)،(اتخذ)[3].

وما دامت الكلمتان بمعنى واحد، فإن نافعا اختار الفعل المشدد، لأنه الأصل، وهو يدل على تأكيد الاجتهاد في الطلب، لمناسبته سياق الآية.

ويمكن الخروج بعد دراسة هذه الأمثلة بنتيجة مفادها أن نافعا يعتمد منهجا واحدا في الاختيار، وهو الميل إلى المجرد لكونه أيسر نطقا، إلا إذا كانت صيغة المزيد تحمل دلالة معينة، لا تحملها صيغة المجرد، أو كانت أقوى لغة، أو جاءت على لهجة قريش، أو كانت متناسبة مع السياق.

[1]– ينظر: اللباب في علوم الكتاب ، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419هـ، ط1، 1998م، 544/12، وحجة القراءات، ابن زنجلة، ص 425 .

[2] – معاني القرآن وإعرابه، 307/3.

[3] – معاني القرآن، 156/2

المبحث الثالث –التشديد والتخفيف في بنية الفعل المزيد:

لقد تبين في المبحث السابق أن نافعا قد يخالف بعض القراء في اختيار الفعل المجرد أو المزيد، لسبب من الأسباب الصوتية، أو اللهجية أو الدلالية، أما في هذا المبحث، فستتم دراسة الأفعال التي اتفق نافع والقراء على زيادتها، إلا أن الخلاف بينه وبين بعضهم، كان حول التشديد أو التخفيف.

وهذا الخلاف بين القراء راجع إلى انتشار التشديد والتخفيف في لهجات العرب، حيث إن بعض القبائل يغلب عليها التشديد، بينما تفضل قبائل أخرى التخفيف.

وقد تميزت القبائل البدوية شرق الجزيرة ووسطها بالتشديد؛ وأشهرها قبيلة تميم، ويتميز نطق أهل هذه القبيلة بسلسلة من الأصوات القوية السريعة، التي تطرق الآذان، كأنما هي مفرقعات متعددة[1].

ويعلل أحمد علم الدين الجندي لهذه الظاهرة بقوله: "ولما كان البدو يعيشون في الصحارى المترامية، وهذه الصحارى يفنى فيها الصوت، ويذوب في جنباتها، فلا تكاد تتضح[2]، لذا حرص هذا البدوي على توضيح أصواته، حتى تُسمع، ولجأ إلى تحقيق ذلك، بطُرُق شتى، منها الجهر، والتفخيم، والشدة"[3].

أما قبائل الحجاز، فكان التخفيف سمة من سمات أهلها في النطق، فهم يميلون إلى الليونة والتؤدة، لأن ذلك ينسجم مع بيئتهم وطبيعتهم[4].

والمقصود بالتشديد: التضعيف في بنية الفعل، كما في (فعّل) و(تفعّل) وغيرهما، وهو من حيث الدلالة نوعان: نوع يعطي دلالة مختلفة، ونوع لا تختلف دلالته عن المخفف.

---

[1] – في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، 88.

[2] – هكذا ورد في الكتاب ، ولعله أراد: فلا يكاد يتضح.

[3] – اللهجات العربية في التراث، 657/2.

[4] – ينظر: في اللهجات العربية، 88، 89.

والمقصود بالتخفيف: إزالة التضعيف عن الفعل؛ وذلك بالانتقال من صيغة (فعّل) – مثلا– إلى صيغة (أفعل)، أو من صيغة (تفعّل)، إلى (تفاعل).

وهذه أمثلة عن الأفعال المزيدة، المقروءة بالتشديد، أو بالتخفيف في قراءة نافع:

أولا –الأفعال المشددة في قراءة نافع:

قرأ نافع عددا من الأفعال مشددة، بينما قرأها قراء آخرون مخففة، ومنها:

1–صيغة (فعّل):

أ–**الفعل (متّع)**، قال تعالى: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ فَلِيلًا﴾ [البقرة، 126] .

قرأ نافع والقراء (فَأُمَتِّعُهُ) بالتشديد، وقرأ ابن عامر وحده (فَأُمْتِعُهُ) بالتخفيف[1].

وقد قرر الأزهري أنهما بمعنى واحد[2]، واحتج ابن خالويه للقراءتين بقوله: "فالحجة لمن شدد، تكرير الفعل ومداومته، ودليله قوله تعالى: ﴿وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس، 98]، والحجة لمن خفف، أن تكرير الفعل لا يكون معه (قليلا)، فلما جاء معه (قليلا)، كان (أُمتِع) أولى به من (أُمَتّع)"[3].

والحقيقة أن (قليلا) لا تتنافى وتكرار المتعة؛ لأن المراد بالمتعة هنا: متعة الدنيا، وهي ذات المتاع القليل، مقارنة بالآخرة، التي لا نهاية لمتاعها، ومع ذلك فإن الله تعالى عبر عن متاع الدنيا بالفعل المشدد، في قوله: ﴿وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [هود، 3]، ومن هنا اختار نافع الفعل المشدد، ليدل به على تمام المتعة في الدنيا للكافر، ثم ينال عقابه في الآخرة.

ب–**الفعل (فرّق)**، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام، 159].

---

[1] – المبسوط في القراءات العشر، ص136، والنشر في القراءات العشر، 222/2.

[2] – معاني القراءات، 177/1 .

[3] – الحجة في القراءات السبع، ص87، 88 .

قرأ نافع والجمهور (فَرَّقُوا)، وقرئ (فَارَقُوا)[1].

وقد بين الأزهري أن في قراءة (فَارَقُوا دِينَهُمْ) قولين:

أحدهما: أنهم تركوا دينهم وفارقوه، فلم يَدُوموا عليه.

ثانيهما: أنها بمعنى (فَرَّقُوا)، أي اختلافهم في دينهم، وتفرقهم فيه[2].

أما (فَرَّقُوا) في قراءة نافع والجمهور، فهي من التفريق؛ يقال: فرّقت المال تفريقا، وحجة من قرأها كذلك، قول الله تعالى بعدها: ﴿وَكَانُواْ شِيَعاً﴾، أي: كانوا أحزابا وفرقا[3].

ولعل اختيار نافع (فَرَّقُوا) المشددة، كان بقصد التأكيد على معنى التفريق، الذي تدل عليه هذه الصيغة، ولا تدل على غيره، بينما تتسع دلالة الصيغة المخففة لتشمل معنى المفارقة أيضا، ولهذا فإن اختيار نافع يأتي متناسبا مع قوله تعالى بعدها: ﴿ وَكَانُواْ شِيَعاً﴾، فالشيَع: تدل على التفرق، لا على المفارقة.

2–صيغة (تفاعل):

مما جاء على هذه الصيغة في قراءة نافع:

الفعل (يصَّالَح)، قال تعالى: ﴿فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَنْ يُّصْلِحَا﴾ [النساء، 128].

قرأ نافع والجمهور (يَصَّالَحَا)، وقرئ (يُصْلِحَا) بالضم والتخفيف[4].

والفعل (يَصَّالَحَا) في قراءة نافع أصله: (يتصالحا)، فأدغمت التاء في الصاد، وشُددت؛ لأن الفعل لمّا كان من اثنين، جاء على باب (المفاعلة)، ثم أدغمت التاء في الصاد، أما الفعل (يُصْلِحَا)، فأصله (أصلح)[5].

ويبدو أن عدول نافع عن الصيغة المخففة إلى المشددة، إنما كان من أجل تثبيت معنى معين؛ ذلك أن (يُصْلِحَا) من الإصلاح، وهو يكون عند التنازع والتشاجر،

---

[1] – النشر في القراءات العشر، 266/2، وحجة القراءات، ص278.

[2] – معاني القراءات، 396/1.

[3] – ينظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، ص278 .

[4] – حجة القراءات، ابن زنجلة، ص213 ، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص126.

[5] – التحرير والتنوير، 216/5، والحجة في القراءات السبع، ص126.

ولهذا قال تعالى: ﴿لاَّ خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوِ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء، 114][1]، وأما (يَصَّالَحَا) فمعناه: التوافق، وهو أليق بهذا الموضع؛ ذلك أنها وردت في سياق قوله تعالى: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَنْ يُّصَّالَحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً﴾، وهذا الصلح ليس من خصومة، وإنما هو صلح مبني على التنازل، فإذا خافت المرأة أن يطلقها زوجها، توافقت معه على التنازل عن بعض حقها[2]، فاختيار نافع الصيغة المشددة كان لأجل هذا المعنى.

3–صيغة (تفعّل):

مما جاء على هذه الصيغة في قراءة نافع:

الفعل (تفطّر)، قال تعالى: ﴿يَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ [مريم، 90].

قرأ نافع والجمهور (يَتَفَطَّرْنَ)، وقرئ (يَنْفَطِرْنَ)[3].

والفعل في قراءة نافع من (تفطّر، يتفطّر)، وتفطّر، بمعنى تشقق[4]، أما في القراءة الأخرى، فهو من (انفطر، ينفطر)، ومن قرأ هذه القراءة احتج بإجماع القراء في: ﴿السَّمَآءُ مُنفَطِرٌ بِهِۦ﴾ [المزمل، 18]، و﴿إِذَا السَّمَآءُ انفَطَرَتْ﴾ [الانفطار، 1]، فرد ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه[5].

وقراءة نافع بالتشديد تناسب الموقف الذي يبين مبلغ جرأة هؤلاء الكفرة على الله تعالى، حيث ادعَوْا أن للرحمن ولدا[6]، وهي جرأة على الله عظيمة؛ حيث إن

---

[1] – ينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، 183/3.

[2] – ينظر: تفسير الرازي، 236/11، وتفسير القرطبي، 403/5.

[3] – المبسوط في القراءات العشر، ص291، والنشر في القراءات العشر، 319/2.

[4] – المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، اسطنبول، تركيا، دط، دت، 694/2.

[5] – معاني القرآن، الفراء، 174/2، ومعاني القراءات، 140/2 .

[6] – إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، دط، دت، 118/2.

السماوات على ضخامتها، تكاد تتفطّر من ذلك، فاستعمال الفعل (يَتَفَطَّرْنَ) الدال على الشدة، يناسب هذا الموقف، لأن (يَنْفَطِرْنَ) بمعنى ينشققن، أما(يَتَفَطَّرْنَ) ففيها معنى التكثير، وتكرير الفعل[1].

ثانيا الأفعال المخففة في قراءة نافع:

قرأ نافع عددا من الأفعال المزيدة بالتخفيف، وقرأها آخرون بالتشديد، وقد جاءت هذه الأفعال بعدة صيغ مخففة، منها:

1–صيغة (أفعل):

أ–**الفعل (أوصى)**، قال تعالى: ﴿وَأَوْصَىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ [البقرة، 132].

قرأ نافع (أَوصى) مخففة، وقرأ الجمهور (وَصَّى) مشددة الصاد، بغير ألف[2].

وفي تحليل القراءتين، قال الزجاج: "(وَصَّى) أبلغُ من (أَوْصَى)؛ لأن أوصى جائز أن يكون قال لهم مرة واحدة، ووَصَّى لا يكون إلا لمرات كثيرة"[3].

إلا أن الكسائي بين أنهما لغتان معروفتان؛ يقال: وصّيتك، وأوصيتك، كما يقال كرّمتك، وأكرمتك، والقرآن ينطق بالوجهين؛ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [النساء،131]، وقال أيضا: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء، 11][4].

---

[1] – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، 647/7، واللباب في علوم الكتاب، ابن عادل، 150/13.

[2] – المبسوط في القراءات العشر، ص137، والنشر في القراءات العشر، 222/2 .

[3] – مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، محمد بن أبي المحاسن أحمد الكرماني، تح: عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1422هـ، 2001م، ص108.

[4] – حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 115 .

ويبدو أن اختيار نافع الفعل (أَوْصَى) المخفف، كان بسبب كتابته في مصحف المدينة كذلك، بينما كتب في مصحف العراق (وَصَّى)[1]، مما جعل قراء العراق جميعا يختارونه، لموافقة مصحفهم.

ب–الفعل (أكذب)، قال تعالى: ﴿ فَإِنَّهُمْ لاَ يُكْذِبُونَكَ ﴾ [الأنعام، 33].

قرأ نافع والكسائي (يُكْذبُونَكَ) خفيفة، وقرأ الباقون (يُكَذِّبُونَكَ) مشددة[2].

والفعل في قراءة نافع مضارع (أكذب)، على وزن (أفعل)، وفي القراءة الأخرى، مضارع (كذّب)، مضعف الثلاثي.

وفي تحليل القراءتين، قيل: هما بمعنى واحد، نحو: (كثّر، وأكثر)، و(وفّى الرجل حَقه، وأوفى)[3]، وقيل: إن بينهما فرقا؛ فقد حكى الكسائي عن العرب: أكذبت الرجل، أي أخبرت أنه جاء بالكذب، وكذّبته: أخبرت أنه كاذب[4].

فالفعل (أكذب) عند الكسائي، يفيد نسبة الكذب إلى ما جاء به النبي ﷺ، لا إلى شخصه، أما (كذّب) المشدد، فيفيد نسبة الكذب إليه.

وعند ملاحظة الموقف الحقيقي للكفار من النبيﷺ، يتبين أنهم لم يكونوا يكذبون شخصه، وإنما يكذبون الحق الذي جاء به؛ بدليل قوله تعالى بعدها مباشرة: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾، وقوله في موضع آخر: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً﴾ [النمل، 14].

وبهذا المعنى فإن قراءة نافع أنسب للسياق، لدلالة الفعل على نسبة الكذب إلى ما جاء به النبيﷺ، لا إلى ذاته.

---

[1] – تفسير البحر المحيط، 570/1 .

[2] – المبسوط في القراءات العشر، ص193، وحجة القراءات، ص248، والتحرير والتنوير، 198/7.

[3] – تفسير البحر المحيط، 116/4، وحجة القراءات، ابن زنجلة، ص 248.

[4] – فتح القدير، الشوكاني، 127/2.

2–صيغة (فاعَل):

قرأ نافع عددا من الأفعال على صيغة (فاعَل)، وقرأها آخرون على صيغة (فعّل)، وكانت الصيغتان بمعنى واحد:

أ–**الفعل (ضاعف)**، قال تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلذِے يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَـٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافاً كَثِيرَةً﴾ [البقرة، 245].

قرأ نافع (يُضاعِفه) بالتخفيف، وقرئ (يُضَعِّفه) بالتشديد[1]، وقد ذكرت كتب التفسير والقراءات أن الصيغتين بمعنى واحد[2].

ب–**الفعل (صَاعر)**، قال تعالى: ﴿وَلاَ تُصَـٰعِرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [لقمان، 18].

قرأ نافع (تُصَاعِر)، وقرئ (تُصَعِّر)[3]، وكتب التفسير والقراءات تذكر أنهما بمعنى واحد، وهو (الميل)[4]؛ يقال: صَاعَر، وصَعَّر، إذا أمال عنقه إلى جانب، ليعرض عن جانب آخر، وهو مشتق من (الصَعَر)؛ وهو داء يصيبُ البعير، فيلوي منه عنقه[5]، وهما لهجتان؛ لهجةُ الحجاز التخفيف، ولهجة تميم التثقيل[6].

ج– **الفعل (بَاعِد)**، قال تعالى: ﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَـٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ، 19].

قرأ نافع (بَاعِدْ) بالتخفيف، وقرئ (بعِّد) بالتشديد[7]، وكتب التفسير والقراءات تذكر أن هاتين القراءتين بمعنى واحد[8].

وبعد هذا العرض يتبين أن نافعا يميل إلى التخفيف؛ أي اختيار الفعل المخفف، إذا تساوت دلالته مع المشدد، لكونه أيسر على اللسان، وأقل كلفة، فإذا اختار الفعل

---

[1] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص147، والسبعة في القراءات، ابن زنجلة، ص625 .

[2] – ينظر: التحرير والتنوير، 290/28، ومعاني القراءات، 74/3، وحجة القراءات، ص 139 .

[3] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص352، وتفسير القرطبي، 69/14.

[4] – ينظر: تفسير القرطبي، 69/14، ومعاني القرآن، الفراء، 462/1، وحجة القراءات، ص565 .

[5] – التحرير والتنوير، 166/21.

[6] – ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 476/1، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، 455/5.

[7] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص362، والنشر في القراءات العشر، 350/2.

[8] – تفسير القرطبي، 290/14، ومعاني القراءات، 294/2، وحجة القراءات، ص 588.

المشدد، فإنه يقصد دلالة معينة، لا يعطيها الفعل المخفف، أو لكون الفعل المشدد يتوافق مع السياق، أو لموافقة لهجة أهل الحجاز.

المبحث الرابع– حروف المضارعة ودلالتها على الفاعل المضمر:

في القراءات القرآنية عدد من الأفعال، يحتمل رسمها أكثر من حرف من أحرف المضارعة؛ وقد اختار كل قارئ من القراء حرفا، على حسب ما استقر عنده من القراءة الصحيحة، المنقولة بالمتواتر.

وتنوعُ أحرف المضارعة يؤدي إلى تنوع الفاعل؛ فالهمزة والنون للفاعل المتكلم، والتاء للفاعل المخاطب، أما الياء فللغائب.

وستتم في هذا المبحث دراسة الأفعال التي وردت في قراءة نافع بحرف من حروف المضارعة، بينما وردت في قراءات أخرى بحرف مختلف:

أولا–النون الدالة على المتكلم:

هناك أفعال قرأها نافع بالنون، بينما قراها قراء آخرون بالياء، ومنها :

1–الأفعال (نشأ)، (نخسف)، (نسقط)، قال تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسْفاً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [سبأ، 9].

قرأ نافع والجمهور الأفعال الثلاثة بالنون، وقرئ (يَشأ)، (يَخسف)، (يُسقط) بالياء[1].

والملاحظ أن الفاعل في قراءة نافع هو ضمير المتكلم (نحن)، الدال على الله تعالى، فكان حرف المضارعة في الأفعال هو النون، والفاعل في القراءة الأخرى هو ضمير الغائب (هو)، فكان حرف المضارعة هو الياء.

قال ابن خالويه : "من قرأ بالنون، فقد جعله من إخبار الله تعالى عن ذاته، ومن قرأ بالياء، فقد جعله من إخبار النبي ﷺ عن ربه عز وجل"[2]، وقال الأزهري: "الياء والنون في المعنى سيَّان؛ لأن المشيئة لله عزّ وجلّ في القراءتين"[3].

والمتأمل في سياق الآيات يجد أن القراءة بالياء تنسجم مع ما سبق؛ لأن اسم الله مذكور في الآية السابقة؛ قال تعالى: ﴿ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِباً أَم بِهِۦ جِنَّةٌ﴾ [سبأ، 8]،

---

[1] – المبسوط في القراءات العشر، ص360، وتفسير البغوي، 671/3،

[2] – الحجة في القراءات السبع، ص 292.

[3] – معاني القراءات، 288/2.

فهذه القراءة تحيل الأفعال على الله تعالى، فيكون الكلام منسجما تماما.

وهذا يدعو إلى التساؤل عن سبب اختيار نافع القراءة بالنون، مما يفقدها الانسجام الذي تحققه الياء؟

الحقيقة أن القراءة بالنون التي اختارها نافع تدل على إخبار الله تعالى عن ذاته، وبذلك يحصل التفات في غاية الأهمية؛ ينتقل به الخطاب من الغائب إلى المتكلم، وهذا أوقع في النفس؛ ذلك أن حضوره سبحانه وتعالى (بنون العظمة) في مشهد التهديد بخسف الأرض، أو إسقاط كسف من السماء، يعطي المشهد قوة ورهبة، بخلاف الحديث عنه بياء الغيبة، فالالتفات الذي أوجده حرف المضارعة (النون)، الدال على المتكلم، في مشهد التهديد، أكثر تأثيرا من الانسجام الذي أحدثه حرف المضارعة (الياء)، الدال على الغائب، ولهذا اختاره نافع.

2–الفعل (نحشر)، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ أَعْدَآءَ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ [فصلت، 18].

قرأ نافع ويعقوب (نحشر) بالنون، وقرأ الباقون (يُحشر) بياء مضمومة[1].

والفاعل في قراءة نافع هو ضمير المتكلم (نحن) العائد على الله تعالى، ولذلك اتصل الفعل بالنون، وأما في القراءة الأخرى، فالفاعل غير مسمى؛ لأن الفعل مبني للمفعول، ولذلك صُدّر بالياء.

وقد بين ابن زنجلة أن قراءة نافع بالنون جاءت عطفا على قوله تعالى قبلها: ﴿ وَنَجَّيْنَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وأما قراءة الجمهور بالياء على ما لم يسم فاعله، فمراعاة لما بعده، وهو قوله تعالى: ﴿فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾[2].

[1] – المبسوط في القراءات العشر، ص 393، والسبعة في القراءات، 576.

[2] – حجة القراءات، ص635.

ويبدو أن نافعا اختار هذا الضمير، لأن الفعل ورد في سياق أفعال مضارعة، تدل على المتكلم، وذلك ابتداء من قوله تعالى: ﴿فَإِنَ أَعْرَضُواْ فَقُلَ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً﴾ [فصلت، 13]، ثم تأتي الأفعال (فأرسلنا، لنذيقهم، فهديناهم، ونجينا)، كلها بحرف المضارعة (النون)، الذي يدل على المتكلم.

ومراعاة لذلك، اختار نافع هذا الضمير، ليكون منسجما مع بقية الضمائر، إضافة إلى أن هذا الاختيار يزيد الموقف هيبة وجلالا، بحضوره سبحانه وتعالى في المشهد، وتوليه بنفسه حشر أعداء الله إلى النار.

ثانيا–التاء الدالة على المخاطب:

هناك أفعال قرأها نافع بتاء المخاطب، بينما قراها قراء آخرون بالياء الدالة على الغائب، ومنها:

1–الفعل (تعبد)، قال تعالى: ﴿وَإِذَ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَآءِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ ٱللَّهَ﴾ [البقرة،83].

قرأ نافع والجمهور (تعبدون) بالتاء، وقرئ (يعبدون) بالياء[1].

أما قراءة نافع والجمهور بالتاء، فقد بين الزجاج أنها على معنى الخطاب والحكاية، كأنّه قيل: قلنا لهم لا تعبدون إلا الله، وأمَّا القراءة بالياء، فعلى أساس أنهم غُيّب، وعلامة الغائب الياء[2].

ويبدو أن نافعا آثر تاء الخطاب بدل الغيبة، لاستحضار المتكلَّم عنهم، وهم بنو إسرائيل، ونقلهم من الماضي الغابر، إلى الحاضر المشاهد، ودمجهم في المشهد، وكأنهم يتلقون

[1] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص132، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، 121/2.

[2] – ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 162/1.

الخطاب حال نزول القرآن، أو كأن الخطاب موجه إلى أحفادهم من بني إسرائيل الذين كانوا يعاصرون النبي ﷺ على أساس أن التعليمات التي وُجّهت إلى آبائهم، هم مخاطبون بها أيضا، كما خوطب بها آباؤهم من قبل، فاستعمال المخاطب، من باب دمج الحاضرين في المشهد، وتحميلهم المسؤولية، كما حُمّلها آباؤهم، وفي هذا ما لا يخفى من قوة التأثير على المعنيين بالخطاب.

2–الفعل (توقد)، قال تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتَ أَوْدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا وَمِمَّا تُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ﴾ [الرعد،19].

قرأ نافع والجمهور (توقدون) بالتاء ، وقرئ (يوقدون) بالياء[1].

أما قراءة من قرأ بالياء، فلأن الخطاب غير ظاهر في الآية، وإنما يظهر ضمير الغائب (هو) في قوله تعالى بعدها: ﴿يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾، فكما أن الناس يعمّ المؤمن والكافر، كذلك الضمير في (يوقدون)[2]، ولأن هذا الفعل ورد في سياق مَثَل؛ وذلك ابتداء من قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾، إلى أن قال في آخر الآية: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾، والأمثال تضرب للناس، والناس يناسبهم ضمير الغائب، كما قال تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟﴾ [العنكبوت،1].

أما نافع فاختار (توقدون)، من باب الالتفات من الغيبة إلى الخطاب، فكأنه أراد استحضار المخاطبين، ودمجهم في المشهد، فعوض أن يكونوا مجرد مستمعين لمَثَل يُضرب، صاروا جزءًا من بنية المثل، وفي ذلك ما لا يخفى من قوة التأثير وعمقه في السامعين.

[1] – المبسوط في القراءات العشر، ص255، والسبعة في القراءات، ص358.

[2] – تفسير القرطبي، 306/9، وتفسير البحر المحيط، 372/5.

3–الفعل (تشرك)، قال تعالى: ﴿قُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَىٰٓۗ ءَآللَّهُ خَيۡرٌ أَمَّا تُشۡرِكُونَ ٦١﴾ [النمل، 61].

قرأ نافع والجمهور (تشركون) بالتاء، وقرئ (يشركون) بالياء[1].

قال ابن زنجلة محتجا لقراءة نافع والجمهور : "حجة نافع في القراءة بالتاء، أن الكلام أتى عقب المخاطبة، فأجراه على لفظ ما تقدمه، وذلك في قوله: ﴿قُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَىٰٓۗ﴾، ثم قال: ﴿ءَآللَّهُ خَيۡرٌ أَمَّا تُشۡرِكُونَ﴾[2]"، وأما القراءة بالياء، فالكلام خبر عن أهل الشرك، وهم غُيَّب، فجرى الكلام على لفظ الخبر عنهم لغيبتهم[3].

والقول بأن (تشركون) بالتاء جاءت عقب المخاطبة؛ يعني أنها جاءت بعد (قل) في أول الآية، وهو قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾، والضمير في (قل) يعود على النبي ﷺ، والضمير في (تشركون) يعود على الكفار، فكيف يتم إجراء الكلام على لفظ ما تقدمه، إذا كان الضميران لا يعودان على شخص واحد؟

يمكن القول إن حرص نافع على اختيار ضمير المخاطب كان بغرض الالتفات إليه من الغائب؛ فقد كان الكلام يجري على أهل الشرك، بلفظ الغائب، في قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوۡمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخۡرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٖ مِّن قَرۡيَتِكُمۡۖ إِنَّهُمۡ أُنَاسٞ يَتَطَهَّرُونَ ٥٦ فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَهۡلَهُۥٓ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَٰهَا مِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ ٥٧ وَأَمۡطَرۡنَا عَلَيۡهِم مَّطَرٗاۖ فَسَآءَ مَطَرُ ٱلۡمُنذَرِينَ ٥٨﴾، ثم يجد القارئ نفسه فجأة أمام الفعل (تشركون)، بصيغة المخاطب:﴿قُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَىٰٓۗ ءَآللَّهُ خَيۡرٌ أَمَّا تُشۡرِكُونَ ٥٩﴾، فلم يعد المتلقي مجرد شخص يسمع، أو يقرأ خبر هلاك الكفرة

[1] – النشر في القراءات العشر، 338/2، ومعاني القراءات، 41/2.

[2] – حجة القراءات، ص533.

[3] – المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

والمجرمين، الذي يعرض عليه في هذا المشهد، بل صار هو ذاته جزءا من المشهد، والسؤال يطرح عليه مباشرة،﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ آمَّا تُشْرِكُونَ﴾، وهذا أوقع في النفس، وأشد تأثيرا في قلوب المشركين، من الحديث بضمير الغائب، الذي لا يعطي تلك الإيحاءات الهامة التي يعطيها ضمير المخاطب.

ثالثا–الياء الدالة على الغائب:

1–الفعل (يعمل)، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة، 84].

قرأ نافع وبعض القراء (يعملون) بالياء، وقرئ (تعملون) بالتاء[1].

قال الأزهري: "مَنْ قَرَأَ بالياء، فعلى الإخبار عنهم، وَمَنْ قَرَأَ بالتاء، فهو مخاطبة لهم"[2].

وقد كان الطبري أكثر بيانا حين قال: "اختلف القرأة في قراءة ذلك؛ فقرأه بعضهم: (يعملون) بـ(الياء)، على وجه الإخبار عنهم، فكأنهم نحوْا بقراءتهم معنى: ﴿فَمَا جَزَآءُ مَنْ يَّفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة، 84]، أي: عما يعمله الذين أخبر الله عنهم، أنه ليس لهم جزاء على فعلهم، إلا الخزي في الحياة الدنيا، ومرجعهم في الآخرة إلى أشد العذاب، وقرأه آخرون (تعملون) بـ (التاء) على وجه المخاطبة؛ فكأنهم نحوْا بقراءتهم نحو: ﴿أَفَتُومِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَـٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة، 84]، وفي آخر الآية: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُون﴾، أي: أنتم معشر اليهود"[3].

---

[1] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص131، والسبعة في القراءات، ص161.

[2] – معاني القراءات، 157/1.

[3] – تفسير الطبري، 217/2.

والتأمل في كلام الطبري، وهو يعلل لقراءة نافع بياء الغائب، على وجه الإخبار عن اليهود، يعود بنا إلى أول المقطع، عند الآية الثانية والثمانين؛ حيث بدأه الله تعالى بقوله: ﴿ وَإِذَ آخَذْنَا مِيثَـٰقَ بَنِيٓ إِسْرَآءِيلَ﴾ ، فالسياق هنا يحكي حدثا تاريخيا عن بني إسرائيل، يقتضي الحديث عنه بضمير الغائب؛ غير أنه سرعان ما تغير الكلام إلى ضمير المخاطب، على سبيل الالتفات من الغائب إلى المخاطب، حتى يكون الأحفاد أيضا معنيين بما خوطب به آباؤهم من قبل، ومن ثم أدمجوا في المشهد، وخوطبوا مباشرة، بضمير المخاطب، وذلك في قوله تعالى: ﴿لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ ٱللَّهَ ﴾، وفي الآية نفسها: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْناً وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾، واستمر الأمر كذلك إلى قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿٨٤﴾ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِالآخِرَةِ ۖ فَلاَ يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [البقرة، 84، 85]، ليعود المشهد من جديد إلى ضمير الغائب، الذي افتتح به المقطع، حتى يكون الكلام منسجما مع أوله: ﴿وَإِذَ آخَذْنَا مِيثَـٰقَ بَنِيٓ إِسْرَآءِيلَ﴾ [البقرة، 82].

2–الفعل (يعصر)، قال تعالى: ﴿ثُمَّ يَاتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ [يوسف، 49].

قرأ نافع والجمهور (يعصرون) بالياء، وقرأ حمزة والكسائي (تعصرون) بالتاء[1].

قال البغوي معللا للقراءتين: "قرأ حمزة والكسائي تعصرون بالتاء، لأن الكلام كله على الخطاب، وقرأ الآخرون بالياء ردا إلى الناس"[2].

[1] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص 246، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 196.

[2] – تفسير البغوي، 2/ 495.

والحقيقة أن هذا الفعل ورد في سياق رد يوسف على سؤال مبعوث الملك، حين طلب منه تأويل الرؤيا قائلا: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾ [يوسف،46]، فكان الجواب بالمخاطب: ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾ [يوسف،47]، ثم استمر جواب يوسف، موجها الخطاب للسائل، ولمن أرسله، إلى أن قال: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ [يوسف، 49]، فتحول الضمير إلى الغائب، فلم يقل: (فيه تغاثون وفيه تعصرون)، لأن الخير شامل لهم ولغيرهم، وليس مقتصرا عليهم، ومن ثم فإن الاستفادة من هذا الغيث عامة، تشملهم وتشمل غيرهم، ولذا جاء الفعل بضمير الغائب، ليدل على أن الخير يعم الجميع، ولا يخص المخاطبين فقط.

فمن أجل هذه الدلالة الهامة اختار نافع هذا الضمير، بدل ضمير المخاطب.

3–الفعل (يرى)، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَالشَّمَآئِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ﴾ [النحل، 48].

قرأ نافع والجمهور (يَرَوْا) بالياء، وقرئ(تَرَوْا) بالتاء[1].

وقد علل القرطبي للقراءتين بقوله: "قرأ حمزة والكسائي وخلف ويحيى والأعمش (تروا) بالتاء، على أن الخطاب لجميع الناس، والباقون بالياء، خبرا عن الذين يمكرون السيئات، وهو الاختيار"[2].

وقول القرطبي وهو يعلل للقراءتين: إن القراءة بالياء خبر عن الذين يمكرون السيئات، إشارة منه إلى قوله تعالى في الآية الخامسة والأربعين: ﴿أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ

[1] – النشر في القراءات العشر، 343/2، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص279.

[2] – تفسير القرطبي، 111/10.

أَنْ يَّخْسِفَ ٱللَّهُ بِهِمُ ٱلأَرْضَ﴾، فالحديث هنا عن غائبِين، وهم الذين يمكرون السيئات، ولذلك أعقب بعدها أفعالا تدل على الغائب: (يخسف، يأتيهم، يشعرون، يأخذهم)، حتى وصل إلى الفعل (يروا)، فدل به على الغائب، ليوافق الضمير في هذا الفعل بقية الضمائر التي تحيل إلى الذين مكروا السيئات.

وهكذا تتبين أسس اختيار نافع حرف المضارعة، والضمير المناسب له، والتي يمكن تلخيصها في ما يلي :

– يختار نافع حرف المضارعة المناسب للسياق، إلا إذا قصد معنى هاما، فإنه يعدل عنه إلى حرف آخر، فيتم بذلك الالتفات، الذي يبرز المعنى المقصود.

– كثيرا ما يختار حرف المضارعة الذي يؤثِّر في المشهد، كاختياره تاء الخطاب بدل الغيبة، أحيانا، بقصد تجديد المشهد التاريخي وإحيائه، وتحسيس المخاطب أن الخطاب موجه إليه مباشرة، وفي ذلك دلالة هامة، وهي التأثير فيه، وتحميله المسؤولية، وأحيانا يعدل عن حرف المضارعة المخاطب، إلى حرف المضارعة الغائب، لأنه يشتمل على دلالة أوسع، وأعمق.

المبحث الخامس– المبني للفاعل والمبني للمفعول:

الفعل المبني للفاعل: هو ما ذُكر معه فاعله، نحو: نصر الله عبده، أما المبني للمفعول: فهو ما حُذف فاعله، وأنيب عنه غيره، نحو: نُصر العبدُ، وهو بناء جديد، يُحوّل إليه ما يمكن أن يحول من أبنية الأفعال[1]؛ ونتيجة لهذا التحويل تحدث جملة من التغيرات الصوتية، والصرفية، والنحوية، في الأفعال، وتختلف هذه التغيرات حسب المكونات الصوتية للفعل، وحسب الصفات الصرفية التي يتصف بها من صحة واعتلال، وتجرد وزيادة، ومضي ومضارعة[2].

أولا– حول مصطلحي المبني للفاعل والمبني للمفعول:

لقد استعمل النحاة عددا من المصطلحات الدالة على ذلك؛ فسيبويه يستعمل مصطلح (الفعل الذي شغل بالمفعول)[3]، والفراء يستعمل مصطلح (الفعل الذي لم يُسمّ فاعله)[4]، أما ابن جني فإنه يجمع بين مصطلحي (البناء للمفعول) و(ما لم يسم فاعله)؛ فيقول: "ولذلك بُني هذا الفعل للمفعول، وأُلغي معه حديث الفاعل؛ فقام في ذلك مقامه، ورُفع رفعه، فهذه طريق ما لم يُسم فاعله"[5].

أما مصطلحا (المبني للمجهول) مقابل (المبني للمعلوم)، فقد استعملهما كثير من المتأخرين، حتى صار هو المصطلح المختار في مناهج التعليم المختلفة.

وقد اخترت مصطلحي (البناء للفاعل) و(البناء للمفعول)، لأن الفاعل في ما لم يسم فاعله لا يكون دائما مجهولا؛ فقد يحذف وهو معلوم، نحو: أُنزِلَ المطرُ، لأنه عُلِم أنَّ

---

[1] – اختلف النحاة في هذا البناء، أهو أصلي تبنى عليه الأفعال ابتداء، على نحو بنائها للفاعل، أم هو بناء محول عن بناء الفعل المبني للفاعل، وأغلب النحاة أنه محول عن البناء للفاعل. ينظر: حاشية الصبان، 88/2.

[2] – ينظر: قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، أبو أوس إبراهيم الشمسان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1407هـ، 1987م، ص 144.

[3] – الكتاب، 1/ 228.

[4] – معاني القرآن، 1/ 102، 146، 301، 357 ....

[5] – المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تح: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي, وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، دط، 1420هـ، 1999م، 104/1.

منزله هو الله تعالى، وقد يحذف للتعظيم، نحو: ضُرِبَ اللصُّ، بمعنى ضَرَبَ القاضي اللصَّ، إلا أنّ القاضي لم يُذكر إجلالاً له عن أن يذكر مع اللص في كلام واحد، أو للتحقير، نحو: طُعِنَ عُمَرُ، ولا يذكر الطاعن له، إجلالاً لعمر رضي اللَّهُ عنه عن أن يكون اسمه مع اسم طاعنه في كلام واحد، أو للإبهام، نحو: ضُرِبَ زيدٌ، والضارب معلوم، وقصَد المتكلم الإبهام على السامع، أو للخوف من الفاعل، نحو: قُتِلَ الأميرُ، ولا يذكر قاتله، خوفا منه أو عليه[1].

ثانيا–الأفعال المبنية للفاعل والمبنية للمفعول في قراءة نافع:

1–الأفعال المبنية للفاعل:

لقد اختار نافع الأفعال المبنية للفاعل في بعض المواضع، مخالفا بعض القراء الذين اختاروا الأفعال المبنية للمفعول في المواضع نفسها، ومن ذلك:

أ–**الفعل (أحَل)**، قال تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ﴾ [النساء، 24].

قرأ نافع والجمهور الفعل (أحَلَّ) بفتح الهمزة والحاء، وقرئ (أُحِلَّ) بضم الهمزة وكسر الحاء[2] .

والفعل (أحَلَّ) في قراءة نافع مبني للفاعل، وقد عدّه بعض المفسرين معطوفا على الفعل المضمر الذي نصب (كتاب الله)، وذلك من قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النساء، 24]، قال الزمخشري: "فإن قلت: علام عطف قوله: (وَأَحَلَّ لَكُمْ)؟ قلت: على الفعل المضمر الذي نصب (كِتابَ اللَّهِ)، أيْ: كتب اللَّه عليكم تحريم ذلك، وأحَلّ لكم ما وراء ذلكم"[3]، وأما القراءة بالبناء للمفعول، فقد عدّ بعض المفسرين الفعل

[1] – شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، تح: صاحب أبو جناح، جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ط1، 1400هـ، 1980م، 347/1.

[2] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص178، والنشر في القراءات العشر، 249/2.

[3] – الكشاف، 497/1.

(أُحِلَّ) معطوفا على (حُرِّمَتْ)[1]، وذلك من قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء، 23].

وقد بين ابن القيم أن الطريقة المعهودة في القرآن الكريم، هي أن أفعال الإحسان والرحمة والجود تضاف إلى الله سبحانه وتعالى، فيذكر فاعلها منسوبة إليه، ولا يبنى الفعل معها للمفعول، فإذا جيء بأفعال العدل والجزاء والعقوبة حذف، وبُني الفعل معها للمفعول، أدبا في الخطاب مع الله تعالى، وقد مثل لذلك بعدة أمثلة، منها هذه الآية من سورة النساء[2].

وإذا كان ذلك ينطبق على الفعل (حُرِّم) من قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾، على أساس أن التحريم لا يحسُن التصريح فيه بالفاعل، أدبا مع الله تعالى، فإن التحليل يحسن فيه ذلك، ولهذا اختار نافع الفعل (أَحَلَّ) المبني للفاعل، بدل (أُحِلَّ) المبني للمفعول، إضافة إلى أن المبني للفاعل أخف نطقا، وأكثر إبانة لنعمة الله على عباده أنْ أحل لهم ذلك.

ب–الفعل(قضى)، قال تعالى: ﴿فَيُمْسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ﴾ [الزمر، 39].

قرأ نافع والجمهور الفعل (قَضَى) بفتح القاف والضاد، وقرئ (قُضِيَ) بضم القاف وكسر الضاد[3].

والفعل (قَضَى) في قراءة نافع مبني للفاعل، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، يعود على الله تعالى، المتقدم ذكره في أول الآية: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾،

[1] – بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي، تح: محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت، دط، دت، 319/1.

[2] – ينظر: بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تح: مجموعة من المحققين، مكة المكرمة، ط1، 1416هـ، 1996م، 256/2، 257 .

[3] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص 384، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، 97/6.

و(الموتَ) بالنصب مفعول به، وهو في قراءة من خالفه مبني للمفعول، و(الموتُ) بالرفع نائب فاعل.

قال أبو علي الفارسي: " حجّة بناء الفعل للفاعل قوله: ﴿وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [الزمر، 39]، فكما أنّ هذا الفعل مبني للفاعل، كذلك حكم الذي عطف عليه، ومن بنى الفعل للمفعول، فهو في المعنى مثل بقاء الفعل للفاعل، والأول أبين"[1] .

وقد رجح كثير من العلماء قراءة نافع والجمهور[2]، حيث إن الكلام أتى عقب إخبار الله عن نفسه، في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾، فجرى الفعل بعد ذلك بلفظ ما تقدمه من ذكر الفاعل، ليأتلف الكلام على نظام واحد.

وما دام البناء للمفعول لا يضيف معنى جديدا، فإن نافعا اختار البناء للفاعل، لأنه الأصل، وهو أخف على اللسان، وأكثر توافقا مع أفعال السياق.

ج–الفعل (أملى)، قال تعالى: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد، 26].

قرأ نافع والجمهور الفعل (أَمْلَى) بفتح الهمزة واللام، وقرأ أبو عمرو ويعقوب (أُمْلِيَ) بضم الهمزة وكسر اللام وفتح الياء[3].

والفعل (أَمْلَى) في قراءة نافع مبني للفاعل، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على الشيطان، أما قراءة البناء للمفعول، فنائب الفاعل يراد به الله ﷻ، كما قال تعالى في آية أخرى: ﴿وَأُمْلِى لَهُمْ ۚ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ ﴿٤٥﴾﴾ [القلم، 45]، ومعنى

[1] – الحجة للقراء السبعة، 6/ 97.

[2] – ينظر: تفسير القرطبي، 263/15، وحجة القراءات، ابن زنجلة.

[3] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص408، وحجة القراءات، ص667،668.

إملاء الله لهم: أنه تعالى لم يعاجلهم بالعقوبة[1]، وحينئذ يحسن الوقف على (سَوَّلَ لَهُمْ)، ويبتدأ بـ: (وَأُمْلِيَ لَهُمْ)؛ ليفرق بين الفعل المنسوب إلى الشيطان، وفعل الله عز وجل[2].

ويجوز أن يكون نائب الفاعل ضميرا تقديره (هو) يعود على الشيطان، ومعنى أملى الشيطان لهم: وسوس لهم، فبعدت آمالهم، حتى ماتوا على كفرهم، وحينئذ لا يجوز الوقف على (سَوَّلَ لَهُمْ)، بل يجب وصل الكلام بعضه ببعض[3].

وقد علل أبو عمرو لقراءته، بأن الإملاء من الله، والشيطان لا يملي لأحد، وحجته قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ﴾ [آل عمران، 187]، فقرأ (وَأُمْلِيَ)، كيلا يقع في الوهم أن الإملاء مسند إلى الشيطان، لأن ذكره قد تقدم الفعل، ولم يجرِ لله قبل الفعل ذكر، فقراءته بالبناء للمفعول، من أجل إزالة التوهم الذي قد يقع، إذ الإملاء إلى الله، لا إلى الشيطان، كما قال جل وعز: ﴿فَأَمْلَيْتُ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [الحج، 44]."[4].

أما كتب التفسير فتذكر أن الإملاء يأتي على وجهين:

أحدهما: أن الله تعالى هو الذي أملى لهم في الأمل.

---

[1] - معنى أملى: أمهل، قال ابن منظور: "أملى الله له: أمهله وطول له... وهو مشتق من (المَلْوة) وهي المدة من الزمان"، لسان العرب، 290/15، وفي الصحاح: "﴿وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾، أي طويلا، ومضى (مَلِيٌّ) من النهار، أي ساعة طويلة... و(المَلَوان): الليل والنهار، يقال: لا أفعله ما اختلف الملَوان، والواحد (مَلاً)"، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ، 1987م، 2497/6.

[2] – ينظر: الهادي شرح طيبة النشر، محيسن، 233/3.

[3] – القراءات وأثرها في علوم العربية، محيسن، 333/1.

[4] – حجة القراءات، ابن زنجلة، ص668.

الثاني: أن الشيطان هو الذي أملى لهم في مد الأمل بالتسويف[1].

ويناقش الخازن من قال بأن الإملاء لا يكون إلا من الله بقوله:" فإن قلت: الإملاء والإمهال لا يكونان إلا من الله، لأنه الفاعل المطلق، وليس للشيطان فعل قط على مذهب أهل السنة، فما معنى هذه القراءة؟ قلت: إن المسوِّل والمملي هو الله تعالى في الحقيقة، وليس للشيطان فعل، إنما أسند إليه ذلك من حيث إن الله تعالى قدر ذلك على يده ولسانه، فالشيطان يمنّيهم، ويزين لهم القبيح، ويقول لهم: في آجالكم فسحة، فتمتعوا بدنياكم، ورئاستكم إلى آخر العمر، ذلك إشارة إلى التسويل والإملاء"[2].

ومما سبق يتضح أن الإملاء يصح أن يكون من الله، كما يصح أن يكون من الشيطان، وقد اختار نافع الفعل المبني للفاعل، الدال على أن الإملاء من الشيطان، لتقدم ذكره قريبا، في قوله تعالى: ﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمۡ﴾، لأن هذا الفعل أخف نطقا، وهو يتوافق مع الفعل السابق له، لتناسب الضميرين الفاعلين، في (سوّل) و(أملى).

2–الأفعال المبنية للمفعول:

قرأ نافع بعض الأفعال مبنية للمفعول، مخالفا من قرأها مبنية للفاعل، ومنها:

أ–**الفعل (تُرْجَعُ)**، قال تعالى: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [البقرة، 210].

قرأ نافع ومن وافقه من القراء (تُرْجَعُ) بضم التاء وفتح العين، وقرئ (تَرْجِعُ) بفتح التاء وكسر العين[3].

1– النكت والعيون، علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، تح: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، 303/5، وتفسير البغوي، 217/4.

2 – لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن، تح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ، 148/4.

3 – النشر في القراءات العشر، 209/2، والمبسوط في القراءات العشر، ص242،

أما في قراءة نافع، فالفعل مبني للمفعول؛ أي: تُرَدّ الأمور، وهي مثل قوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾[البقرة، 201]، وأما قراءة (تَرْجِعُ) فالفعل فيها مبني للفاعل، وهي مثل قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلأُمُورُ﴾ [الشورى، 50].

وقد اختار نافع المبني للمفعول، لأنه أيسر في النطق؛ ذلك أن القراءة بضم التاء تتناسب مع الكلمة التي تليها، وهي (الأمور) مضمومة الهمزة والميم، فالفم يأخذ حالة الضم عند نطق التاء من الفعل (تُرجَع)، ثم ينتقل إلى الفتح عند نطق الجيم، ثم يعود إلى الضم الممدود مرة أخرى، عند نطق الهمزة والميم من كلمة (الأمور)، وهذا أيسر بكثير من القراءة الأخرى التي يبدأ الفم فيها بفتح التاء من الفعل (تَرجع)، ثم ينتقل إلى كسر الجيم، ثم يعود إلى ضم العين، ثم ضم الميم الممدودة من كلمة (الأمور)، والانتقال من الكسر إلى الضم أصعب من الانتقال من الفتح إلى الضم، ولذلك قرأ نافع: ﴿ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود،121] بضم الياء للعلة نفسها، مخالفا بعض القراء الذين قرؤوها بفتحها[1]، بينما قرأ: ﴿لاَ يَرْجِعُونَ﴾ [القصص، 39]، بفتح الياء، وكسر الجيم، على البناء للفاعل، مخالفا من قرأها مبنية للمفعول[2]، بضم الياء وفتح الجيم، لأن (يَرْجِعُون) نهاية الآية، وقد سبقت بـ (لا) مفتوحة اللام، مما يجعلها متناسبة مع الفتح لا مع الضم.

هذا إضافة إلى أن صيغة البناء للمفعول تفيد الإبهام، والأمور التي ترجع إلى الله كثيرة، تصعب متابعتها ومعرفتها، والإحاطة بها، بل ومعرفة كيفية رجوعها، ومن ثم فإن اختيار نافع يحمل هذه الدلالة التي لا تحملها صيغة البناء للفاعل.

ب– الفعل(يُغَلّ)، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يُّغَلَّ﴾ [آل عمران،161].

قرأ نافع (يُغَلَّ) بضم الياء وفتح الغين، وقرئ (يَغُلَّ) بفتح الياء وضم الغين[3].

[1] – الحجة للقراء السبع، الفارسي،304/2.

[2] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص 341، وتفسير القرطبي، 289/13.

[3] – ينظر: النشر في القراءات العشر، 243/2، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، 94/3.

وقد اختار نافع الفعل المبني للمفعول، فيكون نائب الفاعل ضميرا يعود على (نبيء)، والفعل على هذه القراءة من (أغلّ) الرباعي، والمعنى: ما كان لنبيّ أن يُنسب إليه غلول أبدا، أو بمعنى يخان: أي يؤخذ من غنيمته[1].

والقراء الذين اختاروا الفعل (يَغُلَّ)، اعتبروا الفاعل ضميرا يعود على (نبيء) أيضا، والمعنى: لا ينبغي أن يقع من (نبيء) غلول أبدا، أي خيانة[2].

ويبدو أن دلالة الفعل المبني للمفعول أوسع من دلالة الفعل المبني للفاعل؛ لأن هناك دلالة يشتركان فيها، وهي نفي نسبة الغلول إلى (نبيء)، إضافة إلى دلالة أخرى تختص بالفعل المبني للمفعول، وهي الأخذ من غنيمته، وهذه الدلالة تتناسب مع سياق الآية، فالله تعالى يقول في تمامها: ﴿وَمَنْ يَّغْلُلْ يَاتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ثُمَّ تُوَفّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ﴾، و(مَن) تدل على العموم، فهي تتناسب مع عموم من يخون، هذا إضافة إلى أن صيغة البناء للمفعول أنسب لمقام الأنبياء؛ لأنها لا تنسب الغلول إليهم، إجلالا لهم عن أن يذكروا مع الغلول في كلام واحد.

ج–الفعل (أُحصِنَ)، قال تعالى: ﴿فَإِذَآ أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَـٰحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَـٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النساء، 25].

قرأ نافع والجمهور الفعل (أُحْصِنَّ) بضم الهمزة، وكسر الصاد، وقرئ (أَحْصَنَّ) بفتح الهمزة والصاد[3].

والفعل في قراءة نافع مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير يعود على الإماء، والمعنى: فإذا أحصنهن الأزواج بالتزويج، فالحد لازم لهن إذا زنين، وهو خمسون

[1] – تفسير القرطبي، 255/4.

[2] – ينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص115، وتفسير القرطبي، 255/4.

[3] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص178، والنشر في القراءات العشر، 249/2.

جلدة، نصف ما على الحرائر المسلمات غير المتزوجات، أي الأبكار، وهو في القراءة المخالفة له، ضمير مبني للفاعل، يعود على الإماء أيضا، والمعنى: أسلمن[1].

وهكذا فإن تغير الفعل بين البناء للفاعل والبناء للمفعول، أدى إلى تغير دلالته؛ فالفعل في حالة بنائه للمفعول بمعنى: تَزَوَّجْنَ إماء لم يُعتَقن بعد، فأحصَنَهُنَّ أزواجهن، وأما في حالة بنائه للفاعل، فإن معناه: أَسْلَمْنَ، فأحصَنَّ فروجهن بالإسلام، أي: أعففنها[2].

وقد أدى اختلاف الدلالة إلى اختلاف في الحكم الفقهي، فالقراءة على البناء للمفعول، تدل على أن وجوب الحد في ظاهر اللفظ على المملوكة ذات الزوج، دون الأيّم، وهذا مذهب ابن عباس؛ لا تجلد إذا زنت حتى تتزوج، وكان ابن مسعود يقول إذا أسلمت وزنت جلدت وإن لم تتزوج[3].

وقد نظر الشوكاني في السياق الذي ورد فيه الفعل، ابتداء من أول الآية: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا اَنْ يَّنكِحَ اَلْمُحْصَنَٰتِ اِلْمُومِنَٰتِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا اُحْصِنَّ فَإِنَ اَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى اَلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ اَلْعَذَابِ﴾، فاستدل بذلك على أن المراد بقوله: ﴿ فَإِذَا اُحْصِنَّ﴾: تزوجن، لأن السياق كله في الفتيات المؤمنات[4].

وإذا كان المعنى كذلك، فإن عدول نافع عن المبني للفاعل إلى المبني للمفعول، كان بقصد هذه الدلالة، وبقصد التوافق مع (مُحْصَنات) السابقة، لإحداث الانسجام؛ وقد وضّح ذلك الطبري بقوله: "غير أن الذي نختار لمن قرأ (مُحْصَنَٰتٍ)، بفتح الصاد

[1] – القراءات وأثرها في علوم العربية، محيسن، 519/1.

[2] – ينظر: فتح القدير، الشوكاني، 519/1، ومعاني القراءات، الأزهري، 301/1.

[3] – حجة القراءات، ابن زنجلة، ص198.

[4] – فتح القدير، 520/1.

في هذا الموضع أن يقرأ (أُحصِنَّ)، بضم الألف، ولمن قرأ (مُحْصِنَاتٍ) بكسر الصاد فيه، أن يقرأ: (أَحْصَنَّ)، بفتح الألف؛ لتأتلف قراءة القارئ على معنى واحد، وسياق واحد، لقرب قوله: (محصَنات) من قوله: (أُحصِنَّ)، ولو خالف من ذلك لم يكن لحنا، غير أن وجه القراءة ما وصفت"[1].

د–الفعل (أُسِّسَ)، قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ اسِّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ اسِّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة، 110].

قرأ نافع وابن عامر الفعل (أُسِّسَ) بضم الهمزة وكسر السين الأولى، وقرأ الجمهور (أَسَّسَ) بالفتح[2].

وقراءة نافع وابن عامر على بناء (أُسِّسَ) للمفعول، ورفع بنيان في الموضعين، وأما قراءة الجمهور (أَسَّسَ) فعلى بناء الفعل للفاعل، ونصب بنيانه فيهما[3].

قال الطبري: "وهما قراءتان متفقتا المعنى"[4]، وما دامتا كذلك، فلمَ عدل نافع عن المبني للفاعل إلى المبني للمفعول، مع أن الأولى أخف نطقا، لغلبة حركة الفتح فيها، بينما صيغة البناء للمفعول تلجئ القارئ للنطق بحركة الضم أكثر من مرة في: ﴿أَفَمَنْ اسِّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ﴾، والمعلوم أنه كلما تكررت حركة الضم زاد الثقل؟

لقد عدل نافع عن البناء للفاعل لسببين:

الأول: أن الله تعالى ذكر قبلها: ﴿لَّمَسْجِدٌ اسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوىٰ﴾ [التوبة، 109]، على البناء للمفعول، وقد أجمع القراء على ذلك، فمن الأولى أن يبنى هذا أيضا للمفعول، لموافقة ما قبله[5].

---

[1] – تفسير الطبري، 608/6.

[2] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص 229، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، 220/4.

[3] – تفسير القرطبي، 263/8، وتفسير البغوي، 390/2.

[4] – تفسير الطبري، 694/11.

[5] – حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 323، 324 .

الثاني: أن من مقاصد البناء للمفعول التعظيم والتحقير، فتأسيس المسجد على التقوى أمر عظيم، وتأسيس المسجد على غير التقوى أمر سيء، وفعل دنيء حقير، فاختار نافع البناء للمفعول، للدلالة على ذلك العمل الحقير، والقراءة بالبناء للفاعل لا توصل إلى هذه الدلالة المهمة.

هـ– الفعل(خُسِفَ)، قال تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَاۖ ﴾ [القصص، 82].

قرأ نافع والجمهور الفعل (خُسِفَ) بضم الخاء، وقرئ (خَسَفَ) بفتح الخاء[1].

والفعل في قراءة نافع مبني للمفعول، وهو في قراءة من خالفه مبني للفاعل، الذي يعود على الله تعالى.

وإذا كانت القراءة بالبناء للفاعل أليق في موضعها؛ لتقدم ذكر الله تعالى في الآية، وأخف نطقا؛ لأن الأصوات الثلاثة للفعل (خَسَفَ) مفتوحة، هذا إضافة إلى اتفاق القراء العشرة على قراءة ﴿وَخَسَفَ ٱلْقَمَرُ﴾ [القيامة، 8] بفتح الخاء والسين[2].

فما السر في قراءة نافع الفعل (خُسِفَ) مبنيا للمفعول ؟

يبدو أن نافعا اختار هذه الصيغة لسببين:

الأول: أن من أغراض البناء للمفعول التعظيم[3]، والقراءة كذلك تفيد دهشة المتحدثين من قوة الخسف وعظمته، خصوصا وأنهم رأوا شدة وقعه، ووخامة عاقبته.

الثاني: أن الأدب مع الله تعالى يقتضي عدم نسبة الشر إليه، على الرغم من أنه خالق الخير والشر، ولذا فإن الخسف لا ينسب إليه بشكل مباشر، تأدبا معه؛ قال ابن تيمية: "والله تعالى وإن كان خالقا لكل شيء، فإنه خلق الخير والشر، لما له في ذلك

[1] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص341، والسبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص495.

[2] – ينظر: شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع، عبد الفتاح القاضي، ص 124.

[3] – شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، 347/1.

من الحكمة التي باعتبارها كان فعله حسنا متقنا، كما قال: ﴿ٱلذِيٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة، 6]، وقال: ﴿صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍۚ﴾ [النمل، 90]، فلهذا لا يضاف إليه الشر مفردا، بل إما أن يدخل في العموم، وإما أن يضاف إلى السبب، وإما أن يحذف فاعله"[1]، ثم مثّل لما يحذف فاعله بقوله تعالى فيما حكاه عن الجن: ﴿ وَإِنَّا لاَ نَدْرِيٓ أَشَرٌّ اريِدَ بِمَن فِي ٱلاَرْضِ أَمَ اَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَداً ﴾ [الجن، 10][2].

وهكذا فإن اختيار نافع الفعل (خُسِفَ) قائم على هذين السببين الوجيهين.

ومما سبق يتبين أن اختيار نافع المبني للفاعل، أو المبني للمفعول، لم يكن تنويعا بين الصيغ، بقدر ما هو اختيارٌ لدلالة معينة، أو قصد للصيغة الأخف، أو التي تتوافق مع أفعال السياق، لإحداث الانسجام، فإذا تقارب المعنى في صيغتي البناء للفاعل والبناء للمفعول، فإن نافعا يختار صيغة البناء للفاعل، ولا يعدل عنها إلا إذا كانت صيغة البناء للمفعول أخف في النطق.

[1] – منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تح: محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط1، 1406هـ، 142/3.

[2] – المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

المبحث السادس– الفعل ودلالة الزمن:

يعتبر الزمن أحد المؤثرات الأساسية في بنية الفعل؛ فهو لا يدل على معناه بصفة كاملة، إلا إذا اقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة[1]، التي قال عنها سيبويه: "وأما الفعل فأمْثلَة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع"[2].

وهو بذلك يقرر أنَّ الزمن ينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ فما بُني لما مضى: هو الزمن الماضي، وما يكون ولم يقع: هو الزمن المستقبل، وما هو كائن لم ينقطع: هو الزمن الحاضر.

وهذا التغاير في الزمن يؤدي حتما إلى التغاير في أبنية الأفعال[3]؛ فنقول في الماضي – مثلا– (فَهِمَ)، ونقول في المضارع:(يَفهم)، ونقول في الأمر(افهم).

وإذا نظرنا إلى قراءة نافع، فإننا نجد بعض الأفعال قرأها نافع في صيغة زمنية معينة، بينما قرأها آخرون في صيغ زمنية أخرى، مما أدى إلى اختلاف بنيتها ودلالتها، وفيما يلي بيان ذلك:

أولا –الفعل الماضي:

هناك أفعال قرأها نافع في صيغة الماضي، بينما وردت عند قراء آخرين في صيغة زمنية مختلفة؛ منها:

1–الفعل (اتخذ)، قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة، 125].

قرأ نافع وابن عامر (وَاتَّخَذُوا) بفتح الخاء، وقرأ الباقون (وَاتَّخِذُوا) بكسر الخاء[4].

---

[1] – الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010م، ص44.

[2] – الكتاب، 12/1 .

[3] – ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط15، 46/1.

[4] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص135، والنشر في القراءات العشر، 222/2.

وقراءة نافع (بفتح الخاء)، على أن الفعل (اتَّخَذُوا) فعل ماض معطوف على (جعلنا)، أي: جعلنا البيت مثابة، واتخذوه مصلى، وقيل: هو معطوف على تقدير (إذ)؛ كأنه قال: وإذ جعلنا البيت مثابة، وإذ اتخذوا[1]، فيكون المعنى: "ألْهَمنا الناس أن يتخذوا من مقام إبراهيم مصلى، أو أمرناهم بذلك على لسان إبراهيم"[2].

وأما قراءة (واتخِذوا)، فقد قال فيها أبو حيان: "اختُلف في المواجَه به؛ فقيل: إبراهيم وذريته، أي: وقال الله لإبراهيم وذريته: اتخِذوا، وقيل: النبي ﷺ وأمته، أي: وقلنا اتخِذوا، ويؤيده ما قاله عمر ﷺ: "وافقت ربي في ثلاث"؛ فذكر منها: قلت: يا رسول الله لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى؟[3]، وروي عن النبي ﷺ أنه أخذ بيد عمر فقال: "هذا مقام إبراهيم"، فقال عمر: "أفلا نتخذه مصلى؟" فقال: "لم أؤمر بذلك"، فلم تغب الشمس حتى نزلت[4]، وعلى هذين القولين يكون(اتّخِذوا) معمولا لقول محذوف"[5].

وقد أجاب ابن خالويه على ما قد يطرح من إشكال حول نزول القرآن بالأمر والماضي في موضع واحد، وهما متضادان، فقال: "فإن قيل: فإن الأمر ضد الماضي، فكيف جاء القرآن بالشيء وضده؟ فقل: إن الله تعالى أمرهم بذلك مبتدئا، ففعلوا ما أمروا به، فأثنى بذلك عليهم، وأخبر به، وأنزله في العرضة الثانية"[6].

والحقيقة أن اختيار نافع الفعل الماضي، جاء متوافقا مع الأفعال في الآية؛ فقد سُبق الفعل الماضي (وَاتَّخَذُوا) بفعل ماض آخر، وهو: (جَعَلْنَا) من قوله تعالى:

---

[1] – تفسير القرطبي، 111/2، وتفسير البحر المحيط، 552/1.

[2] – التحرير والتنوير، 710/1.

[3] – صحيح البخاري، 1629/4

[4] – لم أجد هذا الحديث بهذه الصيغة، ولكني وجدته في حلية الأولياء بصيغة مختلفة، وهي: " قال عمر يا رسول الله، هذا مقام خليل ربنا تعالى، قال نعم، قال أفلا نتخذه مصلى؟ قال: فنزلت: ﴿وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ مُصَلًّى﴾ " ينظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1405هـ، 145/4 .

[5] – تفسير البحر المحيط، 552/1.

[6] – الحجة في القراءات السبع، ص87.

﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً﴾ [البقرة، 125]، وجاء بعده ماض آخر وهو: (عَهِدْنَا) في الآية نفسها: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾، كما أن هذا الفعل جاء ضمن سياق قصصي، يتناول قصة إبراهيم عليه السلام، وذلك ابتداء من قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة، 124]. وهذا السياق القصصي يناسبه الفعل الماضي.

2–الفعل تطوع: قال تعالى: ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة، 157].

قرأ نافع (تَطَوَّعَ) بالتاء، وقرئ (يَطَّوَّعْ) بالياء[1].

وقراءة نافع على أن (تَطَوَّعَ) فعل ماض، فيحتمل أن تكون (مَنْ) بمعنى الذي، ويحتمل أن تكون شرطية، والماضي في (تَطَوَّعَ) يدل على المستقبل، وأما قراءة (يَطَّوَّعْ) فهي فعل مضارع، والأصل فيها (يتطوع)، فأدغمت التاء في الطاء[2].

وقد اختار نافع الفعل الماضي هنا، لأنه أخف، وهو يؤدي معنى المستقبل، باعتماده على الشرط، فجمع بذلك بين خفة اللفظ، ومعنى المستقبل[3].

3–الفعل (قال)، ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون، 112].

قرأ نافع (قال) بصيغة الماضي، بينما قرأه قراء آخرون بصيغة الأمر (قل)[4].

وقد احتج أبو علي الفارسي للقراءتين؛ فبين أن: من قرأ بالأمر فكأن المعنى: (قل أيها السائل كم لبثتم)، ومن قرأ بالماضي، فهو على سبيل الإخبار عنه، وقد بيّن أن حمزة والكسائي نقلاً ذلك عن مصاحف أهل الكوفة، لأن فيها (قل)[5].

---

[1] – ينظر :المبسوط في القراءات العشر، ص138، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص90.

[2] – إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ،86/1.

[3] – ينظر: تفسير البحر المحيط، 632/1، ومعاني القراءات، 183/1.

[4] – المبسوط في القراءات العشر، ص314، 315، والنشر في القراءات العشر، 330/2.

[5] – الحجة للقراء السبعة، 307/5.

وعند التأمل في سياق هذه الآية نجدها قد وردت في إطار حوار قصصي يحكي حال أهل النار؛ يبدأ من قوله تعالى: ﴿ تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَٰلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ ﴾ ثم ينطلق الحوار بين الله تعالى وأهل النار وهم يعذبون، في صيغة سؤال وجواب، إلى أن يصل السياق الحواري إلى قوله تعالى: ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٣﴾ قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْئَلِ ٱلْعَآدِّينَ ﴿١١٤﴾ قَالَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلًا لَّوَ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١٥﴾﴾، مما يدل على أن (قال) تتماشى مع السياق، لكن (قل) تبدو غريبة في موضعها.

ثانيا –الفعل المضارع:

هناك أفعال وردت في قراءة نافع في صيغة المضارع، بينما وردت عند قراء آخرين في صيغ أخرى، ومنها:

1–الفعل (أعلمُ)، قال تعالى: ﴿ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة، 259].

قرأ نافع والجمهور (أَعْلَمُ) ، وقرئ (اعْلَمْ)[1].

والفعل على قراءة نافع مضارع، ضميره يعود على المارّ[2]، وقد قال هذا الكلام على سبيل الاعتبار، كما أن الإنسان إذا رأى شيئا غريبا قال: لا إله إلا الله!

قال أبو علي الفارسي: "أما من قرأه على لفظ الخبر، فإنّه لمّا شاهد ما شاهد من إحياء الله، وبعثه إياه بعد وفاته، أخبر عما تبيّنه وتيقّنه، مما لم يكن تبيّنه هذا التبيين، الذي لا يجوز أن يعترض عليه فيه، ولا يخطر على باله شبهة ولا ارتياب، فقال: (أَعْلَمُ) أي: أعلمُ هذا الضرب من العلم الذي لم أكن علمته من قبل"[3].

[1] – المبسوط في القراءات العشر، ص151، و النشر في القراءات العشر، 231/2.

[2] – وهو المذكور في أول الآية: ﴿أَوْ كَالذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾.

[3] – الحجة للقراء السبعة، 383/2.

وأما على القراءة الأخرى، فهو فعل أمر من (علِم)، ويناسب هذا الوجه الأوامر السابقة المتكررة في الآية، كقوله تعالى: ﴿فَانظُرِ اِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ﴾، ﴿وَانظُرِ اِلَىٰ حِمارِكَ﴾، ﴿وَانظُرِ اِلَى ٱلْعِظَامِ﴾، فقال الرجل: اِعلَمْ[1].

قال الفارسي: "ومن قال: (اِعْلَمْ) على لفظ الأمر، فالمعنى: يؤول إلى الخبر، وذاك أنّه لما تبيّن له ما تبيّن من الوجه الذي ليس لشبهة عليه منه طريق، نزّل نفسه منزلة غيره، فخاطبها كما يخاطب سواها، فقال: (اِعْلَمْ)، وهذا مما تفعله العرب، ينزّل أحدهم نفسه منزلة الأجنبيّ، فيخاطبها كما تخاطبه"[2].

وقد استشهد لذلك بعدد من الأبيات، منها بيت الأعشى في مطلع معلقته[3].

ودّع هريرةَ إنّ الرّكْبَ مرتحِلُ * وهلْ تطيقُ وداعاً أيّها الرَّجُل[4]

والواقع أن قراءة نافع بصيغة المضارع، تغني عن هذا التأويل كله؛ وتجعل الفعل يدل على مقصده مباشرة، دون الحاجة إلى تأويل فعل الأمر للمضارع.

2–الفعل (ننجي)، قال تعالى: ﴿فَنُنجِى مَن نَّشَآءُ﴾ [يوسف، 110].

قرأ نافع (نُنْجِي) بنونين، وتخفيف الجيم، وسكون الياء، وقرئ (نُجِّيَ) بنون واحدة، وتشديد الجيم، وفتح الياء[5].

والفعل (نُنْجِي) في قراءة نافع من (أنجى) الرباعي، وهو مضارع مبني للفاعل بنونين؛ الأولى تدل على الاستقبال، والثانية تدل على الأصل، والياء ساكنة علَما

[1] – تفسير البحر المحيط، 308/2.

[2] – الحجة للقراء السبعة، 383/2.

[3] – نفسه، 384/2.

[4] – ينظر: ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تح: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميزت، مصر، دط، دت، ص55.

[5] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص248، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص199.

للرفع[1]، وقد جاء الكلام على نسق ما قبله، وهو قوله تعالى: ﴿جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُنجِيَ مَن نَّشَآءُ﴾، كما يقول القائل: إذا أتانا ما قبضناه، فنصل به من نشاء، ولا يقول: فوصل به من نشاء[2].

وأما على قراءة من قرأ (فَنُجِّيَ) فالفعل ماض مبني للمفعول، من (نجّى) مضعّف الثلاثي، وقد جاء الفعل ماضيا، ليطابق بين اللفظ والمعنى، لأن القصة قد مضت[3].

وقد ذكر الداني أنّ المصاحف متفقة على كتابتها بنون واحدة[4]، وعلل ابن قتيبة لذلك بإدغام الثانية في الجيم، فقال: "إنما كتبت في المصحف بنون واحدة، لأن الثانية خفيت عند الجيم"[5].

وقد خطّأ الفارسي هذا القول، مبينا أن النون لا تدغم في الجيم، ولا تدغم كذلك في النون؛ لأن الأولى متحركة، والثانية ساكنة، فحين خفيت للغنّة لفظا، حذفت خطّا[6].

وهكذا فإن من قرأ (فَنُجِّيَ) بالماضي المبني للمفعول، كان قد تابع ظاهر رسم المصحف، أما نافع فيبدو أنه أخذ بقول خفاء النون في المصحف خطا، لكنه أظهرها نطقا، ليجيء الكلام على نسق ما قبله: ﴿ حَتَّى إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُواْ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُنجِيَ مَن نَّشَآءُ﴾ [يوسف، 110]، فالله تعالى قد ذكر قبلها ضميرا يعود عليه، وهو (نا) في كلمة (نَصْرُنَا)، فمن

[1] – ينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص199.

[2] – الكشف عن وجوه القراءات، 17/2.

[3] – التحرير والتنوير، 70/13.

[4] – تفسير البحر المحيط، 348/5.

[5] – الكشف عن وجوه القراءات، 17/2.

[6] – الحجة للقراء السبعة، 444/4.

المناسب للسياق أن يأتي الفعل بعده بصيغة المضارع المبدوء بالنون التي تعود عليه أيضا، ويبنى للفاعل.

ثالثا –فعل الأمر:

قرأ نافع فعل الأمر(قل) في عدد من المواضع:

– في سورة الإسراء: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلاَّ بَشَراً رَّسُولاً﴾ [الإسراء، 93].

– في سورة الأنبياء في موضعين: ﴿ قُل رَّبِّي يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ فِي ٱلسَّمَآءِ وَالاَرْضِ﴾ [الأنبياء، 4]، و﴿قُل رَّبِّ ٱحْكُم بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء، 112].

– في سورة الزخرف: ﴿ قُلَ اَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ﴾ [الزخرف، 24].

وقد ورد عند بعض القراء بصيغة الماضي[1].

وستتم دراسة الآية الأولى فقط، لأنها تغني عن غيرها، للتشابه بينها وبين بقية الآيات.

قال أبو علي الفارسي محتجا للقراءتين: "وجهُ من قرأ (قال)، أنّ الرسول ﷺ قال عند اقتراحهم هذه الأشياء التي ليس في طاقة البشر أن يفعلها، ويأتي بها: ﴿ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلاَّ بَشَراً رَّسُولاً﴾ [الإسراء، 93]، (وقل) على الأمر له بأن يقول ذلك، ويقوّي ذلك قوله: ﴿قُلِ إِنَّمَآ أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الكهف، 110]"[2]، ويتضح ذلك أيضا في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن تَاتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ

[1] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص272، 301، 303، 398، والنشر في القراءات العشر، 309/2، 323، 325، 369.

[2] – الحجة للقراء السبعة، 122/5.

يَاتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَاتِيَ بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَاتِيَ بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ ۗ لا يَنفَعُ نَفْساً اِيمَـٰنُهَا لَمْ تَكُنَ ـامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَـٰنِهَا خَيْراً ۗ قُلِ إِنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ ﴿١٥٩﴾ [الأنعام، 158]، فإن الله تعالى حين تحدث عن طلب المشركين كل تلك المعجزات، قال بعدها (قل)، ولم يقل (قال).

وزيادة على ذلك فإن نافعا اعتمد في قراءته هذه على مصحف المدينة، الذي رُسم فيه (قل) بغير ألف، بينما رسمت في سائر مصاحف الأقاليم بالألف[1].

وفي نهاية هذا المبحث يمكن الخروج بنتيجة مفادها: إن نافعا يختار زمن الفعل المناسب للسياق، والموافق مصحف المدينة، ومع حرصه على اتباع رسم المصحف، إلا أنه حين يجد أن اتّباع هذا الرسم قد يُخرج الفعل من زمنه المناسب للسياق، إلى زمن آخر، فإنه يحترم الرسم خطا، ويخالفه نطقا، اعتمادا على ما تلقاه عن شيوخه.

[1] – ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه، وجمل من فنون علومه، مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، إشراف: الشاهد البوشيخي، جامعة الشارقة، ط1، 1429هـ، 2008م، 3112/4، 3113.

الفصـــــل الثالـث

دلالة وظائف الفعــل النحوية في قراءة نافع

المبحث الأول : الحركة الإعرابية ودورها في المعنى

المبحث الثاني : دلالة اللازم والمتعدي

المبحث الثالث : دلالة ذكر الفعل وحذفه

المبحث الرابع : دلالة (كان) التامة والناقصة

المبحث الخامس: دلالة حروف المعاني المتصلة بالفعل

المبحث الأول– الحركة الإعرابية ودورها في المعنى:

تعتبر العلاقة بين الإعراب والمعنى من المشكلات الدقيقة التي أحس بها علماء اللغة والمفسرون وشراح النصوص منذ القديم؛ فلقد أثار النحاة قديما وحديثا موضوع الحركة الإعرابية، بين من يرى أن الإعراب يدل على المعنى[1]، ومن يرى أن الإعراب عمل لفظي محض، يُقصد به تحريك أواخر الكلم، للتخلص من إسكانها، ولمراعاة الانسجام بين الأصوات، حتى يتم التمكن من النطق بلا مشقة وعسر[2].

وستتم فيما يلي دراسة حركات الإعراب الثلاث: الرفع، والنصب، والجزم، التي تدخل على الفعل المضارع في قراءة نافع، وسيتضح الأثر الدلالي المترتب عنها.

أولا –حركة الرفع:

تدخل هذه الحركة على الفعل المضارع، إذا لم يسبقه ناصب ولا جازم، وقد وردت عدة أفعال قرأها نافع بالرفع، بينما قرأها بعض القراء بحركة مخالفة:

1. الفعل (يكون)، قال تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾ [البقرة، 116].

قرأ نافع والجمهور (فَيَكُونُ) مرفوعة، وقرئ (فَيَكُونَ) منصوبة[3].

---

[1] – ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء ، دار الكتب العلمية، تح: أحمد حسن بسج، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ،1997م، ص35، ودلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط3، 1413هـ، 1992م، ص42، والنحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1420هـ، 2000م، ص10.

[2] – ينظر: الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ، 1979م، ص70، ومن أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م، ص239، والإعراب وأثره في المعنى، فضل الله النور علي، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد1، يوليو 2012م، ص29.

[3] – ينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 88، والنشر في القراءات العشر، 220/2،

وقراءة نافع والجمهور برفع الفعل (يَكُونُ) على الاستئناف، أي: فهو يكون.

وأما قراءة (فَيَكُونَ) بالنصب، فعلى أن الفاء فاء السببية، والفعل (يَكُونَ) منصوب بـ(أن) المضمرة[1].

وقد ضعّف بعض النحاة هذه القراءة، فقال الزجاج: "كن فيكونُ: رفعٌ لا غير"[2]، وقال الفارسي: "أجمع الناس على رفع (يكونُ)، ورفضوا فيه النصب"[3]، وقال ابن مجاهد: "قرأ ابن عامر (فيكونَ) نصبا، وهذا غيرُ جائز في العربية"[4].

والذين ضعفوا هذه القراءة إنما فعلوا ذلك لسببين:

الأول– أن (كن) ليس بأمر على الحقيقة؛ إذ ليس هناك مخاطب به، وإنما المعنى على سرعة التكوّن، يدل على ذلك أن الخطاب بالتكوّن لا يرِد على الموجود، لأن الموجود متكوّن، ولا يرِد على المعدوم، لأنه ليس بشيء، فلا يبقى إلا لفظ الأمر، ولفظ الأمر قد يرِد ولا يراد به حقيقة الأمر، كقوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم، 37]، فهذه صيغة تعجب، وإن كانت في صيغة الأمر.

الثاني– أن جواب الأمر لابد أن يخالف الأمر؛ إما في الفعل، أو في الفاعل، أو فيهما معا، وذلك نحو: اذهب ينفعْك زيد، فالفعل والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر، ونحو: اذهب يذهبْ زيد، فالفعلان متفقان، والفاعلان مختلفان، ونحو: اذهب تنتفع، فالفاعلان متفقان، والفعلان مختلفان، أما أن يتفق الفعلان والفاعلان، فغير جائز، نحو: اذهب تذهب، والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطا لنفسه[5].

وإذا كان النحاة يتعللون لتضعيف هذه القراءة بهذه العلل، فينبغي استحضار أن القراءة سنة متبعة، وأنها منقولة بالتواتر، فينبغي أن تحتكم القاعدة إليها، لا أن تحاكم هي إلى القاعدة؛ ولذلك أغلظ أبو حيان القول لمن ادعى خطأ هذه القراءة، فقال:

---

[1] – إملاء ما من به الرحمن، العكبري، ص60، ومشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، 418/1 .

[2] – الدر المصون، السمين الحلبي، 88/2، 89.

[3] – الحجة للقراء السبعة، 206/2 .

[4] – السبعة في القراءات، ص 409.

[5] – إملاء ما من به الرحمن، ص60 ، ومشكل إعراب القرآن، 418/1، 419.

"وهذا قول خطأ، لأن هذه القراءة في السبعة، فهي قراءة متواترة، ثم هي بعدُ قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي، لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع، وهو إمام الكوفيين في علم العربية، فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم، الذي يجر قائله إلى الكفر، إذ هو طعن على ما عُلم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى"[1].

ويبدو أن اختيار نافع حركة الرفع هنا سببه، تفضيله المشهور المألوف من أساليب العرب في الاستعمال، والبعد عما لا تجيزه القواعد، ومراعاة المعنى؛ فقوله تعالى (كن)، ليس على سبيل الأمر، إنما على سبيل التمثيل والتشبيه، تقريباً للعقول، لا على حقيقة القول[2]، وفيه دلالة على سرعة نفاذ الأمر وسهولته[3]؛ لأن سرعة قدرته تعالى أقل زمنا من زمن النطق بـ(كن)[4].

وهذا المعنى تسوق إليه حركة الرفع، التي تدل على أن الفاء للاستئناف، لا حركة النصب، التي تدل على أن الفاء فاء السببية، وتفيد أن شيئا مترتب عن شيء.

2–الفعل (يقول)، قال تعالى : ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَآءُ وَالضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ﴿٢١٣﴾﴾ [البقرة، 212].

قرأ نافع وأبو جعفر(يَقُولُ) برفع اللام، وقرأ بقية القراء (يَقُولَ) بنصبه[5].

أما قراءة الرفع عند نافع، فقد دلت على أن الفعل قد تم في الزمن الماضي، وليس في المستقبل؛ والمعنى: قال الرسول، وإنما ينصب من هذا الباب ما كان مستقبلا، كقوله تعالى: ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُومِنِينَ ﴾ [يونس، 99]،

---

[1] – تفسير البحر المحيط، 536/1.

[2] – ينظر: تأويلات أهل السنة، تفسير الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، تح: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ، 2005م، 341/1.

[3] – تفسير البحر المحيط، 535/1.

[4] – فتح البيان في مقاصد القرآن، صديق خان القِنَّوجي، 172/4.

[5] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص 146، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، ص95.

أو قوله: ﴿حَتَّىٰ يَاتِيَ وَعْدُ ٱللَّهِ﴾ [الرعد، 32]، فكان رفع (يقولُ) دلالة على أن الفعل قد تم في الزمن الماضي[1].

ويشبه هذا قول القائل: "سرت أمس نحو المدينة حتى أدخلُها" فيكون السير والدخول قد وقعا ومضيا، كأنه قال: "سرت أمس فدخلت"، وعلى هذا أيضا قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾، ومعناه: حتى قال الرسول، فرُفع الفعل على المعنى؛ لأن (حتى) و(أنْ) لا يعملان في الماضي، وإنما يعملان في المستقبل[2].

وأما من نصب (يَقُولَ)، فعلى حكاية حال المعنى: وزلزلوا إلى أن يقولَ الرسول[3].

ويشبه هذا قول القائل: "سرت حتى أدخلَها"، ومعناه: سرت طلبا إلى أن أدخلها، فالسير واقع، والدخول لم يقع.

فالفعل يُنصب بعد (حتى) بإضمار (أنْ)، نحو: أقعد حتى تخرجَ، والمعنى: إلى أن تخرجَ[4].

وقد بين النحاس أن قراءة الرفع أبين وأصح معنى؛ لأن القول إنما كان عن الزلزلة، غير منقطع منها، والنصب على الغاية ليس فيه هذا المعنى[5]، أي أن قراءة الرفع تثبت تثبت أن قول الرسول وقع بعد الزلزلة، وقراءة النصب تثبت أن الزلزلة وقعت والرسول لم يقل بعد.

غير أن الشيخ الطاهر بن عاشور يخرّج القراءتين تخريجا حسنا، فيقول:"ولما كانت الآية مخبرة عن مسٍّ حل بمن تقدم من الأمم، ومنذرة بحلول مثله بالمخاطَبين وقت نزول الآية، جاز في فعل (يَقُولُ) أن يعتبر قولَ رسول أمة سابقة، أي زلزلوا حتى يقولُ رسول المزلْزَلين، فـ(الـ) للعهد، أو حتى يقولُ كلُّ رسول لأمة سبقت فتكون(أل) للاستغراق، فيكون الفعل محكياً به تلك الحالة العجيبة، فيُرفَع بعد حتى، لأن

[1] – حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 131.

[2] – نفسه، ص 131، 132.

[3] – ينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص96.

[4] – ينظر: حجة القراءات، ص132.

[5] – إعراب القرآن، 108/1.

الفعل المراد به الحال يكون مرفوعاً، وبرفع الفعل قرأ نافع وأبو جعفر، وجاز فيه أن يعتبر قول رسول المخاطَبين عليه السلام، فـ(الـ) فيه للعهد، والمعنى: وزلزلوا وتزلزلون مثلهم، حتى يقولَ الرسول، فيكون الفعل منصوبا؛ لأن القول لمَّا يقَعْ وقتئذ، وبذلك قرأ بقية العشرة، فقراءة الرفع أنسب بظاهر السياق، وقراءة النصب أنسب بالغرض المسوق له الكلام، وبكلتا القراءتين يحصل كلا الغرضين"[1].

ويتضح أن اختيار نافع هنا أيضا بعيد عن انتقاد النحاة، الذين اعتبروا الرفع أبين وأصح معنى، وأنسب للسياق.

3-الفعل (يضاعف)، قال تعالى: ﴿ مَّن ذَا ٱلذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَـٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافاً كَثِيرَةً ﴾ [البقرة، 245].

قرأ نافع والجمهور (فَيُضَاعِفُهُ) بالرفع، وقرئ (فَيُضَاعِفَهُ) بالنصب[2].

والفعل (يُضَاعِفُ) في قراءة نافع معطوف على (يقرضُ)، أو أنّه رفع على الاستئناف، أي: فهو يُضاعِفُه[3].

أما قراءة النصب، فعلى جواب الاستفهام، وفيه معنى الجزاء، أي: من يقرض الله، فالله يضاعفه[4]، كما يقال: من يزورني، فأكرمَه، فالفعل منصوب بأن مضمرة بعد الفاء، لوقوعها بعد الاستفهام.

وقد ضعّف بعض النحاة هذه القراءة[5]، واعتبروا الرفع أحسن من النصب؛ فقال أبو علي الفارسي: "فأمّا النصب في (فَيُضاعِفَهُ)، فإن الرفع أحسن منه، ألا ترى أن

[1] – التحرير والتنوير، 316/2.

[2] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص147، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، 343/2.

[3] – تفسير القرطبي، 242/3، واللباب في علوم الكتاب، ابن عادل، 301/1،

[4] – إيجاز البيان عن معاني القرآن، محمود بن أبى الحسن بن الحسين تح: حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1415هـ، 161/1.

[5] – ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 1/ 302، والدر المصون، السمين الحلبي، 510/2.

الاستفهام إنما هو عن فاعل الإقراض، ليس عن الإقراض؛ فإذا كان كذلك، لم يكن مثل قولك: أتقرضني فأشكرَك؟ لأن الاستفهام هنا عن الإقراض"[1].

والحق أن قراءة النصب هي قراءة عاصم[2]، وهي قراءة متواترة، لا ينبغي التشكيك في فصاحتها، أو رميها بالخطإ، غير أن نافعا يميل إلى اختيار الوجه الذي ليس فيه مطعن للنحاة.

وزيادة على ذلك، فإن حركة الرفع تساهم في الانسجام بين الفعلين: (يقرضُ)، و(يُضَاعِفُ)، فكلاهما مرفوع، وهذا ما يحقق التجانس الصوتي في السياق.

ثانيا–حركة النصب :

حركة النصب في الأفعال في قراءة نافع، التي تقابلها حركات أخرى عند قراء آخرين، قليلة، ومثال ذلك: الفعل (تذكِّرَ):

قال تعالى: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدٰيهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدٰيهُمَا ٱلأُخْرٰىۖ ﴾ [البقرة، 282].

قرأ نافع والجمهور (أن تَضِلَّ)، بفتح همزة (أَن) و(فتُذَكِّرَ) بتشديد الكاف، ونصب الراء، وقرأ حمزة (إن تضل)، بكسر (إن)، و(فتذكِّرُ) بتشديد الكاف، ورفع الراء[3].

وقراءة نافع والجمهور على أنّ (أنْ) ناصبة، وفتحت راء (تذكرَ) عطفاً على (تضلَّ) المنصوبة بـ(أنْ)، وأما قراءة حمزة بكسر همزة (إنْ) ورفع راء(تذكِّرُ) فعلى أنّ (إنْ) شرطية، و(فتذكر) هو جواب الشرط[4].

---

[1] – الحجة للقراء السبعة، 344/2.

[2] – تفسير القرطبي، 242/3.

[3] – ينظر: السبعة في القراءات، ص193، وحجة القراءات، ابن زنجلة، ص149.

[4] – ينظر: تفسير البغوي، 395/1، واللباب في علوم الكتاب، 103/2.

والأصل في قراءة الرفع (إن تَضلِلْ)، فلما أدغمت اللام في اللام، فتحت لالتقاء الساكنين، كقوله تعالى في قراءة الإدغام: ﴿مَن يَّرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة، 56]، و(تذكر) فعل مستقبل؛ لأن ما بعد فاء الشرط، يكون الفعل فيه مستأنفا، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۗ﴾ [المائدة، 97][1].

وقد صوب الطبري قراءة نافع والجمهور، فقال: "الصواب من القراءة عندنا في ذلك قراءة من قرأه بفتح (أَنْ) من قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدٰىهُمَا﴾، وبتشديد الكاف من قوله: ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدٰىهُمَا ٱلْأُخْرٰىۚ﴾، ونصب الراء منه"[2]، وانتقد قراءة (رفع الراء)، وبين أن من قرأ هذه القراءة، انفرد عن جمهور القراء، ولا يجوز ترك قراءة جاء بها المسلمون مستفيضة بينهم إلى غيرها[3].

والحق أن قراءة حمزة من القراءات المتواترة التي لا ينبغي الطعن فيها، أو التقليل من شأنها، بل ينبغي قبولها، كسائر القراءات العشر المتواترة، وأما مسألة انفراد حمزة بهذه القراءة، فهي حاصلة مع أغلب القراء.

وهكذا فإن اختيار نافع هنا أيضا سالم من انتقاد النحاة، وقد ساعدت حركة النصب على الانسجام الصوتي بين حركتي الفعلين (تَضِلَّ) و(تُذَكِّرَ).

ثالثا–حركة الجزم:

لا يُجزم الفعل المضارع إلا بوجود جازم[4]، والجوازم نوعان: ما يجزم فعلا واحدا، وما يجزم فعلين[5].

---

[1] – حجة القراءات، ابن زنجلة، ص150.

[2] – تفسير الطبري، 90/5.

[3] – نفسه، 91/5.

[4] – وما ورد من لغة العرب مجزوما، ولم يسبقه جازم، فهذا إما أن يقال: إنه ضرورة، وإما أن يؤوّل. ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، الحازمي، ص 284، 285.

[5] – ينظر: جامع الدروس العربية، الغلاييني، 184/2، وما بعدها .

ومن الأفعال التي قرئت بالجزم في قراءة نافع:

1–الفعل (تضارَّ)، قال تعالى: ﴿لاَ تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة، 231].

قرأ نافع والجمهور (تُضَارَّ) بنصب الفعل، وقرئ (تُضَارُّ) بالرفع[1].

والأصل في الفعل (تُضَارَّ) في قراءة نافع الجزم، فهو مجزوم بحرف النهي، (لا)، وأصله: (لا تضارَرْ)، فأدغمت الراء في الراء، وفتحت لالتقاء الساكنين، ومثله: ﴿وَلاَ يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلاَ شَهِيدٌ﴾ [البقرة، 281]، وأما قراءة الرفع، فعلى اعتبار أن لا النافيه، والفعل المضارع مرفوع، لتجرده من الناصب والجازم[2].

ووجه الرفع هنا، أنّ الفعل قبله في الآية نفسها مرفوع، وذلك في قوله تعالى: ﴿ لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ اِلاَّ وُسْعَهَاۖ﴾، وقد أُتبع (تُضَارَّ) ما قبله، لتشابه اللفظ[3]، وهو وإن كان خبرا، فإن المراد به النهي[4].

أما وجه قراءة الجزم فعلى أن (لا) هي الناهية، وفتحت الراء، لأن الفعل مجزوم، والمشدّد إذا كان مجزوما كهذا، كانت حركته الفتحة لخفتها، لأنه من حيث أدغم، لزم تحريكه، فلو فك، ظهر فيه الجزم[5].

وهكذا فإن معنى النهي موجود في القراءتين؛ وهو نهي عن الإضرار بالمرأة، أي: لا يُنزع الولـــــد منها، إذا رضـــيت بالإرضـــاع وألِفها الصبي[6]، إلا أن النهـــي في

---

[1] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص 146، جامع البيان في القراءات السبع، الداني، 914/2.

2 – ينظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 136، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص97.

3 – ينظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي، 333/2.

4 – ينظر: تفسير القرطبي، 167/3.

5 – ينظر: تفسير البحر المحيط، 370/2.

6 – ينظر: تفسير القرطبي، 167/3.

قراءة نافع صريح ومباشر، بينما النهي في قراءة الرفع مؤول[1]، ثم إن حركة الفتح أسهل في النطق، لأنها جاءت بعد ألف، فهي مناسبة لها، وهي أخف الحركات[2].

2–الفعل (نكفّر)، قال تعالى: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُوتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَنُكَفِّرْ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [البقرة، 270].

قرأ نافع ومن وافقه (نكفرْ) بالجزم في الراء، وقرئ (نكفرُ) بالرفع[3].

وقراءة نافع بالجزم، عطفا على محل جملة جواب الشرط؛ كأنه قيل: وإن تخفوها تكن أعظم أجرا، فجزم الفعل (نكفرْ) عطفا على محل جواب الشرط[4].

أما قراءة رفع الراء، فعلى الاستئناف، أي: ونحن نكفر، وسبب عدم الجزم عند من اختار هذه القراءة، أنهم لم يستجيزوا أن يعطفوا فعلا على غير جنسه؛ لأن (نكفر) فعل، وهو مسبوق بقوله تعالى: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[5].

وقد اعتبر سيبويه قراءة الرفع أولى من قراءة نافع؛ فقال: "والرفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيد؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء، فجرى الفعل هنا، كما كان يجري في غير الجزاء"[6]، غير أنه أجاز الجزم، بحمله على المعنى؛ لأن المعنى وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء، يكن خيرا لكم، ونكفر عنكم"[7].

---

1 – ينظر: القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، محمد حبش، دار الفكر، دمشق، ط1، 1419هـ، 1999م، ص287.

2 – ينظر: التحرير والتنوير، 434/2.

3 – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص 154، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، 400/2.

4 – حجة القراءات، ابن زنجلة، ص147.

5 – المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

6 – الكتاب، 90/3.

7 – نفسه، 91/3.

وإذا كان الرفع هو وجه الكلام، وهو الجيد– كما قال سيبويه– فما الذي جعل نافعا يعدل عنه؟

يجيب الطبري عن ذلك بقوله: "فإن قال لنا قائل: وكيف اخترت الجزم على النسق على موضع الفاء، وتركت اختيار نسقه على ما بعد الفاء، وقد علمت أن الأفصح من الكلام في النسق على جواب الجزاء الرفع، وإنما الجزم تجويز؟ قيل: اخترنا ذلك، ليؤذن بجزمه أن التكفير– أعني تكفير الله من سيئات المصّدق– لا محالة داخل فيما وعد الله المصّدق أن يجازيه به على صدقته؛ لأن ذلك إذا جُزم، مؤْذن بما قلنا لا محالة، ولو رُفع، كان قد يحتمل أن يكون داخلا فيما وعده الله أن يجازيه به، وأن يكون خبرا مستأنفا، أنه يكفر من سيئات عباده المؤمنين، على غير المجازاة لهم بذلك على صدقاتهم؛ لأن ما بعد الفاء في جواب الجزاء استئناف، فالمعطوف على الخبر المستأنف، في حكم المعطوف عليه، في أنه غير داخل في الجزاء، ولذلك اخترنا جزم (نكفرْ)، عطفا به على موضع الفاء من قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾"[1].

وهكذا فإن عدول نافع عن اختيار الأفصح، كان مراعاة لهذا للمعنى الهام، ولذلك قال ابن زنجلة مبينا حجة نافع في القراءة بالجزم: "الجزم أولى، ليخلص معنى الجزاء، ويُعلم بأن تكفير السيئات إنما هو ثواب للمتصدق على صدقته، وجزاء له، وإذا رفع الفعل، احتمل أن يكون ثوابا وجزاء، واحتمل أن يكون على غير مجازاة، وكان الجزم أبين المعنيين"[2].

3– الفعلان (يغفر، ويعذب)، قال تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة، 283].

[1] – تفسير الطبري، 18/5.

[2] – حجة القراءات، ص148.

قرأ نافع والجمهور بجزم الراء في (يَغْفِرْ)، و(يُعَذِّبْ)، وقرئ برفعهما[1].

أما قراءة نافع بالجزم، فبالعطف على جواب الشرط (يُحَاسِبْكُم)؛ قال أبو علي الفارسي: "وجه قول من جزم، أنّه أتبعه ما قبله، ولم يقطعه منه، وهذا أشبه بما عليه كلامهم، ألا ترى أنّهم يطلبون المشاكلة، ويلزمونها؟ "[2].

وأما قراءة الرفع، فعلى اعتبار أن قوله (إِن تُبْدُوا) شرط، وجُزِم (يُحَاسِبْكُم)، لأنه جواب، وقد تم الكلام، فيرفع (يَغْفِرُ)، و(يُعَذِّبُ) على تقدير ضمير: فهو يغفرُ، ويعذبُ، ففي هذه القراءة قطْع للكلام عن الأول[3]، ويستشهد النحاة لهذا بقول النابغة:

فإِنْ يَهْلِكْ أبو قابُوسَ يَهْلِكْ * ربيعُ النَّاسِ والشهرُ الحَرامُ

ونأخذ بعْدَه بِذِنَابِ عيشٍ[4] * أَجَبِّ الظهر[5] ليسَ له سَنَام[6]

حيث وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالواو، وهو (نأخذ)، فجاز فيه ثلاثة أوجه؛ الجزم، والرفع، والنصب[7]، فالجزم على العطف، والرفع على تقدير ضمير، أي: (ونحن نأخذ)، والنصب على اعتبار الواو واو المعية، و(نأخذ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة بعدها[8].

---

[1] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص 156، والمكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر، سراج الدين النشَّار، ص 63.

[2] – الحجة للقراء السبعة، 464/2.

[3] – حجة القراءات، ابن زنجلة، ص152 .

[4] – ذناب عيش: ذناب كل شيء عقبه وآخره. ينظر: تاج العروس، الزَّبيدي، 439/2.

[5] – أجب الظهر: مقطوع السنام. ينظر: جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م، 63/1.

[6] – ديوان النابغة الذبياني، تح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، دط، دت، ص110.

وقد وردت في بعض المصادر (البلد الحرام بدل الشهر الحرام)، ينظر على سبيل المثال: شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، دت، 1604/3.

[7] – ينظر: شرح ابن عقيل، 39/4 .

[8] – ينظر: شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي، تح: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1394هـ، 1974 م، 23/1.

وقد اختار كثير من العلماء قراءة الجزم؛ فقال مكي: "الجزم هو الاختيار، لاتصال الكلام، ولأن عليه أكثر القراء"[1]، وقال الأزهري: "من جزم رده على الجزم في قوله: (يُحَاسِبْكُم)، وهو الاختيار عندي"[2].

وهكذا فإن نافعا اختار حركة الجزم، لأنها الأقوى لغة، وهي مختارة عند كثير من العلماء؛ فالفعل(يغفرْ) يتبع فعل(يحاسبْ)، وهذا الجزم أفاد المشاكلة، أي مشاكلة ما قبله في اللفظ، ولم يخلّ من المعنى بشيء[3]، أما الرفع فأفاد القطع والاستئناف.

4–الفعل (أكن)، قال تعالى: ﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَّاتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون، 10].

قرأ نافع والقراء (أكن)، جزما بحذف الواو، وقرأ أبو عمرو (أكونَ)، بزيادة واو بين الكاف والنون، مع نصب (النون)[4].

أما قراءة نافع والجمهور بالجزم، فبالعطف على محل الفاء في: فـ(فأصَّدّقَ)، فلولا الفاء، كان (فأصَّدّقَ) مجزوما[5]، كأنه قيل: إن أخرتني أتصدقْ وأكنْ؛ قال الزجاج: معناه هلا أخرتني، وجزم (أكن) على موضع فأصدق، لأنه على معنى: إن أخرتني أصدقْ، وأكنْ من الصالحين[6]، وأما قراءة (وأكونَ) بالنصب، فهي عطف على (فأصدق) [7] .

[1] – الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 369/1 .

[2] – معاني القراءات، 1/ 238.

[3] – الحجة للقراء السبعة، الفارسي، 464/2.

[4] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص437، والسبعة في القراءات، ص637،

[5] – ينظر: المقتضب، المبرد، 371/4.

[6] – معاني القرآن وإعرابه، 178/5.

[7] – فتح القدير، الشوكاني، 278/5، 279.

وقد نقل سيبويه عن الخليل: إنه جُزم على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني، فقال: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، فقال: هذا كقول زهير:

بَدا ليَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضى * ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا [1]

فإنما جرّوا هذا[2] لأن الأول[3] قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا، لمّا كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما، ولا فاء فيه، تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا"[4].

وهكذا وقع الجر في (سابق)، عطفا على (مدرك) الذي هو خبر ليس، على توهم زيادة الباء فيه، كما وقع الجزم في (وأكن) على توهم[5] الشرط الذي يدل عليه التمني، فكأنه قيل: إن أخرتني أصدقْ وأكنْ، لأن الشرط ليس بظاهر، وإنما يعطف على المحل، حيث يظهر الشرط، كقوله تعالى: ﴿مَنْ يُّضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف، 186]، فمن جزم، عطف على موضع فلا هادي، لأنه لو وقع هناك فعل لا نْجزم[6].

قال السمين الحلبي:"وهذا الذي نُقل عن سيبويه هو المشهور عند النحويين"[7].

---

[1] – وقد ورد في الديوان بنصب (سابق)، ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، تح: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1401هـ، 1988م ، ص 140.

[2] – يقصد كلمة سابق.

[3] – يقصد كلمة مدرك.

[4] – الكتاب، 3/ 100، 101.

[5] – قال السيوطي: "وإذا وقع ذلك في القرآن عُبر عنه بالعطف على المعنى، لا التوهم أدبا". ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 231/3.

[6] – ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنا، ص741.

[7] – الدر المصون، 344/10.

وفي ختام هذا المبحث، يمكن تلخيص ما تم التوصل إليه فيما يخص الحركة الإعرابية عند نافع، في عدة نقاط:

1– انحياز نافع إلى المشهور المألوف من أساليب العرب في الاستعمال، والبعد عما لا تجيزه القواعد، حرصا على اختيار أفصح الأساليب.

2– اختياره الحركة الإعرابية التي تناسب السياق، ولذلك اختار الضم في الفعل (يَقُولُ) بدل الفتح، لهذه المناسبة، واختار (يُضَاعِفُ) بالرفع، لأنها مسبوقة بفعل مرفوع، وهو (يقرضُ)، وذلك بقصد تحقيق التجانس الصوتي في السياق.

3– عدوله أحيانا عن اختيار الوجه الأقوى، قصد دلالة معينة، لا تتحقق إلا بهذا الاختيار، فقد اختار الجزم في (نكفرْ)، بينما اختار غيره الرفع، وهو أولى من حيث القاعدة، بينما الجزم أولى من حيث الدلالة.

المبحث الثاني– دلالة اللازم والمتعدي:

يعتبر موضوع اللزوم والتعدي من المواضيع الهامة في الدرس النحوي؛ ذلك أنه يتصل اتصالا وثيقا بأصل من أصول التفكير النحوي لدى النحاة، وهو الانطلاق من نظرية العامل، فهو يتناول بشكل أساسي عمل الفعل في المفعول به، وعدم عمله، ولتعدي الفعل أو لزومه أسباب ذكرها العلماء في مصنفاتهم[1].

وقد اختلف نافع مع القراء حول لزوم بعض الأفعال أو تعديتها، وفيما يلي بيان ذلك:

أولا–الأفعال اللازمة في قراءة نافع:

هناك أفعال قرأها نافع لازمة، وقرأها بعض القراء متعدية، ومنها:

1–الفعل (يَضِلّ)، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيراً لَّيَضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام، 120].

قرأ نافع ومن وافقه من القراء (ليَضِلُّون) بفتح الياء، وقرئ (ليُضِلُّون) بضمّها[2].

ومعنى الفعل (يَضِلُّون) في قراءة نافع: أنّهم ضالّون في أنفسهم، والمعنى على القراءة الأخرى: أنَّهم يُضلّون النّاس[3]، وهذا يعني أن قراءة نافع تدل على أن الفعل لازم لهم، غير متعدّ إلى غيرهم، فدل بالفتح على أن ماضيه (ضلّ)، وقراءة الضم تدل على أن الفعل متعد، فدل بالضم على أن ماضيه (أضلّ)[4] .

أما لماذا اختار نافع الفعل اللازم بدل المتعدي؟ فلأنه يناسب السياق؛ فقد سُبقت هذه الآية بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَّضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام، 18]، فجاء الفعل (يَضل) لازما، ثم أنكر الله تعالى على من لا يأكلون مما ذكر اسم الله عليه، فقال: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تَاكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ

1 – ينظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك، 629/2، وشذا العرف في فن الصرف ، الحملاوي ، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، دط، دت، ص38.

2 – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص201، والنشر في القراءات العشر، 262/2.

3 – ينظر: التحرير والتنوير، 35/8، 36.

4 – ينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 148.

فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلاَّ مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيراً لَّيَضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام، 120]، فاعتبر عدم الأكل مما ذكر اسم الله عليه ضلالا، واتباعا للهوى، وعبر عن ذلك بالفعل اللازم (يَضِلّون)، وهو المناسب لهذا المعنى، ثم قال بعدها: ﴿وَلاَ تَاكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ إِسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾، فاعتبر الأكل مما لم يذكر اسم الله عليه فسقا، أي ضلالا، وخروجا عن الطريق المستقيم، وهو ما يناسب أيضا الفعل (يَضِلُّ) اللازم، وكل هذا يؤكد أن نافعا اختار الفعل اللازم لمناسبته السياق.

2–الفعل (تنبُت)، قال تعالى: ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سِينَآءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلآكِلِينَ﴾ [المومنون، 20].

قرأ نافع وجمهور القراء (تَنبُت)، بفتح التاء الأولى، وضم الباء، وقرئ (تُنبِت)، بضم التاء الأولى، وكسر الباء[1].

والفعل (تَنبُت) في قراءة نافع، مضارع (نبَت) الثلاثي، والفعل (تُنبِت) في القراءة الأخرى، مضارع (أنْبت) الثلاثي المزيد.

أما قراءة (تُنبِت بالدهن)، فقد اختُلف في الباء؛ فقال قوم: الباء للتعدية، و(نبت) و(أنبت) بمعنى واحد، كقول زهير:

رأيتَ ذوي الحاجاتِ حولَ بيوتِهِمْ * قَطِيناً لهم حتى إذا أَنْبَتَ البَقْلُ[2]

ويروى: حَتى إذَا نَبَتَ[3].

وقيل: الباء زائدة، والمعنى: تُنبت الدهن، كما قال النابغة الجعدي:

نحنُ بَنُو جَعْدَةَ أَصحابُ الفَلَجْ * نَضْرِبُ بالسيفِ ونرْجُو بالفَرَجْ[4]

---

[1] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص311، والسبعة في القراءات، ص445 .

[2] – في الديوان : قطينا بها، ونبت البقل، ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، ص 86 .

[3] – معاني القرآن، الفراء، 233/2.

[4] – ديوان النابغة الجعدي، تح: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م، ص48.

أي: نرجو الفرج.

وقيل: (الباء) ليست بزائدة، وهي في موضع نصب على الحال، تقديره: تنبت ثمرها بالدهن. أي: وفيه الدهن، والمفعول محذوف، كما قال الشاعر:

ومُسْتَنَّةٍ كاسْتِنانِ الخَرو * فِ قَدْ قَطَّعَ الحَبْلَ بالمِرْوَدِ[1]

أي: وفيه المرود [2].

وكل هذه الأقوال تثبت أن الفعل في هذه القراءة متعد.

أما قراءة نافع (تَنبُت بالدهن)، فقد اعتبر الألوسي الباء للملابسة والمصاحبة، مثلها في ذلك مثل: (جاء بثيابه)، وهي متعلقة بمحذوف، وقع حالا من ضمير الشجرة، أي تنبت ملتبسة بالدهن، والمراد به هنا الزيت[3]، أو تَنبت وفيها الدهن، أي: تَنبت دهِنة[4]، وتؤكد ذلك قراءة ابن مسعود: " تَخرُج بالدهن"[5].

وما دام المتعدي لم يضف معنى جديدا، واللازم أخف نطقا، وأقل كلفة، فإن نافعا اختاره لهذا السبب.

ثانيا–الأفعال المتعدية:

1–المتعدي إلى مفعول واحد:

هناك أفعال تعدت في قراءة نافع إلى مفعول واحد، بينما وردت لازمة، أو متعدية إلى مفعولين في قراءة أخرى، منها:

---

[1] – هذا البيت منسوب في عدد من المصادر لرجل من بنى الحارث، ينظر: الحيوان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني أبو عثمان الجاحظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ، 537/6، وسر صناعة الإعراب، ابن جني، 1/ 144، والصحاح، الجوهري، 1348/4.

و**المستنة:** الطعنة. **الخروف:** ولد الفرس، إذا بلغ ستة أشهر. **المرود:** حديدة توتد في الأرض، يشد فيها حبل الدابة. الحيوان، الجاحظ، 537/6.

[2] – إعراب القرآن، الأصبهاني، ص258.

[3] – تفسير الألوسي، 224/9.

[4] – إعراب القرآن، الأصبهاني، ص260.

[5] – تفسير القرطبي، 116/12.

أ–**الفعل (تُغْرِق)**، قال تعالى: ﴿فَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً اِمْراً﴾ [الكهف، 71].

قرأ نافع والجمهور(لِتُغْرِقَ)، بضم التاء، وكسر الراء، وقرئ (ليَغرَقَ)، بفتح الياء والراء[1].

والفعل في قراءة نافع مضارع (أغرق) الثلاثي المزيد بهمزة، وقراءة (ليَغرَق) مضارع (غرِق) الثلاثي المجرد، على إسناد فعل الغرق للأهل[2]، فمن قرأ بالياء، جعل الأهل فاعلا، ومن قرأ بالتاء، جعل الأهل مفعولا به[3].

وقد علل محمد سالم محيسن لقراءة من قرأ بالياء، بأن فيها التفاتا من الخطاب إلى الغيبة؛ فقد أسند موسىعليه السلام الغرق إلى أهل السفينة، ولم يسنده الى الخضر، تأدبا معه[4].

ويبدو أن هذا التعليل غير دقيق؛ والدليل على ذلك أن موسى عليه السلام واجهه بقوله: ﴿ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً اِمْراً [5]﴾ [الكهف،70]، و﴿ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نُّكُراً ﴾ [الكهف،73]، بل إنه لم يتحرج من إسناد القتل إليه، في قوله تعالى على لسانه: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْساً زَاكِيَةً بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ [الكهف،73]، والقتل أشد من الإغراق، إذ الإغراق يمكن معه النجاة، بينما القتل لا نجاة معه.

وهكذا فإن هذا الالتفات لم يضف معنى جديدا، بل إن المعنى المتحصل من قراءة نافع أكثر مواءمة للموقف، فقد نسب موسى عليه السلام الفعل إلى الخضر، فدلّ

[1] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص280، والنشر في القراءات العشر، 313/2.

[2] – ينظر: التحرير والتنوير، 15/ 375، والبحر المحيط، 141/6.

[3] – ينظر: تفسير الطبري، 256/8 .

[4] – الهادي شرح طيبة النشر، 18/3.

[5] – أي منكرا، وقال أبو عبيدة: **الإمر**: الداهية العظيمة، ينظر: تفسير القرطبي، 19/11.

بالتاء على حد المواجهة والحضور[1]، وفي ذلك تحميل للمسؤولية، فقد نسب إليه خرق السفينة، ثم حمّله مسؤولية فعله: ﴿لَقَد جِئْتَ شَيْئاً إِمْراً﴾، ولذلك قال أبو علي الفارسي: "(لِتُغْرِقَ) أولى، ليكون الفعل مسندا إلى المخاطب"[2]، فمن أجل هذا المعنى عدل نافع عن الفعل اللازم إلى الفعل المتعدي.

ب–الفعل (يَفْقَهُ)، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْماً لاَّ يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف، 89].

قرأ نافع والجمهور (يَفْقَهُونَ)، بفتح الياء والقاف، وقرئ (يُفْقِهُونَ)، بضم الياء وكسر القاف[3].

والفعل في قراءة نافع ثلاثي، من (فقِه، يَفْقَه)، وهو متعد لمفعول واحد، وهو (قولا)، والمعنى: لا يفهمون كلام غيرهم[4]، أما قراءة (يُفْقِهُونَ)، بضم الياء وكسر القاف، فهي من الفعل (أفقه، يُفْقِه)، وهو متعدّ إلى مفعولين؛ والمعنى: لا يُفقِهون أحدا قولا[5]، قال مكي بن أبي طالب: "يقال: فَقِه، يفقَه: إذا فهم، وأَفْقَه غيره: إذا أفهمه"[6]، فالمعنى في هذه القراءة يدل على صعوبة التوصيل والإفهام.

وقد اختار نافع الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، بدل المتعدي إلى مفعولين، لأن السياق يتحدث عن رحلة ذي القرنين، الذي بلغ بين السدين، أي الجبلين، فوجد وراءهما قوما لا يعرفون شيئا من قول غيرهم؛ قال الطاهر بن عاشور: "فلغتهم

---

[1] – ينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص227.

[2] – الحجة للقراء السبعة، 158/5.

[3] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص283، والسبعة في القراءات، ص399.

[4] – ينظر: فتح القدير، الشوكاني، 368/3.

[5] – ينظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي، 167/5.

[6] – الهداية الى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، 4463/6.

مخالفة للغات الأمم المعروفة، بحيث لا يعرفها تراجمة ذي القرنين؛ لأن شأن الملوك أن يتخذوا تراجمة، ليترجموا لغات الأمم الذين يحتاجون مخاطبتهم، فهؤلاء القوم كانوا يتكلمون بلغة غريبة، لانقطاع أصقاعهم عن الأصقاع المعروفة، فلا يوجد من يستطيع إفهامهم مراد الملك، ولا هم يستطيعون الإفهام، ويجوز أن يكون المعنى: أنهم قوم متوغلون في البداوة والبلاهة، فلا يفهمون ما يقصده من يخاطبهم، ومع ذلك، يعربون عما في نفوسهم من الأغراض، مثل إعراب الأطفال"[1].

وهكذا فإن اختيار نافع الفعل (يَفْقَه)، المتعدي إلى مفعول واحد، يدل على أنهم لا يفهمون خطاب غيرهم إلا بصعوبة، ولكنهم يمكن أن يعربوا عما في أنفسهم من معنى بالإشارة أو نحوها، كما يفعل الأطفال، والدليل على ذلك قوله تعالى في الآية التي تليها: ﴿قَالُواْ يَـٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجاً عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدّاً﴾، فكيف تسنى لهم أن يخاطبوا ذا القرنين، ويوصلوا إليه غرضهم، لو كانوا عاجزين عن الإفهام؟

ويبدو أن كلتا القراءتين توصل إلى معنى متقارب، وهو صعوبة التواصل مع هؤلاء القوم، غير أن اختيار نافع المتعدي إلى واحد، أكثر تواؤما مع السياق، لأنه يدل على صعوبة الفهم، بدليل أنهم استطاعوا التعبير عما يريدون بطريقة ما.

ج–الفعل (يُظْهِر)، قال تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ وَأَن يُظْهِرَ فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ﴾ [غافر، 26].

قرأ نافع والجمهور (يُظْهِرَ) بضم الياء وكسر الهاء، و(الْفَسَادَ) بالنصب، وقرئ (يَظْهَر) بفتح الياء والهاء، و(الْفَسَادُ) بالرفع[2].

[1] – التحرير والتنوير، 31/16.

[2] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص389، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، 108/6.

والفعل (يُظْهِر) في قراءة نافع متعد؛ وهو مضارع (أظهر)، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو)، يعود على نبي اللَّه موسى عليه السلام، المتقدم ذكره في صدر الآية، في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ﴾، و(الفساد) بالنصب مفعول به، وأما في قراءة من قرأ (يَظْهَر) بفتح الياء والهاء، فهو مضارع (ظهر) اللازم، و(الفسادُ) بالرفع فاعل[1].

والمعنى على قراءة من قرأ الفعل لازما، أنّه أراد الربط بين الأمرين، فإذا بُدّل الدين ظهر الفساد[2]، غير أن هذه القراءة لا تحمّل موسى مسؤولية الفساد بشكل مباشر.

أما اختيار نافع الفعل المتعدي فدلالته من وجهين:

الأول: قصدُ ردّ الكلام على أوله، والإتيان به على سياقه، لأن الفعل السابق له هو(يُبدِّل) بإجماع جميع القراء، فجاء الفعل (يُظهِر) مثله[3].

الثاني: بيان قوة العداء لموسى في نفس فرعون؛ فهو ينسب إليه كل سيّء من القول والفعل، ليبرر ما يعتزم أن يقوم به من بطش وتنكيل؛ شأنه في ذلك شأن كل الطغاة، فقد نسب إلى موسى عليه السلام تبديل الدين، وذلك أمر ظاهر، يعلنه موسى ولا يخفيه، ولكنه أدخل معه تهمة أخرى لموسى، وهي الإفساد في الأرض، لتحميله مسؤوليةً مباشرة عن ذلك، وهذه الدلالة لا تحملها القراءة الأخرى.

د–الفعل (يُكذّب)، قال تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُواْ يُكَذِّبُونَ﴾ [البقرة، 9] .

قرأ نافع والجمهور (يُكَذِّبُونَ)، بضم الياء، وفتح الكاف، وكسر الذال المشددة، وقرئ (يَكْذِبُونَ)، بفتح الياء، وسكون الكاف، وكسر الذال المخففة[4].

1 – ينظر: فتح القدير، 560/4، ومعاني القرآن، الفراء، 7/3، والحجة في القراءات السبع، ص 314.

2 – ينظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي، 108/6.

3 – حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 630.

4 – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص127، والحجة في القراءات السبع، ، ابن خالويه، ص68.

والفعل في قراءة نافع مضارع (كذّب) المشدد، وهو فعل متعدّ إلى مفعول واحد، والمفعول محذوف، لفهم المعنى، وتقديره: كونهم يكذّبون الله في أخباره، والرسول فيما جاء به، وهو في القراءة الأخرى مضارع (كَذَبَ) اللازم [1].

قال الزجاج: "فمن قرأ (يَكْذبونَ) بالتخفيف، فإن كذِبَهم قولُهم: إنهم مؤمنون؛ قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا هُم بِمُومِنِينَ﴾، وأما (يُكَذِّبونَ) بالتثقيل، فمعناه بتكذيبهم النبي ﷺ"[2].

وهكذا فإن قراءة نافع انسجمت مع المعنى العام للسياق؛ فقد تحدث الله تعالى في أول المقطع عن قوم ادعوا الإيمان، ثم بين مخادعتهم الفاشلة لله وللذين آمنوا، ثم انتهى إلى بيان كذبهم في دعواهم؛ قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَنْ يَّقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ ٱلآخِرِ وَمَا هُم بِمُومِنِينَ ۝ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَالذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يُخَٰدِعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة،7، 8]، ومن هنا فقد اعتبر نافع هؤلاء منافقين مكذّبين[3]، وأن جريمتهم ليست الكذب فقط، بل جريمتهم التكذيب، ولذلك فقد عدل عن اللازم المخفف إلى المتعدي المشدد، بغرض الوصول إلى هذه الدلالة، وحذف المفعول به، للمحافظة على تناسب الفواصل[4].

2–المتعدي إلى مفعولين:

هناك أفعال تعدت إلى مفعولين في قراءة نافع، بينما وردت متعدية إلى مفعول واحد في قراءة أخرى، منها:

---

[1] – ينظر: تفسير البحر المحيط، 190/1.

[2] – معاني القرآن وإعرابه، 87/1.

[3] – ينظر: تفسير القرطبي، 1/ 192.

[4] – ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، 179/2.

أ–**الفعل (نُري)**، قال تعالى: ﴿وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَامَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُواْ يَحْذَرُونَ﴾ [القصص، 5].

قرأ نافع والجمهور (نُرِيَ)، بنون مضمومة، وكسر الراء، وفتح الياء، وقرئ (يَرَى)، بياء مفتوحة، بعدها راء مفتوحة[1].

والفعل في قراءة نافع مضارع (أرى) الرباعي، والفاعل الضمير (نحن)، و(فرعونَ) مفعول به أول، و(ما) اسم موصول مفعول به ثان، أما في القراءة الأخرى، فهو مضارع (رأى) الثلاثي، و(فرعونُ) فاعل مرفوع، و(ما) اسم موصول مفعول به[2].

وحجة من قرأه بالياء، أنه دلّ بها على الإخبار عن (فرعون)، ونسب الفعل إليه فرفعه به[3]، وفي الكلام التفات من المتكلم إلى الغائب؛ ذلك أن هذا الفعل ورد في سياق أفعال المتكلم: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ فِے ٱلاَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَيِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ۝ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِے ٱلاَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَامَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُواْ يَحْذَرُونَ ۝﴾.

أما حجة نافع في القراءة بالنون وفتح الياء، فهي أن الأفعال قبله للمتكلم، فجاء ما بعده منسوبا للمتكلم كذلك، ليكون الكلام على نسق واحد[4]. ويضاف إلى ذلك معنى آخر مهم، وهو بيان مدى غضب الله تعالى على فرعون، بأمارة توليه بنفسه معاقبته، ليريَه هذا المصير السيئ، زيادة في شدة التنكيل والانتقام.

---

[1] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص 339، والسبعة في القراءات، ص492.

[2] – ينظر: تفسير القرطبي، 249/13، والهادي شرح طيبة النشر، محيسن، 119/3، وإعراب القرآن، النحاس، 156/3.

[3] – ينظر: الحجة في القراءات السبعة، ابن خالويه، 276.

[4] – ينظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، 542.

ب–الفعل (أَدْخِلُوا)، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر، 46].

قرأ نافع والجمهور (أَدْخِلُوا)، وقرئ (ادْخُلُوا) بوصل الألف وضم الخاء[1].

والفعل (أَدْخِلُوا) في قراءة نافع أمر (أدخَل) الثلاثي، المزيد بالهمزة، و(آل فرعون) مفعول به أول، و(أشد) مفعول به ثان.

أما القراءة الأخرى فالفعل أمر (دخل) الثلاثي المجرد، و(أشد) مفعول به، ونُصب (آل فرعون) على النداء، والتقدير: ادخُلوا يا آل فرعون أشد العذاب[2].

والذين قرؤوا (ادْخُلُوا) يحتجون بآيات كثيرة في القرآن، ورد الفعل فيها مجردا؛ مثل: ﴿ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ أَنتُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ تُحْبَرُونَ﴾ [الزخرف، 70]، وقوله: ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾ [الحجر، 46]، وغيرهما[3].

والواقع أن القراءتين توصلان إلى معنى واحد؛ وهو دخول آل فرعون النار يوم القيامة، غير أن الفعل المتعدي إلى مفعول واحد (ادخُلوا) يفيد أن الأمر موجه إليهم ليدخلوا النار، فيدخلونها صاغرين، لأنهم مقهورون مغلوبون، أما قراءة نافع بالفعل المتعدي إلى مفعولين، بلفظ (أَدْخِلُوا)، فالأمر موجه إلى الزبانية، ليقوموا بجرّهم بالقوة إلى النار؛ لأن دخول النار ليس مما يختارونه، ولا ذلك إليهم، وإنما يكرهون عليه[4].

هذا إضافة إلى بيان شدة غضب الله تعالى على آل فرعون؛ الذي يتجلى في أمره الزبانية هذا الأمر الصارم الشديد، الذي لا يملكون إلا تنفيذه بكل قوة وحزم

[1] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص 390، والنشر في القراءات العشر، 2/ 365.

[2] – ينظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي، 113/6.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[4] – ينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 315.

وشدة وصرامة، فيقومون بإدخال آل فرعون النار، بكل قسوة وعنف وهوان، وهذا المعنى الذي توحي به قراءة نافع، لا يستفاد من القراءة الآخرى.

وهكذا فإن اختيار نافع الأفعال اللازمة أو المتعدية كان خاضعا بشكل أساسي للدلالة؛ فحين لا يضيف الفعل المتعدي دلالة جديدة، فإن نافعا يختار الفعل اللازم؛ ولهذا اختار (تَنبُت) اللازم – مثلا– بدل الفعل المتعدي (تُنبِت)، كما أنه اختار لهذا السبب المتعدي إلى مفعول واحد؛ فقد اختار (لِتُغْرِقَ) بدل (ليَغرَقَ) و(يُظْهِرَ) بدل (يَظْهَر) لإظهار دلالة لم يفدها الفعل اللازم.

كما أنه يعْدل عن المتعدي إلى مفعول واحد، إلى المتعدي إلى مفعولين، إذا كان الثاني يحمل دلالة لا يحملها الأول؛ فقد اختار (أَدْخِلُوا) بدل(ادْخُلُوا) لأن الفعل الأول يحمل دلالة لا يحملها الفعل الثاني.

وعموما فإن اختيار نافع الأفعال اللازمة أو المتعدية يخضع لقاعدة الالتزام بالفعل الأقل كلفة، إلا إذا كان القصد دلالة ما، فإنه يعدل عن ذلك طالبا هذه الدلالة التي تتماشى مع السياق وتناسبه.

المبحث الثالث– دلالة ذكر الفعل وحذفه:

إذا نظرنا إلى قراءة نافع، فإننا نجد أن الفعل قد يذكر أحيانا، وقد يحذف أخرى، وفي ما يلي توضح ذلك:

أولا– ذكر الفعل في قراءة نافع:

هناك مواضع اختار نافع فيها الفعل، بينما تحولت بنيته عند قراء آخرين إلى بنية الاسم، فانتقلت الجملة من الفعلية إلى الاسمية، وهذه نماذج عن ذلك:

1–الفعل (عبد)، قال تعالى: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [المائدة، 62].

قرأ نافع والجمهور الفعل (عَبد)، بفتح الباء، و(الطاغوتَ) بنصب التاء، وقرأ حمزة (عَبُدَ)، بضم الباء، وجر التاء من (الطاغوتِ)[1] .

وقراءة حمزة بضم الباء على أنّ (عبُد) مثل (كرُم)، فهو بناء للمبالغة والكثرة، و(الطاغوت) مجرور بالإضافة، والمعنى: وجعل منهم عبُد الطاغوت، والمراد بالطاغوت: الشيطان[2].

وقد أنكر بعض اللغويين والنحاة قراءة حمزة؛ فقال الأزهري: "وأما قراءة حمزة (وعَبُدَ الطَّاغُوتِ) فإن أهل العربية ينكرونه"[3].

وقال الفراء: "وأما قوله (وعبُد الطاغوت)، فإن تكن فيه لغة مثل: (حَذِر وحَذُر) فهو وجه، وإلا فإنَّه أراد– والله أعلم– قول الشاعر:

أَبَنِي لُبَيْنَى إِنّ أُمَّكُمُ * أَمَةٌ وإِنّ أَبَاكُمُ عَبُد[4]

وهذا فِي الشعر يَجوز، لضرورة القوافي، فأمّا فِي القراءة فلا"[5].

---

[1] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص186، والنشر في القراءات العشر، 255/2.

[2] – الهادي شرح طيبة النشر، 176/2.

[3] – معاني القراءات، 335/1.

[4]– هذا البيت منسوب لأوس بن حجر، ينظر: تهذيب اللغة، 139/2، ولسان العرب، 273/3، والدر المصون، 4/ 328.

[5] – معاني القرآن، 314/1، 315.

وقال الزجاج: "ومن قال (وعَبُدَ الطاغوتِ)، فضم الباءَ، وجر الطاغوت، فإنه عند بعض أهل العربية ليس بالوجه"[1].

وقال نصير النحوى: "هو وهمٌ ممن قرأ به، فَليتق الله من قرأ به، وليَسأل عنه العلماء، حتى يوقف على أنه غير جائز"[2] .

وقد رد السمين الحلبي على ذلك قائلا: "قلت: قد سألوا عن ذلك العلماء، ووجدوه صحيحا في المعنى، بحمد الله تعالى، وإذا تواتر الشيء قرآنا، فلا التفات إلى منكره، لأنه خفي عنه ما وضح لغيره"[3].

أما قراءة نافع والجمهور، فـ(عبَد) فعل ماض، و(الطاغوت) بالنصب مفعول به؛ قال ابن زنجلة: "ولهم في ذلك حجتان؛ إحداهما: النسق على قوله: ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ و﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾، والطاغوت هو الشيطان، أي أطاعه فيما سوّل له، وأغواه به، والثانية: أن ابن مسعود وأبيًّا قرآ: (وعَبَدُوا الطَّاغُوتَ)؛ حملاً الفعل على معنى(مَن)، لأن (مَن) واحد في اللفظ، وجمع في المعنى، فقراءة العامة على اللفظ، وقراءتهما على المعنى؛ كما قال: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ يَّسْتَمِعُونَ إِلَيْكَۖ﴾ [يونس، 42]، على المعنى، ثم قال: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ يَّنظُرُ إِلَيْكَۖ﴾ [يونس، 42]، على اللفظ"[4].

والملاحظ أن قراءة نافع والجمهور متماشية مع السياق، لأنه يحوي أفعالا ماضية، عطف الفعل (عَبد) عليها، وهي سالمة من انتقاد النحاة، وأخف لفظا؛ ففتح أصول الفعل الثلاثة في (عَبَدَ)، أخف من(عَبُدَ) مضمومة الوسط.

[1] – معاني القرآن وإعرابه، 187/2

[2] – اللباب في علوم الكتاب، 414/7

[3] – الدر المصون، 329/4

[4] – حجة القراءات، ص 232.

2–الفعل (غضب)، قال تعالى: ﴿وَالْخَٰمِسَةُ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النور، 9]

قرأ نافع وحده (أَنْ)، بتخفيف النون، و(غَضِبَ)، بكسر الضاد وفتح الباء، و(اللَّهُ) بالرفع، وقرئ (أَنَّ) بتشديد النون، و(غضَبَ) بفتح الضاد، ونصب الباء[1].

أما (أَنْ) في قراءة نافع فهي مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن محذوف، و(غضِب): فعل ماض، و(اللهُ): فاعل(غضب)، والجملة من الفعل والفاعل: في محل رفع خبر (أَنْ) المخففة.

وأما قراءة (أَنَّ) بتشديد النون، فـ(غضَبَ) بفتح الضاد والباء: اسم (أن) المشددة، و(الله): مضاف إليه مجرور، و(عليها): في محل رفع خبر(أن) المشددة[2].

وقد أنكر ابن عطية قراءة نافع، فقال: "و(أَنْ) الخفيفة على قراءة (نافع) في قوله: (أَنْ غَضِب) قد وليها الفعل"[3].

واعترض الفارسي عليها، بسبب أن أهل العربية يستقبحون أن تلي(أَنْ) المخففة الفعل، حتى يفصل بينها وبينه بشيء؛ فإن فصل بينها وبين الفعل بشيء، لم يستقبحوا ذلك، كقوله: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل، 18] و﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه، 87][4].

إلا أن ابن هشام بيّن أن (أَنْ) قد تخفف، ويبقى عملها، ويجب في خبرها أن يكون جملة اسمية أو فعلية، فعلها جامد، أو دعاء، وفي هذه الحالة لا تحتاج إلى

[1] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص317، والسبعة في القراءات، ص 453.

[2] – ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية، 160/2.

[3] – اللباب في علوم الكتاب، 311/14

[4] – ينظر: الحجة للقراء السبعة، 315/5

فاصل، ومثَّل لذلك بعدد من الآيات؛ منها هذه الآية: ﴿وَالْخَٰمِسَةُ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾، فاعتبر الفعل دعاء[1].

بل قد ورد دخول (أنْ) المخففة على الفعل دون فاصل في الشعر، من غير أن يفيد الدعاء، وهو قول الشاعر:

عَلِمُوا أنْ يؤمّلُون[2] فجَادُوا * قبْلَ أنْ يُسْألوا بأَعْظَمَ سُؤْلِ[3]

وإذا كان هذا البيت لشاعر مجهول، قبل النحاة الاستشهاد به، فكيف بقراءة متواترة؟

وقد حاول السمين الحلبي الخروج من إشكال النحاة، فاعتبر الفعل دعاء، مثل: أن (بورك)[4].

أما الطاهر بن عاشور فقد اعتبر (أن) تفسيرية؛ فقال: "والذي أرى أن تجعل (أن) على قراءة نافع تفسيرية؛ لأن الخامسة يمين[5]، ففيها معنى القول دون حروفه، فيناسبها التفسير"[6].

والذي دفع السمين والطاهر بن عاشور إلى هذا التأويل، هو اشتراط النحاة أن يكون الفعل في جملة خبر (أنْ) جامدا، أو يدل على دعاء، وألا يخلو خبرها من أحد أربعة أشياء : قد، وحرف النفي، وحرف التنفيس، ولولا[7].

---

[1] – ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 358/1

[2] – (أن) المخففة من الثقيلة عاملة، واسمها ضمير الشأن المحذوف، وخبرها: جملة (يؤملون). ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 361/1.

[3] – ينظر: شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، 323/1، وشرح التصريح على التوضيح، 332/1، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 516/1، وغيرها ...

[4] – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 388/8.

[5] – أي يمين اللعان، وتسمى شهادة أيضا، ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته، وَهْبَة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ، دار الفكر، دمشق، سوريَّة، ط4، دت، 7116/9.

[6] – التحرير والتنوير، 166/18.

[7] – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 359/1، والتحرير والتنوير، 166/18.

وقد حسم الألوسي بصحة اختيار نافع، رغم اعتراض ابن عطية والفارسي على قراءته، فقال: "وقرأ نافع (أنْ لعنة) بتخفيف (أن)، ورفع (لعنة)، و(أن غضب)، بتخفيف (أن)، و(غضب) فعل ماض، والجلالة بعده مرفوعة، و(أن) في الموضعين مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، ولم يأت بأحد الفواصل بين قد والسين، ولا بينها وبين الفعل في الموضع الثاني، لكون الفعل في معنى الدعاء، فما هناك نظير قوله تعالى: ﴿أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [النمل: 8]، فلا غرابة في هذه القراءة، خلافا لما يوهمه كلام ابن عطية"[1].

ويبدوا أن نافعا اختار (أن) المخففة، في هذه الآية لتناسب ما قبلها، وهي قوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [النور، 9]، حتى يكون السياق على نمط واحد.

ثانيا–حذف الفعل في قراءة نافع:

المقصود بالحذف هنا أحد أمرين:

الأول: إسقاط لفظ من الكلام لغرض ما[2]، فالمحذوف لا بد له من دليل يدل عليه، لأن المتكلم لا يحقق غرضه من الحذف، إلا حين يعرف المخاطب أن في كلامه محذوفا، وذلك من خلال الأدلة والقرائن، وإلا أصبح حذفه بلا فائدة؛ لأن المخاطب لا يعلمه أصلا؛ يقول يحيى بن حمزة العلوي: "ولابد من الدلالة على ذلك المحذوف، فإن لم يكن هناك دلالة عليه، فإنّه يكون لغوا من الحديث، ولا يجوز الاعتماد عليه، ولا يحكم عليه بكونه محذوفًا بحال"[3].

[1] – تفسير الألوسي، 303/9

[2] – في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ، 1986م، ص207.

[3] – الطراز، لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلويّ، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423 هـ، 51/2.

فالفعل باعتباره من أهم أجزاء الجملة، لا يحذف إلا لدليل، وإلا لم يُتمكن من معرفته، فيصير اللفظ مخلا بالفهم، وهو معنى قولهم: لا بد أن يكون فيما أبقي دليل على ما ألقي[1].

الثاني: تحويل البنية من الفعلية إلى الاسمية؛ فالبنية قد تتغير أحيانا من الاسم إلى الفعل، والعكس[2]، حسب غرض المتكلم، وإذا حدث هذا التحويل، انعدم الفعل، وصارت الجملة اسمية.

ومن أمثلة هذين النوعين من الحذف في قراءة نافع ما يلي:

1– الحذف بإسقاط لفظ من الكلام:

من خلال البحث في قراءة نافع، تبين أن حذف الفعل في قراءته قليل، مقارنة ببعض القراءات الأخرى، فهناك قراء من غير نافع قرؤوا بحذف الفعل في مواضع كثيرة، منها:

الموضع الأول:

قال تعالى: ﴿وَالذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعاً اِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة، 238].

قرأ نافع (وصيةٌ) بالرفع، وقرئ (وَصِيَّةً) بالنصب[3].

فمن نصب (وصيةً)، فقد حذف الفعل، والتقدير: أي فليوصوا وصية[4]، أما قراءة الرفع عند نافع، فعلى أن ذلك مبتدأ لخبر محذوف، تقديره: عليهم وصية[5].

---

[1] – البرهان في علوم القرآن، 111/3.

[2] – ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، 169/3

[3] – المبسوط في القراءات العشر، ص147

[4] – تفسير القرطبي، 228/3.

[5] – فتح القدير، 298/1.

الموضع الثاني:

قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَتْ اُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْماً اِللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَاباً شَدِيداً قَالُواْ مَعْذِرَةٌ اِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف، 164].

قرأ نافع والجمهور(مَعْذِرَةٌ) بالرفع، وقرأ عاصم في رواية حفص (مَعْذِرَةً) بالنصب[1].

وقراءة الرفع عند نافع على إضمار (هذه)؛ فكأنهم قالوا: هذه معذرةٌ إلى ربكم[2]، وقراءة حفص عن عاصم بالنصب، على المفعول لأجله، أي: وعظناهم لأجل المعذرة[3].

الموضع الثالث:

قال تعالى: ﴿ يَـٰأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم مَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [يونس، 23].

قرأ نافع (متاعُ) برفع العين، وقرئ بنصبها[4].

فمن قرأ بنصب (متاع)، فقد اعتبره مصدرا مؤكدا لفعل مقدر؛ أي بغيكم وبال على أنفسكم، تتمتعون متاع الحياة الدنيا[5]، أما قراءة نافع، فعلى أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي هو متاعُ الحياة الدنيا[6].

---

[1] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص216.

[2] – ينظر: تفسير الماتريدي، 73/5.

[3] – ينظر: التحرير والتنوير، 152/9.

[4] – ينظر: النشر في القراءات العشر، 283/2.

[5] – ينظر: فتح البيان في مقاصد القرآن، 42/6.

[6] – ينظر: التحرير والتنوير، 140/11.

الموضع الرابع:

قال تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ [يس، 3].

قرأ نافع برفع لام (تنزيلُ)، وقرئ بنصبها[1].

فمن قرأ بالنصب، فقد أضمر فعلا، أي: نزله تنزيل العزيز الرحيم، وأما قراءة نافع بالرفع، فعلى أنه خبر ابتداء محذوف، أي: هو تنزيل[2].

الموضع الخامس:

قال تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد، 4].

قرأ نافع والجمهور (حمالةُ) برفع التاء، وقرئ بنصبها[3].

فمن قرأ بالنصب، فنصبه على الذم، والتقدير: أعني حمالة الحطب، وأما قراءة نافع بالرفع، فعلى معنى: سيصلى هو وامرأته حمالةُ الحطب، فـ(حمالة) نعت لها[4].

وكل هذه المواضع تم فيها إضمار الفعل في غير قراءة نافع، فالجمل عنده اسمية، بينما هي عند من قرأ بالنصب جمل فعلية، فعلها محذوف.

أما عند نافع فإن حذف الفعل قليل، ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ، 12].

قرأ نافع والجمهور(الرِّيحَ) بنصب الحاء، وقرأها عاصم في رواية أبي بكر برفعها[5].

---

[1] – ينظر: النشر في القراءات العشر، 353/2

[2] – ينظر: تفسير القرطبي، 6/15.

[3] – الحجة للقراء السبعة، الفارسي، 451/6.

[4] – تفسير القرآن العزيز، ابن أبي زمنين، 171/5.

[5] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص 361، السبعة في القراءات، ص527.

أما قراءة عاصم، فـ (الرِّيحُ) مبتدأ، وخبره الجار والمجرور قبله؛ لأن (الريح) لما سُخرت له، صارت كأنها في قبضته، فهو مالك أمرها، لأن سيْرها به[1].

وأما قراءة نافع والجمهور، فالنصب على إضمار فعل، والمعنى: (وسخرنا لسليمان الريح)[2].

والذي يسوغ هذا الاحتجاج لقراءة نافع أن هذه الآية جاءت في سياق جمل فعلية؛ فقد سبقت بقوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ وَقَدِّرۡ فِي ٱلسَّرۡدِۖ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ١١﴾، ووليتها جملة فعلية كذلك، وهي: ﴿وَأَسَلۡنَا لَهُۥ عَيۡنَ ٱلۡقِطۡرِۖ وَمِنَ ٱلۡجِنِّ مَن يَعۡمَلُ بَيۡنَ يَدَيۡهِ بِإِذۡنِ رَبِّهِۦۖ وَمَن يَزِغۡ مِنۡهُمۡ عَنۡ أَمۡرِنَا نُذِقۡهُ مِنۡ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ١٢﴾

ويقوي هذه القراءة إجماع القراء على النصب في قوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجۡرِي بِأَمۡرِهِۦٓ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَاۚ﴾[الأنبياء، 81]، والتعليل هنا لا يختلف عن الآية السابقة من سورة سبأ؛ فقد سبقت هذه الآية بعدد من الآيات تحوي جملا فعلية، منها قوله تعالى: ﴿وَلُوطًا ءَاتَيۡنَٰهُ حُكۡمٗا وَعِلۡمٗا وَنَجَّيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلَّتِي كَانَت تَّعۡمَلُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَۚ﴾ [الأنبياء، 74]، وقوله: ﴿وَنُوحًا إِذۡ نَادَىٰ مِن قَبۡلُ فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ فَنَجَّيۡنَٰهُ وَأَهۡلَهُۥ مِنَ ٱلۡكَرۡبِ ٱلۡعَظِيمِ ٧٥﴾[الأنبياء، 75]، وقوله: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ إِذۡ نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ ٧٨﴾ [الأنبياء، 77]، فكل هذه الجمل هي جمل فعلية، وقد عطفت على هذه الجملة جمل

[1] – ينظر: فتح القدير، 363/4، والقراءات وأثرها في علوم العربية، 276/2.

[2] – ينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 292، وتفسير القرطبي، 321/11.

فعلية أخرى، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَّغُوصُونَ لَهُۥ﴾[1] [الأنبياء، 81]، وقوله: ﴿وَأَيُّوب إِذْ نَادِىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [الأنبياء، 82].

ومجيء ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ﴾ في سياق جمل فعلية، يجعل اعتبارها جملة فعلية فعلها محذوف أمرا وجيها جدا، ولذلك أجمع القراء العشرة على قراءة (الريحَ) بالفتح على إضمار فعل، واختار نافع والجمهور ذلك في آية سبأ أيضا، لأنها جاءت في سياق جمل فعلية.

2– حذف الفعل بتحويل البنية:

قد يحدث أن تتحول البنية أحيانا من الفعل إلى الاسم؛ فتتحول معها الجملة من الفعلية إلى الاسمية، وفي هذه الحالة ينعدم الفعل في قراءة نافع، بينما يظهر في قراءة أخرى، لتتحول معه الجملة من الاسمية إلى الفعلية، وهذه أمثلة على ذلك:

أ–استبدال (جعل)بـ(جاعل):

قال تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَٰعِلُ ٱلَّيْلِ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٩٧﴾﴾[الأنعام، 97].

قرأ نافع والجمهور (جَٰعِلُ ٱلَّيْلِ)، وقرئ (جَعَلَ ٱلَّيْلَ) بالنصب[2].

فمن قرأ (جَعَلَ ٱلَّيْلَ)، اعتبر أن الجملة فعلية، فعلها ماض، وهو(جعل)، وذلك لأن الأفعال التي عطفت عليه جاءت بلفظ الماضي، وهي قوله بعدها ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ﴾ [آية، 98]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾

1 – على اعتبار أن (من) مفعول به لفعل محذوف تقديره: (سخرنا)، والتقدير: وسخرنا من الشياطين من يغوصون له. ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 54/3.

2 – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص199، والنشر في القراءات العشر، 260/2.

[آية، 99]، ﴿وَهُوَ ٱلذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [آية، 100]. ، فحمل أول الكلام على آخره[1].

أما قراءة نافع والجمهور فإن (جاعل) اسم فاعل، وقد سبق باسم فاعل آخر، وهو (فالق) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَٰلِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ [آية، 96]، وفي الآية نفسها ﴿فَالِقُ ٱلِإصْبَاحِ وَجَٰعِلُ ٱلَّيْلِ سَكَنًا﴾، فأجروْا (جَٰعِلُ ٱلَّيْلِ)، على لفظ ما تقدمه؛ إذ أتى في سياقه، ونصبوا (الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ) على تأويل (وجعل الشمس والقمر حسبانا)[2]، قال سيبويه: "لأنّه حين قال جاعلُ الليلِ، فقد علم القارئ أنّه على معنى جعل، فصار كأَنه قال: وَجَعَلَ اللّيل سَكنا"[3]، فنصبت سَكنا به، كما تنصب بالفعل (جعل)[4].

ويقوي هذه القراءة ما ورد في الموطإ، عن يحيى بن سعيد، أنه بلغه أن رسول الله ﷺكان يدعو فيقول:" اللهم فالق الإصباح، وجاعل الليل سكنا، والشمس والقمر حسبانا، اقض عني الدين، واغنني من الفقر، وأمتعني بسمعي وبصري وقوتي في سبيلك"[5].

وهكذا يتبين أن الجملة عند نافع هي جملة اسمية، لا فعل فيها، والعامل فيها هو اسم الفاعل (جاعل)، وقد راعى السياق الذي وردت فيه؛ والذي يحوي عددا من أسماء الفاعل.

---

[1] – ينظر: حجة القراءات،ابن زنجله، ص 262، وتفسير القرطبي، 45/7.

[2] – الحجة للقراء السبعة، الفارسي، 361/3، وحجة القراءات، ص262

[3] – كتاب سيبويه، 356/1.

[4] – ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 274/2.

[5] – موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، دط، دت، 212/1.

ب–استبدال (عَمِلَ) بـ(عملٌ):

قال تعالى: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٖۖ﴾ [هود، 46].

قرأ نافع (عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ)، بفتح الميم، وضم اللام، وتنوينه، ورفع (غيرُ)، وقرئ (عَمِلَ غيرَ صَالِحٍ)، بكسر الميم وفتح اللام، ونصب (غيرَ)[1].

فمن قرأ (عَمِلَ غيرَ صَالِحٍ)، فقد جعل الجملة فعلية، فعلها ماض، وهو(عَمِلَ)، و(غيرَ): مفعول به منصوب، أو صفة لمصدر محذوف، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو)، يعود على (ابن نوح)، والتقدير: إن ابنك يعمل عملا غير صالح، وجملة (عمل غير صالح) في محل رفع خبر (إن).

ومعنى القراءة: إنه عمل عملا غير صالح، وهو كفره، وتركه متابعة أبيه[2].

أما قراءة نافع، فالجملة اسمية، و(عملٌ) خبر (إن)، و (غيرُ) صفة، والمعنى: إنه ذو عمل غير صالح، أو على جعل ذاته ذات العمل، مبالغة في الذم، على حد قولهم: (رجل شر)[3].

وقيل معناه: إن سؤالك إياي أن أنجيه من الغرق عمل غير صالح، لأن طلب نجاة الكافر بعد ما حكم عليه بالهلاك بعيد[4].

ويبدو أن دلالة الجملة الاسمية هنا أقوى من دلالة الجملة الفعلية وأبلغ[5]؛ ذلك أنها أنها بينت أن هذا الابن العاق لأبيه الرسول عليه السلام، لم يكن قد أخطأ، فعمل عملا غير صالح، يمكن تداركه بالتوبة، بل صار هو والعمل غير الصالح سواء، فهو ابن لا

[1] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص239، والسبعة في القراءات، ص 334.

[2] – فتح القدير، 570/2.

[3] – ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية، محيسن، 551/1.

[4] – ينظر: تفسير الخازن، 487/2.

[5] – تفسير القرآن الحكيم، محمد رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دط، 1990م، 70/12.

خير فيه، ولا صلاح يرجى منه، ولا يستحق أن ينسب إلى هذا النبي الكريم، ولا أن يكون من أهله.

ج– استبدال (فكَّ)بـ(فكٌّ)، و(أطعمَ)بـ(إطعام):

قال تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرِيكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوِ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِيناً ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾﴾ [البلد، من 12إلى16].

قرأ نافع والجمهور (فَكُّ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ)، وقرئ (فَكَّ رَقَبَةً أو أَطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ)[1].

فمن قرأ (فكَّ رَقَبَةً)، فقد جعل (فكَّ): فعلا ماضيا، و(رَقَبَةً) مفعول به، و(أطْعَمَ): فعلا ماضيا كذلك، فالفعل فيها، بدل من (اقتحم)، من قوله تعالى: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾﴾، فكأنه قيل: فلا فك رقبة ولا أطعم، وفي هذه القراءة جملتان فعليتان، الأولى فعلها (فكَّ)، والثانية فعلها (أطْعَمَ).

أما في قراءة نافع، فالجملتان اسميتان؛ فـ(فكٌّ): اسم مرفوع، على إضمار مبتدأ، أي: هو فك رقبة، و(رقَبَةٍ): مجرور بالإضافة، و(إطْعَامٌ) : اسم مرفوع أيضاً؛ و(فكٌّ رقبةٍ): هو تفسير قوله تعالى: وما أدراك ما العقبة؟ أي: اقتحام العقبة هو فك رقبة، أو إطعام[2].

وقد بين الزجاج أن كلتا القراءتين جائزة؛ فمن قال (فَكٌّ رَقَبَةٍ)، فالمعنى: اقتحام العقبة فك رقبة أو إطعام، ومن قرأ (فَكَّ رَقَبَةً)، فهو محمول على المعنى؛ ومعناه: فلا فك رقبة، ولا أطعم في يوم ذي مسغبة، فكيف يجاوز العقبة ؟[3].

[1] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص473، والسبعة في القراءات، ص 686.

[2] – ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 348/20، وتفسير القرطبي، 70/20.

[3] – ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 329/5.

إلا أن الفراء اختار قراءة الفعل (فَكَّ رَقَبَةً) بدل قراءة نافع، محتجا بأن بعده (ثم كان)، أي فلمّا عطف بـ(كان)، وجب أن يكون المعطوف عليه فعلا أيضا، وهو (فكَّ)، ليعطف فعلا ماضيا على فعل ماض[1].

والحقيقة أن الاسم إذا جاء في معنى الفعل، جاز العطف عليه، كما عطفت (يقبضن) على (صافات) في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك، 20]. لأن الاسم المعطوف عليه حامل للضمير، فصار بمنزلة الفعل مع الاسم، فإذا عطف الفعل على الاسم المشتق منه، رد الفرع إلى الأصل، لأن الاسم المشتق من الفعل فرع له، ومتضمن معناه، فجاز عطف الفعل عليه، على سبيل التوهم أن في الاسم الفعل المحض[2].

واعتمادا على ما سبق، فإن (فكٌّ) و(إطْعَامٌ) اسمان مشتقان، فالأول مشتق من الفعل(فكَّ)، والثاني من الفعل (أطْعَمَ)، وكل منهما متضمن معنى الفعل، فيجوز – بهذا الاعتبار– عطفهما على الفعل من غير قبح.

وهناك أمر آخر مهم، وهو أن (ثُمَّ) هنا ليست للتراخي الزمني، فالإيمان مفروض وقوعه قبل فك الرقاب، وإطعام الطعام، وهو الذي يجعل للعمل الصالح وزنا في ميزان الله، فكأن المقصود هو (فكٌّ) و(إطْعَامٌ) في يوم ذي مسغبة، يتيما ذا مقربة، أو مسكينا ذا متربة.. وفوق ذلك كان من الذين آمنوا وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة؛ فـ(ثم) هنا لإفادة معنى الفضل والعلو[3]، أي فضل الإيمان على (فكٌّ رقبة) و (إطْعَامٌ في يوم ذي مسغبة)، فالعطف بـ(ثم) لم يؤد معناه الطبيعي، وهو الترتيب مع التراخي، وإنما أدى معنى أفضلية ما بعده عما قبله، ومن ثم حسن مجيء (كان) بعد الاسمين (فكٌّ) و(إطْعَامٌ).

---

[1] – ينظر: معاني القرآن، 265/3.

[2] – ينظر: نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ، 1992م، ص248.

[3] – ينظر: في ظلال القرآن، سيد قطب، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط17، 1412هـ، 3913/6.

ثم إن الأفعال أثقلُ من الأسماء[1]، فكيف إذا تكررت؟ كما في هذه الحالة التي ندرسها، حيث تتابعت عدة أفعال في غير قراءة نافع والجمهور؛ وهي: (فكَّ)، (أطعم) (كان)، بينما مال نافع إلى التخفيف، فلم نجد في السياق إلا جملة فعلية واحدة، وهي: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلذِينَ ءَامَنُواْ﴾ وهذه الجملة أفادت الثبات الدائم على الإيمان، بالفعل (كان) الذي يفيد الدوام، لأن الإيمان هو أصل كل الأعمال الصالحة.

وهكذا يتبين لنا الذكر أو الحذف عند نافع، كان من أجل التوافق مع السياق، والتمسك بأقوى القواعد اللغوية، والميل إلى الأخف لفظا.

[1] – كتاب سيبويه، 20/1.

المبحث الرابع– دلالة (كان) التامة والناقصة:

لقد اختار نافع في بعض المواضع (كان) التامة، بينما اختار غيره من القراء (كان) الناقصة في المواضع نفسها، كما اختار في مواضع أخرى (كان) الناقصة، بينما اختار غيره (كان) التامة، وقبل الشروع في دراسة الأمثلة، ينبغي الحديث ولو باقتضاب عن (كان) التامة والناقصة عند النحاة:

أولا– كان بين التمام و النقصان عند النحاة:

تأتي (كان) تامة وناقصة؛ فالتامة تدل على الحدث، فتستغني عن الخبر المنصوب، نحو: قد كان زيد، أي قد حدث وخُلق، أما الناقصة، فتدل على الزمان المجرد عن الحدث، وتدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ، ويصير اسمها، وتنصب الخبر، ويصير خبرها، واسمها مشبه بالفاعل، وخبرها مشبه بالمفعول[1].

وتأتي (كان) التامة بعدة معان:

بمعنى ثبت، نحو: كان الله، ولا شيء معه.

وبمعنى حدث، كقول الشاعر:

إذا كانَ الشِّتاءُ فأَدْفِئُوني * فإنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُه الشِّتاءُ [2]

وبمعنى حضر، كقولهم: أكانَ لبنٌ؟ بمعنى: أحضر شيء من هذا الجنس؟

وبمعنى وقع، نحو: ما شاء الله كان.

وبمعنى صار، نحو: ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة، 33]، وغيرها من المعاني[3].

---

1 – اللمع في العربية، ابن جني، ص37، 38

2 – ورد هذا البيت في عدة مصادر غير منسوب إلى شاعر معين، منها: كتاب الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ، 1985م، ص123، وتهذيب اللغة، الأزهري، 205/10، وهمع الهوامع، السيوطي، 424/1، وغيرها، وقد ورد في مصادر أخرى بلفظ: (يُهرِمُه)، بدل (يهدمه)، ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، 48/21، ولسان العرب، 365/13، وغيرها.

3 – ينظر: تاج العروس، 75/36، وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، 251/1.

وهكذا فإن الفرق بينهما يتمثل في أن (كان) التامة تشبه الأفعال، فتدل على حدث وزمن، فحين نقول: كان خيرٌ، فـ(كان): تامة، وخير: فاعل، والمعنى: وجد أو حدث خير في الزمن الماضي، أما (كان) الناقصة، فتدل على الزمن فقط، فهي فارغة من الحدث، ومن ثم لا يعقبها فاعل، فحين نقول: كان الخير كثيرا، فـ(كان) هنا وصفت الخير بالكثرة، وليس لها من دور، إلا أنها حددت الزمن بالمضي[1].

ثانيا: دلالة (كان) التامة والناقصة في قراءة نافع:

لقد وردت (كان) تامة وناقصة في قراءة نافع، وهذه أمثلة توضح ذلك:

1–(كان) التامة:

قرأ نافع (كان) في عدد من المواضع تامة، بينما قرأها قراء آخرون ناقصة، ومنها:

الموضع الأول:

قال تعالى: ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ﴾ [البقرة، 281]

قرأ نافع وكل القراء (تِجَارَةٌ) بالرفع، عدا عاصم وحده، فقد قرأ (تِجَارَةً) بالنصب[2].

وحجّة عاصم في النصب، أنه أضمر في (كان) الاسم، ونصب (التجارة) على الخبر[3]، وقد اختلف في تقدير الاسم، فقيل: إلا أن تكون المعاملة، أو المبايعة، أو التجارة[4].

1 – ينظر: تفسير الرازي، 85/7.

2 – ينظر: النشر في القراءات العشر، 237/2، والسبعة في القراءات، ص 193.

3 – ينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص103، وتفسير القرطبي، 401/3، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 366/1.

4 – الدر المصون، 673.

والحقيقة أن الآية كلها تتحدث عن الديْن، ولا تتحدث عن التجارة، ولذلك قدره الزجاج بـ(المداينة)[1]، ورد عليه أبو علي الفارسي قائلا: "هذا غير جائز، لأن المداينة لا تكون تجارة حاضرة"[2].

ونظرا لهذا الاضطراب في التقدير عند العلماء، والذي لا يخلو من تكلف، فقد عد ابن خالويه وجه النصب هنا ضعيفا، بينما قوّاه في آية النساء، عند من قرأه بالنصب[3]، في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ لاَ تَاكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بَالْبَـٰطِلِ إِلآَّ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةٌ عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [النساء، 29]، لتقدم ذكر الأموال[4]، فيكون التقدير: إلا أن تكون الأموالُ أموالَ تجارة[5].

أما في قراءة نافع فـ (تكون) تامة، بمعنى: إلا أن تحدث أو تقع تجارة، وهذا الاختيار أبعد عن الاضطراب في التقدير الذي حصل في قراءة عاصم، وأصح دلالة؛ لأن الحديث يدور في الآية عن الأمر بكتابة الديْن المؤجل، ليكون ذلك أحفظ لمقدارها، وميقاتها، وأضبط للشاهد فيها[6]، والاستثناء في قوله: ﴿إِلآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةٌ حَاضِرَةٌ﴾، منقطع، والتقدير: لكنه إذا كانت تجارة حاضرة فليس عليكم جناح... فيكون كلاما مستأنفا على سبيل الإضراب عن الأول[7]، لأن السياق

1 – اللباب في علوم الكتاب 119/2.

2 – تفسير الرازي، 98/7.

3 – المبسوط في القراءات العشر، ص 178.

4 – الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص103.

5 – تفسير القرطبي، 151/5

6 – تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تح: حمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط1، 1419هـ، 559/1.

7 – غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، تح: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميه، بيروت، ط1، 1416هـ، 78/2.

السياق انتقل من الحديث عن الديْن المؤجل إلى التجارة الحاضرة، ومن هنا حدث الاضطراب في تقدير الضمير العائد، عند من قرأ كان ناقصة.

وهكذا فإن معنى قراءة النصب أن (تجارةً) مرتبطة بما قبلها من حديث المداينة, وقد صُرِّحَ بها في بعض التقديرات، كما مر بنا، وبهذا يكون المعنى: إذا كانت المداينة عبارة عن تجارة حاضرة، تتوفر فيها أهم شروط التجارة، من سلعة، وثمن، ومعاطاة، فلا بأس أن لا تكتبوها، ولكن أشهِدوا, أما إذا كانت عبارة عن قرضٍ، وليست على الوجه المفهوم للتجارة فينبغي الكتابة.

أما قراءة نافع، فلا يطرح فيها إشكال الاضطراب في تقدير الضمير العائد، لأن (تجارة) فاعل، ومن ثم انفصلت هذه الجملة عن الجملة السابقة، واستقلت بدلالتها، فيكون المعنى:أن التجارة الحاضرة لا تحتاج إلى كتابة؛ لأن ما بيع نقدا يدا بيد، لا يحتاج إلى ذلك، إذ مشروعية الكتابة إنما هي لضبط الديون، لأنه بتأجيلها يقع الوهم في مقدارها، وصفتها، وأجلها، وهذا مفقود في مبايعة التاجر يداً بيد[1].

الموضع الثاني:

قال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ﴾ [النساء، 11].

قرأ نافع وأبو جعفر (وَاحِدَةٌ) بالرفع، وقرأ الجمهور (وَاحِدَةً) بالنصب[2].

وقراءة الجمهور بالنصب على أن (واحدة) خبر كان، واسمها ضمير عائد إلى ما يفيده قوله: (في أولادكم)، أي: وإن كانت الولد بنتا واحدة[3]، أو وإن كانت المتروكة

1 – تفسير البحر المحيط، 369/2.

2 – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص176، والسبعة في القراءات، ص 227.

3 – التحرير والتنوير، 259/4

أوالمولودة (واحدة)[1]، وقد استحسن كثير من المفسرين قراءة النصب، على أساس أنها موافقة لـ(نساء) في قوله: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾[2]، لعدم إعادة التقدير، اكتفاء بالسابق، أي: كانت المتروكات نساء[3].

أما قراءة نافع برفع (وَاحِدَةٌ) فعلى أن (كان) تامة، على معنى وقعت، وحدثت، ووجدت[4]، لأن المراد حكم وجود بنت واحدة، والقضاء في إرثها، لا ذاتها[5]، ومن ثم فلا حاجة إلى نصب واحدة، بحيث يؤدي ذلك إلى إضمار اسم كان مرة أخرى، وقد تم ذكره ضمن الجملة السابقة: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾.

الموضع الثالث:

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْراً عَظِيماً ﴿٤٠﴾﴾ [النساء، 40].

قرأ نافع وابن كثير وأبو جعفر (حسنةٌ) بالرفع، وقرأ الجمهور بالنصب[6].

وقراءة الجمهور بالنصب، على أن (تَكُ) مضارع كان الناقصة، واسمها الضمير المُسْتتر، العائد على مثقال ذرّة، و(حسنة) خبر منصوب[7]، والتقدير: إن تك زنة الذرة حسنة[8].

وأما قراءة الرفع عند نافع، فعلى أن (تَكُ) مضارع كان التامة، بمعنى: توجد حسنة، أو تقع حسنة، كما قال: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾، أي: وقع ذو عسرة[9].

---

1 – ينظر: تفسير القرطبي، 64/5 واللباب في علوم الكتاب، 260/1.

2 – ينظر على سبيل المثال: تفسير القرطبي، 64/5، والتفسير البسيط، النيسابوري، 358/6، وتفسير الرازي، 515/9، ومعاني القراءات، 293/1.

3 – تفسير القرطبي، 64/5.

4 – ينظر: التحرير والتنوير، 259/4، واللباب في علوم الكتاب، 260/1.

5 – التفسير البسيط، 358/6.

6 – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص 179، السبعة في القراءات، ص 233.

7 – التحرير والتنوير، 55/5.

8 – تفسير البحر المحيط، 262/3.

9 – حجة القراءات، ابن زنجلة، ص203.

ف (تك) هنا لا تدل على الزمان فقط، فتحتاج إلى خبر، نحو: كان زيد عالما، وإنما تدل على معنى وزمان، أي: حدوث الشيء ووقوعه، ولذلك استغني عن الخبر، نحو: كان الأمر، وأنا أعرفه مذ كان، أي: مذ خلق[1].

الموضع الرابع:

قال تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء، 47].

قرأ نافع وأبو جعفر (مِثْقَالُ) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب[2].

فمن قرأ بالنصب، فقد جعله خبر كان، والاسم مضمر، والمعنى: وإن كان العمل، أو ذلك الشيء مثقالَ ذرة[3].

وقد قدرها الفارسي بـ(الظلامة)، فقال: "وإن كان الظلامة مثقال حبّة، وهذا لتقدم قوله: ﴿فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ [الأنبياء، 47]، فإذا ذكر (تظلم)، فكأنّه ذكر الظلامة[4].

أما نافع، فقد قرأ بالرفع، فـ(كان) عنده تامة، لا تحتاج إلى خبر، ومثقال: فاعل، بمعنى: وإن حصل للعبد مثقال حبة.

وقد اختار نافع الرفع، لأن الفعل (كان) تاما، لا يدل على الزمان فقط، وإنما يدل على معنى وزمان، أي: حدوث الشيء ووقوعه، ولذلك استغني عن الخبر، ويدل على ذلك تكلف من يقدّر الاسم، حال اعتبار كان ناقصة، في حين أن اعتبارها تامة يغني عن هذا التأويل كله.

---

1 – تاج العروس، الزّبيدي، 75/36.

2 – المبسوط في القراءات العشر، ص 302، والنشر في القراءات العشر، 324/2،

3 – التحرير والتنوير، 85/17، وتفسير القرطبي، 294/11، وفتح القدير، 485/3.

4 – الحجة للقراء السبعة، 256/5.

2–كان الناقصة:

قرأ نافع (كان) في عدد من المواضع ناقصة، بينما قرأها قراء آخرون تامة، ومنها:

الموضع الأول:

قال تعالى: ﴿إِن كَانَتِ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [يس، 28]

قرأ نافع والقراء (صَيْحَةً) بالنصب، إلا أبا جعفر فإنه قرأها بالرفع[1].

والرفع في قراءة أبي جعفر يدل على أن (كان) تامة، و(صيحةٌ) فاعل، و(واحدةٌ)، نعت لصيحة، أي: ما وقع إلا صيحةٌ واحدةٌ[2].

وقد أنكر هذه القراءة كثير من النحويين، بسبب التأنيث، فكأنه قال: ما وقعت عليهم إلا صيحة واحدة[3]، والنحاة يمنعون دخول تاء التأنيث على الفعل في مثل هذا التركيب، إلا في الشعر[4]، فلا يقال: ما قامت إلا هند، بل ما قام إلا هند، لأن الكلام على معنى: ما قام أحد إلا هند، والفاعل فيه مذكر[5].

غير أن الزجاج لم ينكرها، بل قال: "وهي جيدة في العربية"[6]، وقد علل النحاس لذلك، فقال: "لا يمتنع شي من هذا؛ يقال: ما جاءتني إلا جاريتك، بمعنى ما جاءتني امرأة، أو جارية إلا جاريتك"[7].

وقراءة نافع والجمهور بالنصب، على أن (كان) ناقصة، واسمها مضمر، و(صيحة) خبرها، و(واحدة) نعت لصيحة، والمعنى: إن كانت عقوبتهم أو بليّتهم إلا صيحة واحدة[8].

---

1 – الكنز في القراءات العشر، 618/2، والمبسوط في القراءات العشر، ص370.

2 – تفسير القرطبي، 21/15، والتحرير والتنوير، 6/23.

3 – تفسير القرطبي، 21/15.

4 – ينظر: شرح ابن عقيل، 89/2، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جني، 206/2

5 – تفسير الألوسي، 4/12.

6 – معاني القرآن وإعرابه، 284/4.

7 – تفسير القرطبي، 21/15.

8 – ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 264/3.

والملاحظ أن اختيار نافع والجمهور سالم من اعتراض النحاة، إضافة إلى دلالته الدقيقة المناسبة للسياق؛ فإن الله تعالى قد عاقب الذين تحدّوا الرسل، وقتلوا الرجل الذي والاهم، وأعلن مناصرتهم[1] بصيحة واحدة، تحقيرا لشأنهم، وتصغيرا لأمرهم، أي هم أحقر من أن ينزل الله لإهلاكهم جندا من السماء، فلم تكن العقوبة، أو النقمة، أو الأخذة، إلا صيحة واحدة، صاح بها جبريل فأهلكهم[2].

فالمعنى المقصود هو سرعة العقوبة المهينة، التي لم تتجاوز صيحة واحدة، وهذا ما تؤدي إليه قراءة نافع، بينما لا تؤدي القراءة الأخرى غير معنى الوقوع والحدوث.

الموضع الثاني:

قال تعالى: ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ﴾ [الحشر، 7].

قرأ نافع والجمهور (دولةً) بالنصب، وقرأ أبو جعفر برفعها[3].

وقراءة نافع بالنصب على أن (دولةً)[4] خبر يكون، واسمها ضمير يعود على (ما)، أي لا يكون ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى دولة، يتداوله الأغنياء، فيعملون فيه ما يحبون[5].

أما قراءة رفع (دولةٌ)، فعلى اعتبار أنَّ (يكون) تامة، و دولةٌ فاعله، بمعنى: كيلا تقع، أو توجد دولةٌ[6]، والدُّولة: اسم الشَّيء الذي يتداوله القوم بينهم[7].

---

1 – تنظر الآيات: من 19 إلى 29، من سورة يس.

2 – ينظر: فتح القدير، 421/4.

3 – النشر، 386/2، والمبسوط، ص433، وشرح طيبة النشر، ابن الجزري، ص 318.

4 – الدُّولة: اسم للشيء يتداوله القوم بينهم، يكون لهذا مرة، ولهذا مرة . ينظر: فتح القدير، 236/5.

5 – إعراب القرآن، النحاس، 261/4، والتحرير والتنوير، 86/28، وتفسير البغوي، 57/5.

6 – تفسير الرازي، 507/29.

7 – اللباب في علوم الكتاب، 579/18.

والملاحظ أن المعنى بين القراءتين متقارب؛ غير أن قراءة نافع بالنصب، تفيد معنى: لكيلا يغلب الأغنياء على الفقراء، ليقسموا المال بينهم، بينما قراءة الرفع تؤدي إلى معنى: كيلا يحصل انحصار المال في فئة من الأغنياء، يتداولونه بينهم، فيكون مرة لهذا ومرة لهذا[1].

وفي ختام هذا المبحث يتبين لنا أن نافعا كان يحرص في اختياره (كان) التامة أو الناقصة على السلامة اللغوية، كما كان يحرص أيضا على اجتناب ما يسبب تكلفا أو اضطرابا في التقدير، فحين يحصل ذلك بسبب(كان) الناقصة، كان يعدل عنها إلى (كان) التامة، كما كان يحرص في اختياره على سلامة المعنى.

1 – بحر العلوم، السمرقندي، 405/3.

المبحث الخامس–دلالة حروف المعاني المتصلة بالفعل:

لقد اعتنى النحاة القدامى بحروف المعاني واستعمالاتها في كتبهم؛ بل إنهم قد أفردوا لها مصنفات خاصة[1]، وقبل الحديث عن حروف المعاني المتصلة بالفعل في قراءة نافع، يحسن بنا أن نبين باختصار حقيقة هذه الحروف.

أولا–حروف المعاني ودلالتها:

حين يتحدث النحاة عن هذه الحروف، يقسمونها قسمين: عاملة وعاطلة.

فالعاملة: ما تُحدِث إعرابا، أي تغيرا في آخر الكلمات الداخلة عليها، ومنها: حروف الجر، ونواصب المضارع، والأحرف التي تجزم فعلا واحدا، وإنْ، وإذ ما، والأحرف المشبهة بالفعل، ولا النافية للجنس، وغيرها.

والعاطلة (غير العاملة): وهي ما لا تحدث إعرابا في آخر الكلمات الداخلة عليها، مثل: هل، وهلا، ونعَم، ولولا، وغيرها[2].

والعامل منها قسمان، قسم يعمل عملا واحدا، وقسم يعمل عملين:

الأول: إما ناصب فقط، كنواصب الفعل، وإلا في الاستثناء، وإما جارٌّ فقط، وهو حروف الجر، وإما جازم فقط، وهو حروف الجزم.

الثاني: قسم واحد ينصب ويرفع، وهو إن وأخواتها، وما الحجازية وأخواتها[3].

وهذه الحروف لها أثر كبير في الدلالة؛ ذلك أننا نجد الكلام يختلف معناه باختلاف الحرف الرابط في الجملة، ومثال ذلك: خرجت إلى زيد، وخرجت على زيد، وخرجت

---

1 – مثل: حروف المعاني والصفات، للزجاجي، والجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المراديّ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، وغيرها...

2 – جامع الدروس العربية، 253/3، 254.

3 – الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي، تح: د فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413 هـ،1992م، ص27، 28.

من عند زيد، ونحو ذلك، فالفعل (خرج)، واسم (زيد) في الجمل كلها، لكن المعنى اختلف، باختلاف الحروف الرابطة في الجملة، بل نجد أن الحرف الواحد له أكثر من معنى، كحرف (مِن)، فهو يأتي للابتداء، والتبعيض، والسببية، ولبيان الجنس...[1].

ثانيا: دلالة حروف المعاني المتصلة بالفعل في قراءة نافع:

لقد اختار نافع في مواضع كثيرة عددا من حروف المعاني؛ إلا أن قراء آخرين خالفوه، فاختاروا غيرها من الحروف، وسيتبين ذلك من خلال هذه الدراسة.

1– الحرف (أنْ): قال تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَيٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَيٰهُمَا ٱلأُخْرَىٰ﴾ [البقرة، 281].

قرأ نافع والقراء (أَنْ تَضِلَّ)، بفتح الهمزة، و(فَتذَكِّرَ)، بالنصب، وقرأ حمزة وحده (إِنْ تَضِلَّ)، بكسر الهمزة (فَتذَكِّرُ)، بالرفع[2].

وقراءة حمزة بكسر الهمزة على أنّ (إن) شرطية، و(تضلَّ) فعل مضارع مجزوم بها، وهي فعل الشرط، واللام مفتوحة للإدغام تخفيفا، والأصل (إن تضْلِلْ)، فلما أدغمت اللام في اللام، فتحت لالتقاء الساكنين، والفاء واقعة في جواب الشرط، و(تذكرُ) فعل مضارع مرفوع، وهو خبر مبتدأ محذوف بعد الفاء؛ لأنّ الفاء تؤْذن بأنّ ما بعدها غير مجزوم، والتقدير: فهي تذكّر الأخرى، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[3] [المائدة، 97].

---

[1] – ينظر: شرح ابن عقيل، 15/3، والنحو الوافي، 431/2.

[2] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص 155، والنشر في القراءات العشر، 236/2 .

[3] – حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 150، والتحرير والتنوير، 109/3.

والظاهر أن هذه الجملة الشرطية مستأنفة، للإخبار بهذا الحكم، وهي جواب لسؤال مقدر؛ كأن قائلا قال: ما بال امرأتين جُعلتا بمنزلة رجل؟ فأجيب بهذه الجملة[1].

والمعنى على هذه القراءة: واستشهدوا شهيدين من رجالكم، فإن لم يكونا رجلين، فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء، فإنّ إحداهما إنْ ضلت، ذكرتها الأخرى[2].

أما قراءة نافع والجمهور، فإن (أنْ) فيها مصدرية ناصبة للفعل بعدها، والفعل منصوب، و(أنْ) وما في حيزها في محل جر بحرف الجر المحذوف، والتقدير: لأن تضل[3]، والمعنى: إن لم يكونا رجلين، فرجل وامرأتان، كي تذكر إحداهما الأخرى إن ضلّت[4]، أو استشهدوا امرأتين مكان الرجل، كي تُذَكرَ الذاكرةُ الناسِيَةَ، إن نسيت[5].

وهكذا فإن نافعا اختار (أَنْ تَضِلَّ) بفتح الهمزة، لأنها جاءت مصرحة ببيان علة حكم جعْل امرأتين مكان رجل، قصد إقناع المخاطبين؛ إذ لا نجد في هذه الجملة حكما قد لا تطمئنّ إليه النفوس، إلاّ جعْل عوض الرجل الواحد امرأتين اثنتين، فصُرح بتعليله[6].

ويبدو أن المعنى متقارب بين القراءتين، غير نافعا اختار فتح همزة (أَنْ)، وفتح الراء من (تذَكِّرَ)، لأن فتحهما أخف من قراءة كسر(إنْ)، ورفع (تذَكِّرُ)، فالفتحة أخف الحركات.

[1] – اللباب في علوم الكتاب، 103/2.
[2] – تفسير الطبري، 5/ 90.
[3] – اللباب في علوم الكتاب، 104/2.
[4] – تفسير الطبري، 88/5.
[5] – معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 364/1.
[6] – التحرير والتنوير، 109/3.

2– اللام الساكنة: قال تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمَ اَهْلُ اْلِانجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِۚ﴾ [المائدة، 49].

قرأ نافع والقراء (وَلْيَحْكُمْ)، ساكنة اللام والميم[1]، وقرأها حمزة وحده (وَلِيَحْكُمَ)، بكسر اللام وفتح الميم[2].

أما حمزة فقد جعل اللام لام (كي) فكسرها، ونصب الفعل بعدها، فيكون المعنى: وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور، ومصدقا لما بين يديه من التوراة، وكي يحكمَ أهلُه بما فيه من حكم الله[3].

وأما نافع والجمهور، فقد سكّنوا (اللام)، وجزموا الفعل بعدها، على أنها لام الأمر، والمعنى: وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور، ومصدقا لما بين يديه من التوراة، وأمرنا أهله أن يحكموا بما أنزل الله فيه، فيكون في الكلام محذوف، تُرك استغناء بما ذكر عما حذف[4].

وهكذا فإن (ولْيحكم) معطوف على محذوف تقديره: وأمرنا أهله أن يحكموا، أو قلنا ليحكموا[5]، وحُذف القول، لأن(كتبنا وقفينا) تحملان دلالة عليه، وحذْف القول في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد،25]، أي: يقولون سلام عليكم[6].

واختيار نافع لام الأمر، أخرج الكلام من الخبر إلى الإنشاء، وأعطاه معنى مهما، وهو إفحام النصارى الذين يدعون أنهم أهل كتاب، وهم لا يحكمون بما في كتابهم من أحكام،

---

[1] – الميم مفتوحة في رواية ورش، لأنه حين حذفت الهمزة للتخفيف، انتقلت حركتها إلى الساكن قبلها.

[2] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص 185، والنشر في القراءات العشر، 254/2.

[3] – تفسير الطبري، 483/8.

[4] – المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[5] – الكشاف، الزمخشري، 639/1.

[6] – مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ، 370/12.

وهو تحدٍّ واضح لهم، لبيان عجزهم عن الاحتكام إلى كتابهم[1]، وهذا يناسب تذييل الآية بقوله: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾، والفاسقون هم الخارجون عن طريق الحق[2].

وهذا المعنى لا توصل إليه قراءة حمزة، التي تحمل معنى الإخبار عن أن النصارى ينبغي أن يحكموا بما أنزل الله في كتابهم.

3– إلاّ الاستثنائية، قال تعالى: ﴿لاَ يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ ٱلذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تُقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة، 111].

قرأ نافع والجمهور (إلا) و(تُقطَّعَ) بضم التاء، وقرأ يعقوب (إلى أن تَقطَّعَ)[3].

و(إلا) في قراءة نافع حرف استثناء، والمستثنى منه محذوف، والتقدير: لا يزال بنيانهم ريبة في كل وقت، إلا وقت تقطيع قلوبهم، أو في كل حال، إلا حال تقطيعها، و(تُقطّع): مضارع مبني للمفعول[4]، بمعنى: إلا أن يقطع الله قلوبهم[5]، ومحلُّ المستثنى النصبُ على على الظرفية، أي: لا يزال بنيانُهم ريبة في كل الأوقات، أو كلِّ الأحوال، إلاّ وقتَ تقطُّع قلوبهم، أو حالَ تقطع قلوبهم، وأما ما دامت سالمة، فالريبة باقية فيها، وهو تصوير لامتناع زوال الريبة عن قلوبهم، ويجوز أن يكون المراد: حقيقة تقطّعها عند قتلهم، أو في القبور، أو في النار[6].

---

[1] – تفسير القرآن الحكيم، محمد رشيد رضا، 332/6.

[2] – لسان العرب، 308/10.

[3] – المبسوط في القراءات العشر، ص 230، والنشر في القراءات العشر، 281/2.

[4] – ينظر: الدر المصون، 127/6، واللباب في علوم الكتاب، 290/1.

[5] – تفسير الطبري، 702/11.

[6] – إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت، 104/4.

وأما قراءة يعقوب (إلى أن تَقطَّعَ)، فعلى الغاية، أي لا يزالون في شك منه، إلى أن يموتوا، فيستيقنوا، ويتبينوا[1]، والمعنى أنَّ هذه الريبة باقية في قلوبهم أبدا، ويموتون على النِّفاق[2].

وقد انتقد الطبري هذه القراءة قائلا: "وأما قراءة من قرأ ذلك: (إلى أن تَقطَّعَ)، فقراءة لمصاحف المسلمين مخالفة، ولا أرى القراءة بخلاف ما في مصاحفهم جائزة"[3].

وقد اختار نافع (إلا) الاستثنائية، لمناسبتها السياق؛ فالآية نزلت تعقيبا على ما قام به المنافقون من بنائهم مسجد الضرار، للصد عن سبيل الله[4]، قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٩﴾ لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة، 110، 111]، وهي إدانة قوية لهذا العمل، وفيها وعيد لفاعليه بسوء المصير، وتختتم هذه الإدانة، بما تحمله من وعيد وتهديد بهذا الاستثناء التهكمي: ﴿إِلَّآ أَن تُقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾، وهو من قبيل تأكيد الشيء بما يشبه ضده، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف، 39]، أي يبقى ريبة أبدا، إلا أن تقطع قلوبهم منهم[5]، ويزيد الفعل المبني للمفعول المعنى قوة، لأنه يحمل معنى الإبهام، فقلوبهم ستتقطع

[1] – تفسير القرطبي، 266/8.

[2] – اللباب في علوم الكتاب، 291/1، وفتح القدير، 460/2.

[3] – تفسير الطبري، 702/11.

[4] – فتح القدير، 2/ 460.

[5] – التحرير والتنوير، 36/11.

ستتقطع بطريقة لا عهد لهم بها، مما يزيد من قوة التأثير في المتلقي، بينما لا تفيد القراءة الأخرى إلا معنى: أنهم لا يزالون على ريبهم وشكهم، إلى أن يموتوا.

4– اللام المكسورة، قال تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم، 48].

قرأ نافع والجمهور (لِتَزُولَ)، بكسر اللام الأولى، وفتح اللام الثانية، وقرأ الكسائي وحده (لَتَزُولُ)، بفتح اللام الأولى، وضم الثانية[1].

وقراءة الكسائي على أن (إنْ): مخففة من الثقيلة، واسمها: الضمير المحذوف، أي: (وإنه)، والفعل: مرفوع، لتجرده من الناصب والجازم، و(الجبال): فاعل، وجملة (لتزول منه الجبال): في محل نصب خبر(كان)، والجملة مِن(كان) واسمها وخبرها: في محل رفع خبر(إن) المخففة من الثقيلة[2]، وتقديره: وإنه كان مكرهم لتزول منه الجبال.

وهذه القراءة تدل على تعظيم مكرهم، وما ارتكبوا من فعلهم، وتوجب زوال الجبال لشدّة مكرهم وعِظمه[3].

قال الزجاج: "والمعنى: وعند الله مكرُهم، وإن كان مكرُهم يبلغ في الكيد إلى إزالة الجبال، فإنّ الله ينصُرُ دينه، ومَكْرهم عنده، لا يخفى عليه"[4].

وأما قراءة نافع والجمهور، فقد ذكر السمين الحلبي أن لها ثلاثة أوجه:

أحدُها: أن (إن) نافية، واللام لام الجحود، لأنها بعد كون منفيّ.

---

[1] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص257، وحجة القراءات، ابن زنجلة، ص379.

[2] – القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد محيسن، 166/2.

[3]– ينظر: مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، 407/1، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 203.

[4] – معاني القرآن وإعرابه، 167/3.

الثاني: أنها مخففة من الثقيلة.

الثالث: أنها شرطية، وجوابها محذوف، أي: وإنْ كان مكرُهم مُعَدّا لإزالة أشباه الجبال الرواسي، وهي المعجزات والآيات، فالله مجازيهم بمكر أعظم منه"[1].

وقد رجح العلماء الوجهين الأخيرين على الأول، حتى لا تكون (إن) نافية، فتكون القراءة معارضة لقراءة الكسائي، وذلك أن قراءته تؤذن بالإثبات، بينما تصير بهذا الوجه مؤذنة بالنفي[2]، فيتناقض المعنى بين القراءتين؛ فقراءة النفي على معنى: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال، احتقارا له، وقراءة الإثبات: وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال، استعظاما له[3].

والحقيقة أن الإثبات الذي يحصل من قراءة الكسائي، أو النفي الذي يمكن أن يحصل من قراءة نافع والجمهور يوصلان إلى معنى واحد؛ وهو أنه مكر لا يتحقق، لأنه مهما عظم، فهو مكر بَشَر، لا قيمة له أمام مكر الله القائل: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران، 53].

غير أن نافعا اختار هذه القراءة، لأنها أوسع دلالة؛ فهي تستوعب معنى الإثبات، كما تستوعب معنى النفي الوارد في قراءة علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وأبيّ بن كعب: ((وإن كادَ مكرهم لتزول منه الجبال))[4]، أي أنه لم يزلها.

---

[1] – الدر المصون، 126/7.

[2] – المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[3] – تفسير الماوردي، 143/3.

[4] – تفسير البغوي، 46/3، والكشاف، 566/2.

5–حرف الشرط (لمّا)، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْ وَكَانُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾[السجدة، 24].

قرأ نافع والجمهور (لَمَّا صبروا) بفتح اللام، وتشديد الميم، وقرئ (لِمَا صبروا) بكسر اللام، وتخفيف الميم[1].

و(لَمَّا) بالتشديد في قراءة نافع والجمهور، بمعنى (حين)، فيكون المعنى حكاية عن المجازاة: لمّا صبروا جعلناهم أئمة، وأصل الجزاء في هذا، كأنه قال: إن صبرتم جعلناكم أئمة، فقد جُعلوا أئمة حين وُجِدَ منهم الصبر[2]، فقد أغنى الفعل المتقدم عن الجواب، وذلك كما يقال: أجيئك إن جئت، تقديره: إن جئت أجئْك، فاستغني عن الجواب بالفعل المتقدم على الجزاء، فكذلك المعنى هاهنا: لمّا صبروا جعلناهم أئمة[3].

وأما قراءة التخفيف (لِمَا)، فاللام لام الجر، و(ما) مصدرية، والمعنى: جعلناهم أئمة لصبرهم[4]، وقيل: اللام بمعنى الباء، وتشهد لذلك قراءة ابن مسعود، فقد كان يقرأ: (بما صبروا)[5].

وهذه القراءة علّقت ما فعله الله تعالى لهؤلاء، بجعلهم أئمة، بسبب صبرهم على طاعة الله[6]، فهو جزاء لهم، نتيجة ما قدموا.

وأما قراءة نافع، فهي تشمل هذا المعنى، وتزيد عليه معنى آخر، يفيده الشرط، وهو أنهم لَمَّا صَبَرُوا، جعلهم الله أئمة[7]، فالإمامة إذن جزاء مشروط، يعطيه الله للصابر، فهي

---

[1] – ينظر: المبسوط في القراءات العشر، ص354، والسبعة في القراءات، ص516.

[2] – ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، 5771/9، وتفسير القرطبي، 109/14.

[3] – الحجة للقراء السبعة، الفارسي، 464/5.

[4] – ينظر: معاني القراءات، 2/ 275، والدر المصون، 90/9.

[5] – بحر العلوم، السمرقندي، 37/3.

[6] – ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، 5771/9 .

[7] – ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 210/4.

ليست حكاية عن حادثة وقعت، وإنما هي بيان قانون إلهي، يرتب جزاء معينا عن عمل معين، يتحقق الجزاء، كلما تحقق العمل، وكأنها ترسم للأمة على مدى الأحقاب طريق الإمامة، التي تنال بالصبر واليقين.

وهكذا يتبين في ختام هذا المبحث، أن اختيار نافع حرف المعنى المتصل بالفعل، كان لأداء معنى معين، لا يوصل إليه حرف المعنى المختار في القراءة المخالفة، أو لأنه أخف في الاستعمال، أو لأن دلالته أشمل من دلالة الحرف المختار في القراءة الأخرى.

خاتمة

ها قد وصلت إلى نهاية هذا البحث، الذي تناولت فيه بنية الفعل في قراءة نافع، وذلك بدراسة عدد من الأفعال التي خالف فيها نافع بعض القراء، من النواحي الصوتية، والصرفية، والنحوية، وما نتج عن ذلك من أثر دلالي.

ولن أغادر قبل أن أجسد ثمرة هذا البحث، المتمثلة في نتائجه، والتي يمكن بيانها كما يلي:

1-منهج نافع مع العارضين عليه كان يقوم على التيسير؛ فقد كان يترك القارئ يقرأ بما اعتاد القراءة به، إن كان الوجه الذي يقرأ به صحيحا من حيث النقل، فصيحا من حيث اللغة، لا يخالف رسم المصحف.

2-الاختلاف الظاهر بين ورش وقالون في بعض أوجه القراءة، سببه مرونة نافع في تقبل قراءة من يقرأ عليه، ما دامت قراءته خاضعة لشروط القراءة الصحيحة، حتى لو خالفت اختياره.

3-كان نافع لا يفرض قراءته على أحد، إلا إذا جاءه من يرغب فيها، فقد كان يقرئ الناس بجميع القراءات.

4-اختيار نافع كان وفق أسس علمية متينة، تجعل القارئ يطمئن إلى أنه يقرأ قراءة صحيحة، بذل صاحبها جهدا كبيرا في اختيارها، مما جعلها تلقى القبول الحسن، في حياته، وبعد وفاته.

5-تعتبر مخالفة ورش نافعا والقراء في طول بعض المدود، اختيارا خاصا به، رواه ورش عن شيوخ آخرين، فأقره نافع عليه.

6-تسهيل الهمز في قراءة نافع، وخاصة في رواية ورش، مرده إلى اختيار الأخف والأيسر من لغة العرب، وموافقة لهجة قريش.

7-اعتمد ورش التقليل؛ وهو نوع وسط بين الإمالة الكبرى والفتح، هروبا من الإفراط في الإمالة، الذي عيب على بعض القراء، ورغبة في عدم إهمالها في الوقت نفسه، لدلالتها على أصل الأصوات، ودورها في إحداث الانسجام.

8-الهدف من تغليظ اللام وترقيق الراء في قراءة نافع، هو التقريب، بقصد التجانس، والانسجام بين الأصوات، حتى تتناسب، وتصير في نمط واحد، وفي ذلك اقتصاد في الجهد، حيث إن اللسان يعمل عملا واحدا؛ ينحدر عند ترقيق الراء، ليوافق سبب الترقيق، ويرتفع عند تغليظ اللام، ليوافق سبب التغليظ.

9-ميل نافع إلى الإظهار، فلا يدغم إلا في حالات قليلة، وهو بذلك يوافق لهجة الحجاز، التي يشيع فيها الإظهار.

10-في ما يخص صيغ الأفعال، فإن نافعا يختار:

أ-المجرد، إلا إذا كانت صيغة المزيد تحمل دلالة معينة، لا تحملها صيغة المجرد، أو كانت صيغة المزيد أقوى لغة، أو تتاسب أكثر مع السياق.

ب-المخفف دائما، ولا يعدل عنه، إلا إذا كان في المشدد زيادة معنى، أو كان يتوافق أكثر مع السياق، أو يتجانس مع فعل سابق، أو يوافق لهجة أهل الحجاز، أومصحفهم.

ج-اللازم، إذا كان المتعدي لا يضيف معنى جديدا، ويختار المتعدي إلى مفعول واحد، إذا كان المعنى بينه وبين المتعدي إلى مفعولين واحدا، ولا يختار المتعدي بدل اللازم، أو المتعدي إلى مفعولين، بدل المتعدي إلى مفعول واحد، إلا بقصد دلالة معينة، لا يفي بها اللازم، أو المتعدي إلى مفعول واحد.

د-المبني للفاعل، بدل المبني للمفعول، إذا كانت الصيغتان توصلان إلى دلالتين متقاربتين، ولا يعدل عن ذلك، إلا إذا كانت صيغة البناء للمفعول تحمل دلالة هامة، أو كانت أخف في النطق.

هـ- فيما يتعلق بحرف المضارعة، فإنه يختار الحرف الذي يدل على الضمير المناسب للسياق، إلا إذا قصد معنى معينا، فإنه يعدل عنه إلى حرف آخر، فيتم بذلك الالتفات، الذي يبرز المعنى المقصود.

و- يختار الحركة الإعرابية الأفصح، والأقوى وجها في العربية، ولا يعدل عن ذلك، إلا إذا قصد دلالة معينة، لا تتحقق إلا بهذا الاختيار.

ز- يحرص نافع في اختياره (كان) التامة أو الناقصة على اجتناب ما فيه مطعن عند النحاة، كما يحرص أيضا على اجتناب ما يسبب تكلفا، أو اضطرابا في التقدير، فحين يحصل ذلك بسبب(كان) الناقصة، كان يعدل عنها إلى (كان) التامة، كما كان يحرص في اختياره على سلامة المعنى.

ح- فيما يخص الذكر أو الحذف، فإن نافعا يختار ما يوافق السياق، وهو يتمسك بأقوى القواعد اللغوية، ويميل إلى الأخف لفظا.

ط- يختار نافع حرف المعنى المتصل بالفعل، إذا كانت دلالته أوسع وأشمل من دلالة الحرف المختار في قراءة من خالفه، أو لأنه يؤدي دلالة معينة، لا يوصل إليها الحرف المختار في القراءة المخالفة.

وهكذا فإنه يمكننا القول: إن منهجا متكاملا لقراءة نافع، وطريقته في الاختيار، قد اتضح بشكل تام، وفي ضوء هذا المنهج أصبح من السهل معرفة الطريقة التي كان نافع يعتمدها في اختيار كل كلمة خالف فيها قراء آخرين، ويمكن إجمال سمات هذا المنهج في ما يأتي:

1-التخفيف: منهج نافع في اختياره قائم أساسا على التخفيف؛ وقد اتضح ذلك من خلال ميله إلى تسهيل الهمزة بشكل عام، وخاصة في الأفعال، واختياره الصيغة الصرفية الأخف، وعدم عدوله عنها إلا لداع لغوي أو دلالي، وعدم المبالغة في المد – في غير رواية ورش- حتى يظهر

بشكله الطبيعي، وكما اتضح ذلك في تفخيم ورش اللام، وترقيق الراء، بقصد المماثلة، وكذا في اعتماده التقليل...

2-إيثار اللفظة الأفصح: يميل نافع إلى اختيار اللفظة الأفصح دائما؛ إذا كانت بين يديه لفظتان، إحداهما أفصح من الأخرى، حتى إنه قد يترك اللفظ الأخف، ويختار الأثقل، لتحقيق هذه الغاية.

3-الحرص على اتباع لهجة الحجاز: يحرص نافع على اختيار اللفظة التي توافق لهجة الحجاز، وخصوصا لهجة قريش، كما في موضوع الهمز، والإظهار والإدغام، ولا يخرج عن هذه اللهجة، إلا في حالات قليلة، حين يتطلب الموقف لفظة من لهجة أخرى، تؤدي دلالة معينة، تكون أنسب في موضعها.

4-الاختيار وفق الدلالة المناسبة: إذا كانت هناك دلالة أنسب للسياق، تؤديها لفظة ما، فإن نافعا يختارها، ولو كانت أثقل من الكلمة المقابلة لها عند قراء آخرين، ولهذا اختار (أَجْمِعوا) بدل(اجْمَعُوا)، لأن الأولى وردت في سياق يتطلب الحسم، وهو ما تدل عليه اللفظة المختارة، بينما الثانية لا تدل إلا على مجرد الجمع، واختار (تُهْجِرون) بدل (تَهْجُرون)، لأن دلالتها أنسب للموقف.

5-الالتزام بالقواعد النحوية المشهورة والبعد عن الشذوذ: إن هذا الالتزام جعل قراءة نافع أبعد عن انتقاد النحاة، إلا في أمور يسيرة، بينما انتقد بعض النحاة قراءة عدد من القراء، واتهموا بعض اختياراتهم بالخطأ.

6-الحرص على تحقيق الانسجام بين الألفاظ: ومن ذلك قراءته الفعل (أُحْصِنَّ)، بضم الهمزة في سورة النساء، بدل (أَحْصَنَّ) بفتحها، لتنسجم مع (مُحْصَنات) التي ذكرت قبلها.

7-موافقة السياق القصصي: إن نافعا وهو يختار ألفاظه، كان يحرص حرصا شديدا على اختيار اللفظة التي تتوافق مع السياق القصصي؛ ولهذا اختار الفعل الماضي (اتَّخَذُوا) بدل فعل الأمر(اتَّخِذُوا)، لأنه جاء ضمن سياق قصصي تاريخي، يتناول قصة إبراهيم عليه السلام، وكذا الحال في كثير من الأفعال.

ومع حرصه على أن يوافق الفعل المختار الأفعال الموجودة في السياق، لإحداث الانسجام، إلا أنه قد يخالفها أحيانا، بقصد إحداث الالتفات، الذي يعطي دلالة أعمق، وأكثر تأثيرا.

هذا هو منهج نافع في بنية الفعل، ووظائفه النحوية، والدلالية، الذي توصلت إليه هذه الدراسة، وهو منهج قائم على التخفيف، وذلك باختيار اللفظ الأقل كلفة وجهدا، والفصاحة في الوجه المختار، وتوخي السلامة اللغوية، والدلالة الأنسب، ومراعاة السياق غالبا، باختيار اللفظة المناسبة له، والتي تحدث انسجاما في النص القرآني مع ما حولها.

وبعد، فهذا أوان وضع القلم ليستريح قليلا، ولعله يعود ليستكمل ما بدأه، إن أمهل الأجل صاحبه، فما زال في قراءة نافع مجالات أخرى للدراسة، وإلا فإن الله تعالى سيقيّض لها من هو خير، وأكفأ، وأوسع اطلاعا، وأكثر نباهة، ليواصل المشوار، ويحقق نتائج أعمق وأهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولا- الكتب المطبوعة:

1. الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب حموش القيسي، تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، دط، 1987م.
2. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي، عبد الرحمن ابن إسماعيل بن إبراهيم أبو شامة، تح: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.
3. أبنية الأفعال، دراسة لغوية قرآنية، نجاة عبد العظيم الكوفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1409هـ، 1979م.
4. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنا، تح: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407هـ، 1987م.
5. الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دط، 1394هـ.
6. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1408هـ، 1987م.
7. الإدغام الكبير، أبو عمرو بن العلاء، تح: عبد الكريم محمد حسين، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، دط ، دت.
8. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ، 1998م.
9. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت.

10. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419 هـ، 1998م.

11. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تح: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ.

12. إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تح: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1423هـ، 2002 م.

13. الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، دط، دت.

14. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988م.

15. إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، تح:عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.

16. الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.

17. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، دط، دت.

18. الاقتصاد في الاعتقاد، محمد بن محمد أبو حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ، 1983 م.

19. الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر أحمد علي بن أحمد بن الباذش، تح: عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط1، 1403هـ .

20. الإمالة في القراءات واللهجات العربية، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دط، 1429هـ، 2008م .

21. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، عبد الله بن الحسين العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت .

22. إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1406هـ، 1986م.

23. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، دار الفكر، دمشق، دط، دت.

24. الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، أبو بكر بن الطيب الباقلاني، تح: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، دار التوفيق النموذجية، القاهرة، ط2، 1421هـ،2000م.

25. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله جمال الدين ابن هشام، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دط، دت.

26. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي، تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1390هـ، 1971م.

27. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ، 1979م.

28. البحث اللغوي عند العرب، مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م .

29. بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي، تح: محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت، دط، دت.

30. بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي بن قيم الجوزية، تح: مجموعة من المحققين، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط1، 1416هـ، 1996م.

31. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دط، دت.

32. البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، دط،1391هـ.

33. بنية الفعل، قراءة في التصريف العربي، عبد الحميد عبد الواحد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، 1996 م.

34. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، دط، دت.

35. تاريخ أسماء الثقات، عمر بن أحمد أبو حفص الواعظ بن شاهين، تح: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ط1، 1404هـ، 1984م.

36. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1407هـ، 1987م.

37. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.

38. تأويلات أهل السنة، تفسر الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، تح: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ، 2005م.

39. التبيان في إعراب القرآن، عبدالله بن أبي عبد الله الحسين العكبري، تح: علي محمد البجاوى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،دط، دت.

40. التحديد في الإتقان والتجويد، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، تح: غانم قدوري الحمد، مكتبة دار الأنبار، بغداد ط1، 1407هـ، 1988م .

41. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، دط، 1997م.

42. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992م.

43. التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ .

44. تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ.

45. تفسير القرآن الحكيم، محمد رشيد بن علي رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990م.

46. تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تح: حمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط1، 1419هـ.

47. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تح: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط1، 1406هـ، 1986م .

48. التمهيد في علم التجويد، شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف، ابن الجزري، تح: على حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1405هـ، 1985م.

49. تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، عبد الله بن عباس، تح: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، دار الكتب العلمية، لبنان، دط، دت.

50. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، ط1، 1404هـ، 1984م.

51. تهذيب الكمال، يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي، تح: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1400هـ، 1980م.

52. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد الأزهري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، 2001م .

53. التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عمرو الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، 1404هـ، 1984م.

54. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، تح: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، ط1، 1395هـ، 1975م.

55. الثمر اليانع في رواية ورش عن نافع من طريقي الشاطبية والطيبة، توفيق إبراهيم ضمرة، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، ط1، 1430هـ، 2009م.

56. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر الطبري، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط1، 1422هـ ، 2001م.

57. جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عمر أبو عمرو الداني، جامعة الشارقة، الإمارات، ط1، 1428هـ، 2007م.

58. جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط28، 1414هـ، 1993 م.

59. الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، تح: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط3، 1407هـ، 1987م.

60. جامع العلوم والحكم، ابن رجب الحنبلي زين الدين عبد الرحمن بن سراج الدين، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1408هـ .

61. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي، تح: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، دط، 1423هـ، 2003م.

62. جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تح: شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، دار العروبة، الكويت، ط 2، 1407هـ، 1987م.

63. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.

64. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي، تح: د فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ، 1992م.

65. جهد المقل، محمد بن أبي بكر المرعشي، الملقب بساجقلي زادة ، تح: سالم قدوري الحمد، دار عمار، المملكة الأردنية، ط2، 1429هـ، 2008م .

66. الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، عبد البديع النيربانيدار الغوثانى، دمشق، ط1، 1427هـ، 2006م.

67. الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن الثعالبي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، دط ، دت.

68. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ، 1997م.

69. حجة القراءات، ابن زنجلة عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1402هـ، 1982م.

70. الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط4، 1401هـ.

71. الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسيّ، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط2، 1413هـ، 1993م.

72. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1405هـ.

73. الحيوان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني أبو عثمان الجاحظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ.

74. الخصائص، عثمان أبو الفتح ابن جني، تح: محمد علي النجار،عالم الكتب، بيروت، د ط، دت.

75. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، دط، دت.

76. دراسات في علم اللغة، كمال محمد بشر، دار المعارف، القاهرة، ط9، 1986م.

77. دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1418هـ، دط، 1997م.

78. دراسة في علم الأصوات، حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1420هـ، 1999م .

79. دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة ، دار المدني بجدة، ط3، 1413هـ، 1992م.

80. ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تح: سوهام المصري، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م.

81. ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، تح،: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميزت، مصر، دط، دت.

82. ديوان الفرزدق: تح: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ، 1987م.

83. ديوان النابغة الجعدي، تح: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م.

84. ديوان النابغة الذبياني، تح: حنا ناصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1411هـ، 1991م.

85. ديوان امرئ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي دار المعرفة، بيروت، ط2، 1425هـ، 2004م.

86. ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1401هـ، 1988م .

87. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لبيد بن ربيعة بن مالك، تح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط1، بيروت، لبنان، 1425هـ، 2004 م.

88. رسائل في التوحيد، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، تح: إياد خالد الطباع، دار الفكر، دمشق، ط1، 1415هـ، 1995م.

89. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، تح: أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان، الأردن، ط3، 1417هـ ، 1996م.

90. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود أبو الفضل الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت.

91. زاد المسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1404هـ .

92. الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1412هـ، 1992م.

93. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ، 2000م.

94. سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، أبو القاسم علي بن عثمان ابن محمد المعروف بابن القاصح، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط3، 1373هـ، 1954م.

95. سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تح: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، دط، 1414هـ، 1994م .

96. سنن النسائي الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تح: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ، 1991م.

97. سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1405هـ، 1985م.

98. الشافية في علم التصريف، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني المعروف بابن الحاجب، تح: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط1، 1995.

99. شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي ، تح : نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، دط، دت.

100. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ، 1980م.

101. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري زين الدين المصري، المعروف بالوقاد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ، 2000م.

102. شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي، تح: الصديقي سيدي فوزي، دار الحديث الحسنية، المغرب، ط1، 1421هـ، 2001م.

103. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، دت.

104. شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، الموصلي، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ، 2001م.

105. شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تح: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1، 1393هـ، 1973م .

106. شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

107. شرح الهداية، أبو العباس أحمد بن عمار، المهدوي، تح: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، دط، 1415هـ.

108. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، تح: صاحب أبو جناح، جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ط1، 1400هـ، 1980م.

109. شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تح: عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، دط، 1347هـ، 1929م.

110. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ ، 1982 م.

111. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد محب الدين النُّوَيْري، دار الكتب العلمية، بيروت، تح: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، ط1، 1424هـ ، 2003م.

112. شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، المسمى الدر النفير والعذب المنير، عبد الواحد بن محمد بن علي المالقي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ، 2003م.

113. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1429هـ، 2008م.

114. الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة، دط، 1423هـ.

115. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها، وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء، دار الكتب العلمية، تح: أحمد حسن بسج، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ،1997م.

116. الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ،1987م.

117. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414هـ، 1993م.

118. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت.

119. الصرف وعلم الأصوات، ديزيرة سقال، دار الصداقة العربية، بيروت، ط1، 1996م.

120. الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع المعروف بابن سعد، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1968م.

121. طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، 1984م.

122. الطراز، لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلويّ، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423هـ.

123. علم الأصوات، كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط، دت.

124. علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، دت.

125. العميد في علم التجويد، محمود بن علي بسّة المصري، تح: محمد الصادق قمحاوي، دار العقيدة، الإسكندرية، ط1، 1425هـ ، 2004م.

126. العواصم من القواصم، أبو بكر بن العربي ، تح : عمار طالبي، مكتبة دار التراث، القاهرة، دط، دت.

127. غاية المريد في علم التجويد، عطية قابل نصر، القاهرة، مصر، ط7، دت.

128. غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن علي بن الجزري، تح: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.

129. غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلميه، بيروت، ط1، 1416هـ.

130. فتح الباري، شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، دط، 1379هـ.

131. فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله القِنَّوجي، تح: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصريّة للطباعة والنّشر، صيدا، بيروت، 1412هـ، 1992م.

132. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، الشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ.

133. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط1، 1431هـ، 2010م.

134. الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، عبد الرحمن بن القاضي، تح: أحمد بن محمد البوشخي، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، ط1، 2007هـ، 1428م.

135. فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات، محمد إبراهيم محمد سالم، دار البيان العربى، القاهرة، ط1، 1424هـ، 2003م.

136. فضائل القرآن، أحمد بن شعيب النسائي، تح: فاررق حمادة، دار إحياء العلوم، بيروت ط2، 1992م.

137. الفقه الإسلامي وأدلته، وَهْبة بن مصطفى الزُّحيليّ، دار الفكر، دمشق، سورية، ط4، دت.

138. الفهرست، محمد بن إسحاق بن النديم، دار المعرفة، بيروت، 1398هـ، 1978م.

139. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، (دط)، (دت) .

140. في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، غالب فاضل المطلبي، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، العراق، دط، 1984م.

141. في البحث الصوتي عند العرب، خليل إبراهيم العطية، منشورات دار الجاحظ، بغداد، دط، 1983م.

142. في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دط، 2003م.

143. في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ، 1986م.

144. في رحاب القرآن الكريم، محمد سالم محيسن، دار محيسن للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1409هـ، 1989م.

145. في ظلال القرآن، سيد قطب، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط17، 1412هـ.

146. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تح: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط8، 1426هـ، 2005م.

147. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، دت.

148. القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، محمد حبش، دار الفكر، دمشق، ط1، 1419هـ، 1999م

149. القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد محمد محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1404هـ، 1984م.

150. القراءات واللهجات من منظور علم الأصوات الحديث، عبد الغفار حامد هلال، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1425هـ ، 2004م.

151. قراءة الإمام نافع عند المغاربة، عبد الهادي حميتو، مطبعة إليت، سلا، المغرب، ط1، 1424هـ، 2003م.

152. القرآن والقراءات والأحرف السبعة، عبد الغفور محمود مصطفى جعفر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، دت.

153. القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع، أبو الحسن علي بن محمد بن الحسن التازي، تح: التلميدي محمد محمود، دار الفنون للطباعة والنشر والتغليف، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1413هـ، 1993م.

154. قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، أبو أوس إبراهيم الشمسان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1407هـ، 1987م.

155. القواعد والإشارات في أصول القراءات، أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي الحلبي، تح: عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، دار القلم، دمشق، ط1، 1406هـ ، 1986م.

156. القول الأصدق في بيان ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق، نور الدين علي ابن محمد بن حسن بن إبراهيم بن عبد الله المصري، الملقب بالضباع، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، دط، 1419هـ، 1999م.

157. القول المعتبر في بيان الإعجاز للحروف المقطعة من فواتح السور، إياس محمد حرب آل خطاب، مطابع برنتك للطباعة والتغليف، الخرطوم، السودان، ط1، 2011م.

158. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010م.

159. الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم يوسف بن علي بن عقيل، تح: جمال بن السيد بن رفاعة الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1428هـ، 2007م.

160. كتاب أسرار العربية، عبد الرحمن بن أبي الوفاء، محمد بن عبد الله بن أبي سعيد، أبو البركات الأنباري، تح: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995م.

161. كتاب الأفعال، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي، عالم الكتب، بيروت، دط، دت، ط1، 1983م.

162. كتاب التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان، طاهر ابن صالح بن أحمد الجزائري، مطبعة المنار، مصر، ط1، 1334هـ.

163. كتاب الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح : فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ، 1985م.

164. كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1400هـ .

165. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، دط، دت.

166. كتاب الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، القيسي، تح: محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1394هـ، 1974م.

167. كتاب إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، دط، 1391هـ، 1971م.

168. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ، 1988م.

169. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، دت.

170. الكنز في القراءات العشر، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله ابن على ابن المبارك الواسطي، تح: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1425هـ، 2004م.

171. كيف تقرأ القرآن الكريم برواية الإمام قالون عن نافع المدني، المختار المشري المقروش، فاليتا، مالطا، دط، 2001م.

172. لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي، المعروف بالخازن، تح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ.

173. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين ابن عبد الله العكبري، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م.

174. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م.

175. لسان العرب، أحمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، ط1، د ت.

176. لطائف الإشارات لفنون القراءات، شهاب الدين القسطلاني، تح: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، القاهرة، 1392هـ، دط، 1972م.

177. اللغة، جوزيف فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلى، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، دط، 1950م.

178. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، دط، دت.

179. اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، 1983م.

180. اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، دط، 1996م.

181. المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوري، تح: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1981 م.

182. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين نصر الله الموصلي بن الأثير، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، دط، 1995م.

183. مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تح: محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، دت.

184. المحتسب، في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي، تح: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي, وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، دط، 1420هـ، 1999م.

185. المحيط بأصول رواية قالون عن نافع من طريق أبي نشيط، صفاء الدين الأعظمي، طوب بريس، الرباط، دط، 2007م.

186. مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، دار الحضارة للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1429هـ، 2008م.

187. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417هـ، 1997م.

188. مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط، دت.

189. مدخل في علوم القراءات، السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1405هـ، 1985م.

190. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1377هـ، 1958م.

191. مرشد القارىء إلى تحقيق معالم المقارئ، عبد العزيز علي بن محمد الطحان، تح : حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، ط1، 2007م.

192. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1998م.

193. المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ.

194. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، دط، دت.

195. مشاهير علماء الأمصار، محمد بن حبان بن أحمد البستي، تح: م. فلايشهمر، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1959م.

196. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد القيسي، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ.

197. معالم التنزيل في تفسير القرآن، أبو محمد، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1420هـ.

198. معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط1، 1412هـ، 1991م.

199. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ، 1988م.

200. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تح: أحمد يوسف نجاتى، محمد على نجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبى، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، دط، دت.

201. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، اسطنبول، تركيا، دط، دت.

202. معجم علوم القرآن، إبراهيم محمد الجرمي، دار القلم، دمشق، ط1، 1422 هـ، 2001 م.

203. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ،1997م.

204. مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، محمد بن أبي المحاسن بن أبي شجاع أحمد الكرماني، تح: عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ،2001م.

205. مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.

206. المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1407هـ، 1987م.

207. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تح: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.

208. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، مصر، ط3، 1415هـ، 1994م.

209. مقدمات في علم القراءات، محمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكرى، محمد خالد منصور، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 1422هـ، 2001م.

210. المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر، عمر بن قاسم بن محمد بن علي الأنصاري، سراج الدين النشَّار، تح: أحمد محمود الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ، 2001م.

211. من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م.

212. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، تح: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط1، 1996م.

213. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري، تح: عبد الحليم بن محمد الهادي قابة، دار البلاغ، الجزائر، ط1، 1424هـ، 2003م.

214. المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف، للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، ط1، 1373هـ، 1954م.

215. منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تح: محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط1، دت.

216. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، علي زوين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1986م.

217. المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة للصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، 1400هـ، 1980م.

218. الموسوعة القرآنية المتخصصة، مجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، مصر،1423هـ، 2002م.

219. موسوعة علوم القرآن، عبد القادر محمد منصور، دار القلم العربى، حلب، ط1، 1422هـ، 2002م.

220. الموضح في التجويد، عبد الوهاب بن محمد القرطبي، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمّار، عمّان، ط1، 1421هـ.

221. موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، دط، دت.

222. الميزان في أحكام تجويد القرآن، فريال زكريا العبد، دار الإيمان، القاهرة، دط، دت.

223. نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ، 1992 م.

224. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط15، دت.

225. النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط1، 1420هـ، 2000م.

226. النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير بن الجزري، تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، دط، دت، 1981م.

227. النكت والعيون، أبو الحسن، علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، تح: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت

228. النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد، بن الأثير، تح: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ، 1979م.

229. الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد محمد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، ط1، 1417هـ، 1997م.

230. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي، مجموعة من الباحثين، إشراف الشاهد البوشيخي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ط1، 1429هـ، 2008م.

231. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ، 1998م.

232. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تح: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، دط، 1420هـ، 2000م .

233. الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ط4، 1412هـ، 1992م.

234. الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم، أحمد محمود عبد السميع الحفيان، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1421هـ، 2000م.

235. الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأَهْوَازي، تح: دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2002م.

236. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1397هـ، 1977م.

ثانيا-الرسائل الجامعية المخطوطة:

1. الاختيار عند القراء، مفهومه، مراحله، وأثره في القراءات، أمين بن إدريس ابن عبد الله فلاته، ماجستير، إشراف: محمد ولد سيدي ولد حبيب، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1420هـ.

2. أثر الحركات في اللغة العربية دراسة في الصوت والبنية، علي عبد الله القرني، رسالة دكتوراه، إشراف: سليمان بن إبراهيم العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1425هـ، 2004م.

3. باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، محمود بن أبي الحسن النيسابوري الغزنوي، رسالة دكتوراه، سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1419هـ، 1998م.

ثالثا– الدوريات:

1. مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عدد 25، محرم 1420هـ.

2. مجلة جامعة أم القرى للبحوث المحكمة، عدد 12، السنة التاسعة، 1416هـ، 1996م.

3. مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد1، يوليو 2012م.

4. مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد 79، ج4، 2004م.

5. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، عدد 33، ربيع الثاني، 1394هـ، مايو، 1974م.

فهرس

الموضوعات

مقدمـــة ..... أ

المدخـــل ..... (6-43)

أولا-تعريف القرآن الكريم والقراءات القرآنية 7
ثانيا- نشأة القراءات القرآنية ومراحل تطورها 11
ثالثا-حياة نافع ومكانته وركائز الاختيار لديه 18
1-اسمه وكنيته 18
2-أصله ومولده 18
3-صفاته ومناقبه 18
4-مكانته العلمية وثناء العلماء عليه 19
5-نافع ورواية الحديث 21
6- البيئة العلمية التي نشأ فيها نافع 23
7- مجلس نافع قبلة قراء المدينة والأمصار 24
8- تلاميذ نافع 26
9- منهج نافع في الإقراء 27
10- الاختيار وركائزه عند نافع 29
11- وفاته 34
رابعا- موقف النحاة من القراءات القرآنية 35
1-انتقاد النحاة بعض القراءات القرآنية 36
2-انتقاد النحاة بعض ما ورد في قراءة نافع 39

الفصل الأول- البنية الصوتية للفعل في قراءة نافع ..... (44-104)

المبحث الأول-الهمز بين التحقيق والتخفيف 45

أولا-مخرج الهمزة وصفاتها 45

ثانيا–تحقيق الهمزة وتخفيفها 46
ثالثا–الهمزة بين التحقيق والتخفيف في لهجات العرب 47
رابعا–الهمز بين التحقيق والتخفيف عند نافع 48
القسم الأول–الهمزة المفردة 48
القسم الثاني–الهمزة المزدوجة 53
المبحث الثاني–الفتح والإمالة 56
أولا–حول مصطلحي الفتح و الإمالة 56
ثانيا –أقسام الإمالة 57
ثالثا–فائدة الإمالة 57
رابعا– بيئة الفتح والإمالة 58
خامسا– ما يمنع من الإمالة 60
سادسا– الفتح والإمالة في قراءة نافع 61
سابعا– الأفعال الممالة في رواية ورش 64
المبحث الثالث– المد والقصر 68
أولا–أصوات المد 68
ثانيا– طول صوت المد 69
ثالثا– مراتب المد 71
رابعا– أحكام المد 72
خامسا– وظيفة أصوات المد 72
سادسا– المد والقصر في الأفعال في قراءة نافع 72
المبحث الرابع– التفخيم والترقيق في اللام والراء 79
أولا– التفخيم والترقيق عند اللغويين وعلماء القراءات 79
ثانيا– تفخيم اللام عند ورش 80
1–أسباب تفخيم اللام عند ورش 80

2-الأصوات الموجبة تغليظ اللام عند ورش 82
3-أحكام تغليظ اللام وترقيقها عند ورش 84
ثالثا- الراء بين التفخيم والترقيق 85
1- أصالة التفخيم والترقيق في الراء 85
2- الفائدة من ترقيق الراء 87
3- تفخيم الراء وترقيقها في رواية ورش 87
المبحث الخامس- الإظهار والإدغام 91
أولا- الإظهار والإدغام عند علماء اللغة وعلماء القراءات 91
ثانيا- وظيفة الإدغام 94
ثالثا- مواطن انتشار الإظهار والإدغام في جزيرة العرب 94
رابعا- الإظهار في الأفعال في قراءة نافع 95
خامسا- الإدغام في الأفعال عند نافع 100
الفصل الثاني- البنية الصرفية للفعل في قراءة نافع (105-171)
المبحث الأول – حركة (فاء وعين) الفعل 106
أولا- بنية الفعل 106
ثانيا- حركة عين الأفعال الماضية في قراءة نافع 106
ثالثا- حركة عين الأفعال المضارعة في قراءة نافع 110
رابعا- حركة (فاء وعين) فعل الأمر 114
المبحث الثاني- المجرد والمزيد 117
أولا- الأفعال المجردة عند نافع 117
ثانيا – الأفعال المزيدة بحرف عند نافع 124
ثالثا- الأفعال المزيدة بحرفين 133
المبحث الثالث- التشديد والتخفيف في بنية الفعل المزيد 135
أولا- الأفعال المشددة في قراءة نافع 136

ثانيا– الأفعال المخففة في قراءة نافع 139
المبحث الرابع– حروف المضارعة ودلالتها على الفاعل المضمر 143
أولا–النون الدالة على المتكلم 143
ثانيا–التاء الدالة على المخاطب 145
ثالثا–الياء الدالة على الغائب 148
المبحث الخامس– المبني للفاعل والمبني للمفعول 152
أولا– حول مصطلحي المبني للفاعل والمبني للمفعول 152
ثانيا– الأفعال المبنية للفاعل والمبنية للمفعول في قراءة نافع 153
المبحث السادس– الفعل ودلالة الزمن 164
أولا– الفعل الماضي 164
ثانيا– الفعل المضارع 167
ثالثا–فعل الأمر 170
الفصل الثالث– دلالة الوظائف النحوية في قراءة نافع (172–231)
المبحث الأول – الحركة الإعرابية ودورها في المعنى 173
أولا–حركة الرفع 173
ثانيا–حركة النصب 178
ثالثا–حركة الجزم 179
المبحث الثاني– دلالة اللازم والمتعدي 187
أولا–الأفعال اللازمة في قراءة نافع 187
ثانيا–الأفعال المتعدية 189
المبحث الثالث– دلالة ذكر الفعل وحذفه 198
أولا– ذكر الفعل في قراءة نافع 198
ثانيا– حذف الفعل في قراءة نافع 202
المبحث الرابع– دلالة (كان) التامة والناقصة 213

أولا – (كان) بين التمام والنقصان عند النحاة 213
ثانيا– دلالة (كان) التامة والناقصة في قراءة نافع 214
المبحث الخامس– دلالة حروف المعاني المتصلة بالفعل 222
أولا– حروف المعاني ودلالتها 228
ثانيا– دلالة حروف المعاني المتصلة بالفعل في قراءة نافع 223
خاتمـــة 232
قائمة المصادر والمراجع 238
فهرس الموضوعات 266